معالم على طريق الصحوة "٧"



# إنصاف أهل السنة والجماعة

## ومعاملتهم لمخالفيهم




تأليف

محمد بن صالح بن يوسف العلي



دار الأندلس الخضراء

للنشر والتوزيع

جدة


إنصاف
أهل السنة والجماعة
ومعاملتهم لمخالفيهم






*فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية*

العلي، محمد صالح

إنصاف أهل السنة والجماعة ومعاملتهم لمخالفيهم

...ص؛ ...سم

ردمك ١-٨-٩٠٠٦-٩٩٦٠

١ - أهل السنة    ٢- التوحيد    أ - العنوان

ديوي ٢١٢،٣    ١٥/٠٠٩٩

رقم الإيداع: ١٥/٠٠٩٩

ردمك: ١-٨-٩٠٠٦-٩٩٦٠

معالم على طريق الصحوة «٧»

# إنصاف أهل السنة والجماعة ومعاملتهم لمخالفيهم

تأليف

محمد بن صالح بن يوسف العلي

دار الأندلس الخضراء
للنشر والتوزيع
جدة

الطبعة الأولى ١٤١٦هـ
الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ

دار الأندلس الخضراء

المملكة العربية السعودية - جدة
الإدارة: ص.ب ٤٢٣٤٠ جدة ٢١٥٤١
هاتف: ٦٨١٠٥٧٧ - فاكس ٦٨١٠٥٧٨

المكتبات • حي السلامة - شارع عبد الرحمن السديري - مركز السلامة التجاري
هاتف: ٦٨٣٦٩٣٠ - فاكس ٦٨٢٥٢٠٩

• حي الثغر - شارع بلخشب - سوق الجامعة التجاري
هاتف: ٦٨١٥٠٢٧ - فاكس: ٦٨١٠٥٧٨

• فرع الرياض: حي السويدي الغربي - بجوار أسواق اليمامة
هاتف: ٤٣٣٣٧٣١ - فاكس ٤٣٣٣٦٥٧

http: //www. al-andalus-kh.com
info @ al-andalus-kh. com: E-MAIL

قال الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى -

.. إن الكبير من أئمة العِلم إذا كثر صوابه، وَعُلِم تحرّيه للحقّ، واتّسع عِلمه، وظهر ذكاؤه، وَعُرِف صلاحه وورعه واتّباعه، يُغْفر زلله، ولا نُضلّله ونطرحه وننسى محاسنه ...



# كلمة الناشر

الحمد لله العلي الكبير، القوي القدير، والصلاة والسلام على البشير النذير، وعلى آله وصحبه الطيبين، وعلى التابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد..

فأهل السنة والجماعة شامة في أمة الإسلام، هم أهل الحق لا الضلال، وأرباب العدل لا الجور، وأتباع الشرع لا الهوى، وأصحاب العلم لا الجهل، وهم وسط بين المنحرفين، وثبات بين المضطربين، وأصالة بين المتميعين.

أما قدوتهم فالرسول الكريم عليه أفضل الصلاة والتسليم، وأما أسلافهم فالصحابة الكرام والتابعون لهم بإحسان، وأما أعلامهم فأئمة الإسلام، وأما

تاريخهم فنشر للحق ودفاع عن السنة، وأما معاملتهم فدعوة بحكمة، وإرشاد بعلم، ومقابلة بإحسان، ومواجهة بعدل.

وهذا المنهج الأقوم يحتاج إلى العلم بأصوله، ومعرفة مناهجه، والبحث في فروعه؛ ليتم القول به عن بينة، والاتباع له على بصيرة، فكم من منتسب إلى منهج وهو جاهل به، وكم من مدع اتباع سبيل وهو مخالف له، ويتجسد ذلك بوضوح أكثر في المسائل الدقيقة، والمواطن الخلافية التي يزل فيها العقل، وتجمح فيها النفس، ولا يكون الثبات على الحق والنهج إلا لمن وفقه الله وسدده بالعلم والبصيرة، وتربية النفس وتهذيبها.

وهذا الكتاب «**إنصاف أهل السنة والجماعة ومعاملتهم لمخالفيهم**» يوضح جانباً مهماً من جوانب منهج أهل السنة والجماعة مبرزاً سمة الإنصاف والعدل والتزام الحق والصواب، مع الموافق والمخالف، ومظهراً من ورع أئمة السلف وعلمهم وحسن مقاصدهم وعظيم مراقبتهم لأنفسهم أمثلة رائعة وكلمات نافعة.

ودار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع تنشر هذا الكتاب ضمن سلسلة «**معالم على طريق الصحوة**» إسهاماً في تحقيق هدفها في «**تقديم المنهج الإسلامي الأمثل في الاعتقاد والعبادة والفكر والدعوة**»، وترى في الكتاب مادة نافعة متميزة تعتبرها هدية ثمينة لقرائها الكرام الذين عودتهم على الأصالة والإفادة والإجادة.



# المقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان، وعلم القرآن، ووضع الميزان، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، بلغ القرآن، وأقام العدل والميزان، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً.

أما بعد...

إن أشد ما بليت به الأمة تفرقها واختلافها، ذلك الداء العضال الذي ما إن تصاب به أمة إلا ويذهب ريحها ويسلَّط عليها أعداؤها، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:

(وهذا التفريق الذي حصل من الأمة: علمائها ومشايخها وأمرائها وكبرائها، هو الذي أوجب تسلط الأعداء عليها، وذلك بتركهم العمل بطاعة الله ورسوله،

فمتى ترك الناس بعض ما أمرهم الله به وقعت بينهم العداوة والبغضاء، وإذا تفرق القوم فسدوا وهلكوا، وإذا اجتمعوا صلحوا وملكوا، فإن الجماعة رحمة والفرقة عذاب)[١].

وهذا الخلاف الذي وقع في الأمة كان على أنواع:

١ـ خلاف في الفروع والمسائل الاجتهادية.

٢ـ خلاف في الآراء والسياسات ومجالات الشورى.

٣ـ خلاف في الأصول والمذاهب الاعتقادية. . . [٢].

أما الخلاف في الفروع والمسائل الاجتهادية فلا يدخل في دائرة الاختلاف المذموم، ولا يدخل المخالف في مجال التأثيم؛ لقوله ﷺ: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ له أجر»[٣].

وكذلك قوله: «لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني

---

(١) مجموع الفتاوى: ٣/ ٤١٩ـ٤٢١.
(٢) انظر مدخل إلى ترشيد العمل الإسلامي، د. صلاح الصاوي، ص ٨.
(٣) فتح الباري: ١٣/ ٣١٨.

قريظة»[١].

ولاختلاف اجتهاد الصحابة في كثير من المسائل الاجتهادية.

قال الحافظ ابن حجر: (وقد استدل به الجمهور على عدم تأثيم من اجتهد؛ لأنه ﷺ لم يعنِّف أحداً من الطائفتين، فلو كان هناك إثم لعنَّف من أثم)[٢].

وأما الخلاف في الآراء والسياسات ومجالات الشورى فلعل الأصل فيه قول الحباب بن المنذر يوم بدر للرسول ﷺ: «أرأيت هذا المنزل أمنزلاً أنزلكه الله ليس لنا نتقدمه أو نتأخر عنه، أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟ فقال النبي ﷺ: بل هو الرأي والحرب والمكيدة»[٣].

فإذا بقي في دائرة الشورى وإدلاء كل برأيه، وعدم تأديته إلى النزاع المذموم فلا حرج فيه، وأساس الاجتهاد فيه الموازنة بين المصالح والمفاسد، والسعي في تحصيل

---

(١) المرجع السابق: ٧/ ٤٠٨.
(٢) المرجع السابق: ٧/ ٤١٠.
(٣) سيرة ابن هشام: ٢/ ٦٢٠.

المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها. . .[١].

وأما الخلاف في الأصول والمذاهب الاعتقادية فهو الذي أدى إلى تفرق الأمة، وصارت به شيعاً وأحزاباً، وهو الاختلاف الذي نشأت عنه الفرق الضالة التي جاءت في الحديث: «إن بني إسرائيل افترقت على إحدى وسبعين فرقة، وإن أمتي ستفترق على ثنتين وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة»[٢].

وهذا النوع هو المذموم المتوعد عليه في الآيات والأحاديث.

ومما يلفت النظر وقوع أنواع الاختلاف في الأمة، سواء المذموم منه وغير المذموم، بل حتى الاختلاف المباح، وهو الاختلاف في الاجتهادات والآراء رافقه أمر مذموم وهو التعصب للرأي والمذهب. . .، وكان سبباً للنزاع بين المسلمين.

---

(١) انظر مدخل إلى ترشيد العمل الإسلامي، ص٨٢.

(٢) رواه أحمد وأبو داود والحاكم وصححه الحاكم والذهبي والعراقي والألباني.

وهذا من أهم دوافع البحث، كما أن هناك داوفع أخرى لإخراج هذا البحث تتمثل فيما يلي:

١ـ افتقاد العدل والإنصاف في النظر إلى المخالفين وفي الحكم عليهم، واتباع الهوى والتعصب.

قال ابن عبدالهادي: (وما تحلى طالب العلم بشيء أحسن من الإنصاف وترك التعصب)[1].

٢ـ ظاهرة الاختلاف والافتراق التي اتسعت فجوتها بين فصائل الصحوة الإسلامية والتي تنتمي في مجملها إلى أهل السنة والجماعة، وهذا الاختلاف معول خطير يهدد الصحوة، وخاصة أن أعداءها فطنوا له فأصبحوا يزيدون النار اشتعالاً والفرقة اتساعاً.

٣ـ شيوع التساهل في الرمي بالكفر والتضليل لمن لا يجوز تكفيره وتضليله.

٤ـ ظاهرة تضخيم الأخطاء وتكبيرها والتكلف في تتبعها ومحاولة تشويه سيرة المخطىء وعدم التماس العذر له.

---

(١) نصب الراية: ١/ ٣٥٥.

**وهناك تنبيهات لا بد من ذكرها في مقدمة هذا البحث هي:**

١ـ ليس هذا البحث دعوة إلى إقرار الخطأ أو البدعة وعدم تغييرها، ولا يقصد به التساهل مع المبتدعة، بل التغيير واجب والتصحيح مطلوب، ولكنه تذكير وبيان لمنهجية التغيير، ومحاولة لاستبانة طريق التغيير، ما هو الأسلوب الأجدى، والطريقة المثلى في تغيير المبتدعة؟ كيف نصحح الخطأ؟ وكيف نعيد المخالفين إلى الحق، ونهدي الضالين إلى النور؟

هل منهجية التغيير تقوم على الإنكار على المخالف، وتضليله، والتشنيع عليه، وإثارته؟ أم يكون ذلك بالنقاش العلمي، وإظهار حسن النية، والإخلاص في هداية الضالين والمنحرفين.

ولقد انتبه الذهبي، رحمه الله، إلى هذا فبيَّن أن بغض المبتدعة أدى إلى تجاوز طريقة السلف والخروج عن العدل، فقال في ترجمة يحيى بن عمار: (وكان متحرقاً على المبتدعة والجهمية، بحيث يؤول به ذلك إلى تجاوز

طريقة السلف، وقد جعل الله لكل شيء قدراً)[١].

وذكر أيضاً في ترجمة «ابن منده»: (أنه نهى عن الدخول على الأشاعرة، كأبي نعيم، وقال: على الداخل عليهم حرج أن يدخل مجلسنا، أو يسمع منا، أو يروي عنا، فإن فعل فليس هو منا في حل).

وعلق الذهبي على ذلك فقال: (قلت: ربما آل الأمر بالمعروف بصاحبه إلى الغضب والحدة، فيقع في الهجران المحرَّم، وربما أفضى ذلك إلى التكفير والسعي في الذم)[٢].

فقد يكون الحق والسنة مع الرجل، ولكنه يتعدى حدود العدل، وربما يؤدي ذلك إلى وقوع الفتنة، ومن ذلك ما حصل من أبي جعفر الهاشمي حيث كان شديداً على المبتدعة حتى تسبَّب ذلك في مسارعة العوام إلى إيذاء الناس وإقامة الفتنة وسفك الدماء وسب العلماء...[٣].

---

(١) تهذيب سير أعلام النبلاء: ٣/ ١٢٣١.
(٢) المرجع السابق: ٣/ ١٢٠٢.
(٣) المرجع السابق: ٣/ ١٣١٨.

وما حصل من البكري وشدته على الحنابلة، ومبالغته في الحط عليهم؛ فهاجت الفتنة، وغلت المراجل، وكفَّر هؤلاء هؤلاء. . .»[1].

٢ـ إن الأمة مرت بفترات انتشرت فيها البدعة وقوي أمرها، ولكن الله قيض رجالاً ينافحون عن السنة، ويردون المبتدعة إلى الحق، فهذا عبدالله بن عباس مع الخوارج ومناقشته لهم في عهد الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ثم ما فعله عمر بن عبدالعزيز معهم، ثم موقف الإمام أحمد بن حنبل في أيام محنته مع الجهمية والمعتزلة، ثم مواقف شيخ الإسلام ابن تيمية أمام طوائف المبتدعة، وفي مصر انتشر الفاطميون وسادوا فقيَّض الله للأمة صلاح الدين الأيوبي الذي أعاد مصر إلى ساحة السنة والجماعة.

كل هذا يدفعنا إلى تغيير البدعة ونشر السنة واقتفاء منهج أولئك الرجال في التغيير وإصلاح حال الأمة.

وأخيراً أعترف أنني ولجت هذا الموضوع الحساس

---

(١) المرجع السابق: ٣/ ١٣١٩.

الذي يحتاج إلى من هو أكفأ مني وأكثر علماً، وكنت متردداً في نشره، ولكن كان هناك حاد يحدوني، وهو واقع هذه الأمة والفرقة التي عصفت بها حتى جعلتها شذر مذر.

وما أبرىء نفسي من الخطأ والقصور، وإنني أدعو كل مخلص وكل غيور ممن يطلع على هذا البحث أن يرشدني ويوجهني بقلب صادق ولسان ناصح.

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾(١).

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

**المؤلف**

---

(١) سورة هود: الآية (٨٨).



## ذم البدعة وبيان حرص أهل السنة والجماعة على الوحدة

إن الإسلام دين اجتماع ووحدة، ألف الله به بين القلوب بعد العداوة، قال تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾[١]، وجمع الله به الشمل بعد الفرقة.

وقامت هذه الوحدة بين المسلمين وانطلقت من وحدة عقيدتهم ووحدة منهجهم القائم على الرجوع إلى الكتاب والسنة.

قال ﷺ: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً كتاب الله وسنتي».

---

(١) سورة آل عمران: الآية (١٠٣).

وأمرهم بالرجوع إليهما عند الاختلاف والنزاع: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[1].

ونهى وزجر عن الوقوع في الخلاف والنزاع: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾[2].

﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾[3].

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ﴾[4].

لقد توحدت القلوب، وانصهرت الشعوب، وذابت العصبيات، وتوجهت الوجوه للذي فطر السماوات، وانطلقت هذه الأمة بهذا الدين لتخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام.

---

(١) سورة النساء: الآية (٥٩).
(٢) سورة آل عمران: الآية (١٠٣).
(٣) سورة آل عمران: الآية (١٠٥).
(٤) سورة الأنعام: الآية (١٥٩).

ثم بدأ الانحراف عن المنهج يسري في جسد الأمة، فأطلت البدعة وخرجت الأهواء، وتفرقت الأمة، وكان أبرز عوامل تفرقها هو الاختلاف في العقيدة، والابتداع في الدين، وحذر الله سبحانه وتعالى من هذا فقال: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ﴾[1].

وقرّر شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله، هذا المعنى حينما قال: (والبدعة مقرونة بالفرقة، كما أن السنة مقرونة بالجماعة)[2].

ويوضح لنا هذا المعنى أكثر الدكتور صالح السحيمي بقوله: (الأخطار الظاهرة لكل ذي عقل سليم أن البدع تفرق الأمة، وتشتت شملها، وتخرق كيانها، حتى تصير شيعاً وأحزاباً يعادي بعضهم بعضاً ويستحل بعضهم دماء بعض، وتنتشر بينهم العداوة والبغضاء، ويجد أعداء الإسلام منفذاً وثغرة للقضاء عليهم بسبب

---

(١) سورة الأنعام: الآية (١٥٣).
(٢) الاستقامة، تحقيق د. محمد رشاد سالم: ١/ ٤٢.

هذا التفرق)[١].

ولهذا جاء الزجر عن الابتداع في الدين على لسان رسول الله ﷺ حيث قال: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»[٢].

وقال قتاده في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَـٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[٣]: (صاحب بدعة يدعو إلى بدعته)[٤].

وعن أبي أمامة الباهلي، رضي الله عنه، قال: (ما كان شريك قط إلا كان بدوُّه تكذيباً بالقدر، وإنكم ستبلون بهم أيتها الأمة، فإن لقيتموهم فلا تمكنوهم من المسألة فيدخلوا عليكم الشبهات)[٥].

---

(١) تنبيه أولي الأبصار إلى كمال الدين وما في البدع من الأخطار، ص ١٩٦.
(٢) رواه البخاري ومسلم.
(٣) سورة الحج: الآية (٣).
(٤) أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: ١/ ١١٥.
(٥) المرجع السابق: ١/ ١٣٣ رواه الطبراني في الأوسط.

وعن هشام قال: كان الحسن يقول: (لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم ولا تسمعوا منهم)[١].

وقال يحيى بن أبي كثير: (إذا لقيت صاحب بدعة في طريق فخذ في غيره)[٢]، وغير ذلك من النصوص الكثيرة التي حذرت من البدعة والمبتدعة[٣].

وإن من خصائص منهج أهل السنة والجماعة أنه منهج يقوم على تأليف القلوب، وتوحيد كلمة المسلمين، ومعالجة التصدع والتفرق بإرجاع المخالفين والمبتدعة إلى منهج الحق القائم على الكتاب والسنة.

ويصف شيخ الإسلام ابن تيمية هذا المنهج بقوله: (تعلمون من القواعد العظيمة التي هي جماع الدين: تأليف القلوب، واجتماع الكلمة، وإصلاح ذات البين، فإن الله تعالى يقول: ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ.. ﴾[٤]،

---

(١) أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: ١/ ١٣٣.
(٢) المرجع السابق: ١/ ١٣٧.
(٣) للتوسع انظر المرجع السابق: ١/ ١١٤ ـ ١٤٩.
(٤) سورة الأنفال: الآية (١).

وأمثال هذه النصوص التي تأمر بالجماعة والائتلاف، وتنهى عن الفرقة والاختلاف، وأهل هذا الأصل هم أهل الجماعة، كما أن الخارجين عنه هم أهل الفرقة. . .)[١].

وكذلك من خصائص منهجهم أنهم يضبطون اختلافاتهم واجتهاداتهم بالحرص على وحدة الأمة، ويوضح الشيخ محمد عبدالهادي المصري ذلك بقوله: (وأهل السنة والجماعة كانوا يختلفون فيما بينهم على المسائل العلمية والعملية، ولكنهم يضبطون سلوكهم، مهما كان حجم الاختلاف، بأدب الاختلاف من الودِّ والألفة والاحترام المتبادل في إطار أساسي هو: المحافظة على الجماعة والائتلاف وجمع الشمل ونبذ التفرق والاتهام)[٢].

وكانوا يتناظرون في المسائل العلمية والعملية مع بقاء المحبة والولاء فيما بينهم، ويؤكد ذلك شيخ الإسلام بقوله: (وقد كان العلماء من الصحابة والتابعين

---

(١) مجموع الفتاوى: ٢٨/ ٥٠_٥٣.
(٢) معالم الانطلاقة الكبرى، ص٨٣.

ومن بعدهم إذا تنازعوا في الأمر اتبعوا أمر الله تعالى في قوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ . . .﴾[1]، وكانوا يتناظرون في المسألة العلمية والعملية مع بقاء الألفة والعصمة وأخوة الدين)[2].

وقد وضع السلف الصالح أسس التعامل مع المبتدعة وغيرهم من المخالفين، التي يجب أن تبين وتربى عليها الأمة، وخاصة شباب الصحوة، فقد أطلت البدعة برأسها منذ القرون الأولى، واحتك أهل السنة والجماعة مع طوائف من المبتدعة منذ المواجهة بين الخوارج والإمام علي بن أبي طالب، رضي الله عنه.

فنحن أحوج ما نكون إلى الرجوع والتعرف على منهجهم واقتفاء آثارهم.

---

(١) سورة النساء: الآية (٥٩).

(٢) مجموع الفتاوى: ٢٤/ ١٧٢.



# الفصل الأول

## بيان أن أهل السنة والجماعة هم أهل العدل والإنصاف

جاء الإسلام ليقيم الحق والعدل بين الناس جميعاً، قال تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ۝٧ أَلَّا تَطْغَوْا۟ فِى ٱلْمِيزَانِ ۝٨ وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا۟ ٱلْمِيزَانَ﴾[1].

وقال سبحانه: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ . .﴾[2].

فالمسلمون هم أهل الميزان الذي تنضبط به العدالة ويتحقق الإنصاف الذي تقوم على أساسه الحياة البشرية.

العدل في القول: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟﴾[3]، والعدل

---

(١) سورة الرحمن: الآية (٩).

(٢) سورة الحديد: الآية (٢٥).

(٣) سورة الأنعام: الآية (١٥٢).

في الحكم: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ﴾[١]، والعدل مع النفس والأقربين: ﴿۞ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾[٢].

وحرَّم الإسلام الظلم كما جاء في الحديث القدسي: «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا...»[٣]، وقوله ﷺ محذراً من الظلم: «اتقوا الظلم، فإن الظلم ظلمات يوم القيامة...»[٤].

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (ولما كان أتباع الأنبياء هم أهل العلم والعدل كان كلام أهل الإسلام والسنة مع الكفار وأهل البدع بالعلم والعدل، لا بالظنِّ وما تهوى الأنفس، ولهذا قال النبي ﷺ: «القضاة ثلاثة: قاضيان في النار وقاض في الجنة، رجل علم

---

(١) سورة النساء: الآية (٥٨).
(٢) سورة النساء: الآية (١٣٥).
(٣) رواه مسلم عن أبي ذر في البر والصلة، باب تحريم الظلم.
(٤) رواه مسلم عن جابر بن عبدالله في البر والصلة، باب تحريم الظلم.

الحق وقضى به فهو في الجنة، ورجل علم الحق وقضى بخلافه فهو في النار، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار»، فإذا كان من يقضي بين الناس في الأموال والدماء والأعراض إذا لم يكن عالماً عادلاً كان في النار، فكيف بمن يحكم في الملل والأديان وأصول الإيمان والمعارف الإلهية والمعالم العلية بلا علم ولا عدل؟!!)[١].

ومن هذه النصوص والمبادىء ينطلق أهل السنة والجماعة في تحديد موقفهم وحكمهم على الآخرين، فمنهجهم قائم على تحري العدل والإنصاف، والتجافي عن الظلم والبغي والعدوان، ويتضح هذا من خلال ما يلي:

## أولاً ـ العدل والإنصاف مع غير المسلمين:

إن عقيدة الولاء والبراء تتضمن موالاة المسلمين والبراءة من الكفار، قال تعالى: ﴿۞يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوۡمٗا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ يُوَآدُّونَ

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: ١/ ٢٢.
(٢) سورة المائدة: الآية (٥١).

مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ. . . ﴾[١].

ومع هذه البراءة من الكافرين إلا أن الله أمر بإنصافهم وعدم بخسهم حقوقهم، قال تعالى: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ ﴾[٢]، وقد ذكر ابن جرير الطبري أن هذه الآية نزلت في اليهود حينما ذهب الرسول ﷺ إليهم ليستعينهم في دية. . ، فهمُّوا أن يقتلوه، فنزلت هذه الآية. .[٣]، وهنا تتجلى معاني العدل والإنصاف في الإسلام، فيأتي التوجيه الإلهي بضبط النفس والأمر بالعدل؛ لأنه الأقرب للتقوى.

وقال الشيخ عبدالرحمن السعدي، رحمه الله تعالى، في تفسير هذه الآية: (. . . بل كما تشهدون لوليِّكم فاشهدوا عليه، وكما تشهدون على عدوِّكم فاشهدوا له، فلو كان كافراً أو مبتدعاً فإنه يجب العدل فيه، وقبول ما

---

(١) سورة المجادلة: الآية (٢٢).

(٢) سورة المائدة: الآية (٨).

(٣) انظر تفسير الطبري، تحقيق محمود شاكر وأخيه: ١٠/٩٦.

يأتي به من الحق، لا لأنه قاله.. ولا يرد الحق لأجل قوله، فإن هذا ظلم للحق)[١].

ونجد أن هذا هو منهج القرآن الكريم في حديثه عن الكفار واليهود والنصارى، قال تعالى في وصف أهل الكتاب: ﴿ ۞ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ﴾[٢].

وقد أشار الدكتور عبدالستار فتح الله إلى عدالة الحكم الإلهي مع اليهود فقال: (فالقرآن كلام رب العالمين، الذي لا يظلم ولا يحابي، ولا يتحيز ولا يحيف، ولا يتصور لدى مؤمن صحيح الاعتقاد أن يتسرب إليه شائبة عنصر، أو شبهة خطأ، أو تشويش انفعال وغضب، أو ممالأة لقوم على قوم!!.

ومن هنا نجد القرآن العظيم، تارة، يثني على بعض بني إسرائيل ثناءاً عظيماً، ويبلغ بهم ذروة شاهقة من

---

(١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: ٢/٢٥٩.
(٢) سورة آل عمران: الآية (٧٥).

الرضى والتقدير، كما قال تعالى: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾(١)، ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟ ۖ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾(٢).

ثم هو في معظم الأحيان تبلغ حملته عليهم حدّاً رهيباً من التقريع والتنديد والذم والتوبيخ..، والسبب في هذا الموقف القرآني هو الإنصاف التام!! فاللهُ تبارك وتعالى يعطي كل ذي حق حقه، وكل ذي باطل ما يستحقه!! فهو يمدحهم إن أحسنوا وأطاعوا، وهو يذمهم إن عاندوا وشاقوا، بل كان من تمام عدل الله تعالى أنه دائماً يستثني منهم القلة الصالحة على ندرتها، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۖ﴾(٣))(٤).

وإن المتتبع لسنَّة رسول الله ﷺ وعمل الصحابة وحوادث التاريخ الإسلامي ليجد الحرص عل هذا الإنصاف والعدل، ومما يدل على ذلك ما يلي:

---

(١) سورة الأعراف: الآية (١٥٩).
(٢) سورة السجدة: الآية (٢٤).
(٣) سورة المائدة: الآية (١٣).
(٤) معركة الوجود بين القرآن والتلمود، ص ٧٢ـ٧٥.

١ـ أمر النبي ﷺ بإنصاف أهل الذمة والمستأمنين ونهى عن ظلمهم، وفي ذلك يقول ﷺ: «من ظلم معاهداً أو انتقصه، أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة»(١)، وروى البخاري عن عبدالله بن عمرو بن العاص، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة وإن ريحها يوجد من مسيرة أربعين عاماً»(٢)، وفي رواية للنسائي: «من قتل رجلاً من أهل الذمة لم يجد ريح الجنة وإنَّ ريحها ليوجد من مسيرة سبعين عاماً»(٣).

٢ـ ونجد ذلك في حرص الخلفاء الراشدين على هذا الأمر، فقد روى البخاري أن عمر بن الخطاب أوصى المسلمين بأهل الذمة فقال: (أوصيكم بذمة الله، فإنَّها

---

(١) رواه أبو داود في الخراج والإمارة، باب تعشير أهل الذمة، وفي إسناده مجاهيل (جامع الأصول: ٢/ ٦٩).

(٢) في الجهاد، باب من قتل معاهداً بغير جرم، (جامع الأصول: ٢/ ٦٥٠)، ورواه أبو داود في الجهاد، باب الوفاء للمعاهد، والنسائي في القسامة، باب تعظيم قتل المعاهد، وسنده حسن (جامع الأصول: ٢/ ٦٥١).

(٣) باب تعظيم قتل المعاهد.

ذمة نبيكم ورزق عيالكم)[١]، وفي رواية عمر بن ميمون: وأوصيه بذمة الله وذمة رسوله أن يوفي لهم بعهدهم، وأن يقاتل من وراءهم، وألا يكلفوا إلا طاقتهم)[٢].

٣ـ ونجد تمثل الصحابة بهذا العدل مع الكفار، فقد روى مسلم عن المستورد بن شداد القرشي أنه حدّث عند عمرو بن العاص فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تقوم الساعة والروم أكثر الناس»، فقال عمرو: أبصر ما تقول، قال: أقول ما سمعت من رسول الله ﷺ، قال: لئن قلت ذلك إن فيهم لخصالاً أربعاً: إنهم أحلم الناس عند فتنة، وأسرعهم إفاقة بعد مصيبة، وأوشكهم كرة بعد فرة، وخيرهم لمسكين ويتيم وضعيف، وخامسة حسنة جميلة: وأمنعهم من ظلم الملوك[٣].

فانظر، رحمك الله، إلى إنصاف عمرو وذكره ما يعلمه من الخصال الحسنة للروم، مع أننا لا نشك في

---

(١) في الجزية والموادعة، فتح الباري: ٦/ ٢٦٧.
(٢) فتح الباري: ٦/ ٢٥٧.
(٣) في الفتن، باب تقوم الساعة والروم أكثر الناس، (مختصر صحيح مسلم، رقم ٢٠٢٦).

براءته منهم وعداوته.

وعن جابر بن عبدالله أن رسول الله ﷺ بعث عبدالله بن رواحة إلى خيبر ليخرص لهم الثمار، فأرادوا أن يرشوه فقال عبدالله: (يا معشر اليهود أنتم أبغض الخلق إليَّ، قتلتم أنبياء الله عز وجل، وكذبتم على الله، وليس يحملني بغضي إياكم على أن أحيف عليكم، فقال اليهود: بهذا قامت السموات والأرض)(١).

### ثانياً ـ إنصاف أهل السنة والجماعة للمبتدعة:

إذا كنا مأمورين بالإنصاف مع الكفار واليهود والنصارى فلأن نكون منصفين لأهل البدعة ممن لم يخرجوا عن الإسلام أولى، وقد أشار إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله، في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ﴾(٢)، قال: (فنهى أن يحمل المؤمنين

---

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده: ٣/ ٣٦٧، ورواه البيهقي والطحاوي: ١/ ٣٠٧، وقال الألباني: وهذا إسناد رجاله ثقات لولا أن الزبير مدلس، وقد عنعنه.

(٢) سورة المائدة: الآية (٨).

بغضهم للكفار على ألا يعدلوا، فكيف إذا كان البغض لفاسق أو مبتدع متأول من أهل الإيمان؟ فهو أولى أن يجب عليه ألا يحمله ذلك على ألا يعدل على مؤمن وإن كان ظالماً له)[١].

وكان أهل السنة والجماعة ممتثلين العدل مع المبتدعة، نجد ذلك في كلام أئمة أهل السنة والجماعة ومواقفهم، ومن ذلك:

١ـ تقرير أن أهل البدع غير المكفرة خير من اليهود والنصارى.

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (كل من كان مؤمناً بما جاء به محمد ﷺ فهو خير من كل من كفر به وإن كان في المؤمن بذلك نوع من البدعة، سواء كانت بدعة الخوارج والشيعة والمرجئة والقدرية أو غيرهم فإن اليهود والنصارى كفار كفراً معلوماً بالاضطرار من دين الإسلام، والمبتدع إذا كان يحسب أنه موافق للرسول ﷺ لا مخالف له لم يكن كافراً به، ولو قدر أنه يكفر

(١) الاستقامة: ١/ ٣٨.

فليس كفره مثل كفر من كذب الرسول ﷺ)[١].

٢ـ الإقرار بوجود الإيمان والتقوى عند أهل البدع غير المكفِّرة.

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله: (ومن أهل البدع من يكون فيه إيمان باطن وظاهر، لكنَّ فيه جهلاً وظلماً حتى أخطأ ما أخطأ من السنة، فهذا ليس بكافر ولا منافق، ثم قد يكون فيه عدوان وظلم يكون به فاسقاً أو عاصياً، وقد يكون مخطئاً متأولاً مغفوراً له خطؤه، وقد يكون مع ذلك معه من الإيمان والتقوى ما يكون معه ولاية من الله بقدر إيمانه وتقواه)[٢].

٣ـ وأيضاً قال، رحمه الله، وهو يتحدث عن الصوفيّة وما أحدثوه من السماع والرقص وتمزيق الثياب: (والذين شهدوا هذا اللغو متأولين من أهل الصدق والإخلاص غمرت حسناتُهم ما كان لهم وفيه وغيره من السيئات أو الخطأ في مواقع الاجتهاد، وهذا

---

(١) مجموع الفتاوى: ٣٥/ ٢٠١.
(٢) المرجع السابق: ٣/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

سبيل كل صالحي الأمة في خطئهم وزلاتهم)[١].

٤ـ ونجد الإنصاف أيضاً عند شيخ الإسلام وهو يتحدث عن الصوفية والتصوف إذ يقول: (... فطائفة ذمت الصوفية والتصوف، وقالوا: إنهم مبتدعون خارجون عن السنة، وطائفة غلت فيهم وادَّعوا أنهم أفضل الخلف وأكملهم بعد الأنبياء.

وكلا طرفي هذا الأمر ذميم، والصواب: أنهم مجتهدون في طاعة الله، كما اجتهد غيرهم من أهل طاعة الله، ففيهم السابق المقرب بحسب اجتهاده، وفيهم المقتصد الذي هو من أهل اليمين، وفي كل من الصنفين من قد يجتهد فيخطىء، وفيهم من يذنب فيتوب أو لا يتوب، ومن المنتسبين إليهم من هو ظالم لنفسه، وقد انتسب إليهم طوائف من أهل البدع والزندقة، ولكن عند المحققين من أهل التصوف ليسوا منهم كالحلَّاج مثلاً فإن أكثر مشايخ الطريق أنكروه وأخرجوه عن الطريق مثل الجنيد بن محمد سيد الطائفة وغيره...)[٢].

---

(١) الاستقامة: ١/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨.

(٢) مجموع الفتاوى: ١١/ ٥.

٥ـ ومن ذلك اعتراف شيخ الإسلام بفضائل المبتدعة وجهودهم في نشر الإسلام، قال، رحمه الله: (وقد ذهب كثير من مبتدعة المسلمين من الرافضة والجهمية وغيرهم إلى بلاد الكفار، فأسلم على يديه خلق كثير، وانتفعوا بذلك، وصاروا مسلمين مبتدعين وهو خير من أن يكونوا كفاراً) إلى أن قال: (وأكثر المتكلمين يردون باطلاً بباطل وبدعة ببدعة، لكن قد يردون باطل الكفار من أهل الكتاب والمشركين بباطل المسلمين فيصير الكافر مسلماً مبتدعاً، وأخص من هؤلاء من يرد البدع الظاهرة كبدعة الرافضة ببدعة أخف منها وهي بدعة أهل السنة)[١].

٦ـ ومن ذلك موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الذين خالفوه وكفروه من أهل البدع، قال، رحمه الله: (هذا وأنا في سعة صدر لمن يخالفني، فإنه وإن تعدى حدود الله فيَّ بتكفير أو تفسيق أو افتراء أو عصبية جاهلية فأنا لا أتعدى حدود الله فيه بل أضبط ما أقوله وأفعله وأزنه بميزان العدل، وأجعله مؤتماً بالكتاب الذي أنزله

(١) مجموع الفتاوى: ١٣/٩٦ ـ ٩٧.

الله وجعله هدى للناس حاكماً فيما اختلفوا فيه..) إلى أن قال: (وذلك أنك ما جزيت من عصى الله فيك بمثل أن تطيع الله فيه)[١].

٧ـ ومن ذلك كلامه في التفضيل بين طوائف المبتدعة بحسب قربها من الحق وذكر ما في بعضها من صفات حسنة، فقال، رحمه الله: (والرافضة فيهم من هو متعبد متورع زاهد، لكن ليسوا في ذلك مثل غيرهم من أهل الأهواء، فالمعتزلة أعقل منهم وأعلم وأدين، والكذب والفجور فيهم أقل منه في الرافضة، والزيدية من الشيعة خير منهم وأقرب إلى الصدق والعدل والعلم، وليس في أهل الأهواء أصدق ولا أعبد من الخوارج، ومع هذا فأهل السنة يستعملون معهم العدل والإنصاف ولا يظلمونهم، فإن الظلم حرام مطلقاً كما تقدم، بل أهل السنة لكل طائفة من هؤلاء خير من بعضهم لبعض بل هم للرافضة خير وأعدل من بعض الرافضة لبعض)[٢].

---

(١) المرجع السابق: ٣/ ٢٤٥ـ٢٤٦.
(٢) منهاج السنة النبوية: ٥/ ١٥٧.

٨ ـ ومن إنصاف شيخ الإسلام أنه حينما يتعرض لعلماء فيهم بدعة فإنه يذكر محاسنهم محاولاً الاعتذار لهم، فمثلاً حينما نقل كلام أبي أمامة المالكي في أبي ذر الهروي قوله: (لعن الله أبا ذر الهروي، فإنه أول من حمل الكلام إلى الحرم، وأول من بثَّه في المغاربة)، علَّق شيخ الإسلام على هذه العبارة فقال: (أبو ذر فيه من العلم والدين والمعرفة بالحديث والسنة، وانتصابه لرواية البخاري عن شيوخه الثلاثة، وغير ذلك من المحاسن والفضائل ما هو معروف به)[1].

ثم يحاول أن يعتذر لأبي ذر وأمثاله كأبي الوليد الباجي وأبي جعفر السمناني، فيقول: (ثم إنَّه ما من هؤلاء إلا من له في الإسلام مساع مشكورة، وحسنات مبرورة، وله في الرد على كثير من أهل الإلحاد والبدع، والانتصار لكثير من أهل السنة والدين ما لا يخفى على من عرف أحوالهم، وتكلم فيهم بعلم وصدق وعدل وإنصاف، لكن لمَّا التبس عليهم هذا الأصل المأخوذ

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: ٢/ ١٠١.

ابتداء عن المعتزلة وهم فضلاء عقلاء احتاجوا إلى طرده والتزام لوازمه، فلزمهم بسبب ذلك ما أنكره المسلمون من أهل العلم والدين، وصار الناس بسبب ذلك منهم من يعظمهم لما لهم من المحاسن والفضائل، ومنهم من يذمهم لما وقع في كلامهم من البدع والباطل، وخيار الأمور أوساطها)[1].

٩ـ ونجد هذا الإنصاف عند ابن القيم، رحمه الله، حينما تحدث عن الصوفية وشطحاتهم فقال: (وهذه الشطحات أوجبت فتنة على طائفتين من الناس:

إحداهما: حجبت بها عن محاسن هذه الطائفة ولطف نفوسهم وصدق معاملتهم، فأهدروها لأجل هذه الشطحات، وأنكروها غاية الإنكار، وأساءوا الظن بهم مطلقاً، وهذا عدوان وإسراف، فلو كان من أخطأ أو غلط ترك جملة، وأهدرت محاسنه، لفسدت العلوم والصناعات.

والطائفة الأخرى: حجبوا بما رأوه من محاسن

---

(١) المرجع السابق: ٢/ ١٠٢.

القوم، وصفاء قلوبهم، وصحة عزائمهم، وحسن معاملتهم عن رؤية عيوب شطحاتهم ونقصانها، فسحبوا عليها ذيل المحاسن، وأجروا عليها حكم القبول والانتصار لها، هؤلاء أيضاً معتدون مفرطون).

ولما بين خطأ الطائفتين: الأولى التي نظرت بعين العداوة وأهدرت المحاسن، والثانية التي نظرت بعين المحبة فلم تر المساوىء والأخطاء، بين رأي الطائفة الثالثة وهم أهل العدل والإنصاف فقال: (والطائفة الثالثة: وهم أهل العدل والإنصاف الذين أعطوا كل ذي حق حقه وأنزلوا كل ذي منزل منزلته، فلم يحكموا للصحيح حكم السقيم المعلول، ولا للمعلول السقيم بحكم الصحيح، بل قبلوا ما يقبل، وردوا ما يرد)[١].

وذكر حكمه في تلك الشطحات فقال: (هذه ونحوها من الشطحات التي ترجى مغفرتها بكثرة الحسنات، ويستغرقها كمال الصدق، وصحة المعاملة، وقوة الإخلاص، وتجريد التوحيد، ولم تضمن العصمة

---

(١) مدارج السالكين: ٢/ ٣٩ـ٤٠.

لبشر بعد رسول الله ﷺ)[١].

١٠ـ ومن الأمثلة على إنصاف شيخ الإسلام أن أبا بكر الباقلاني كان يقول بأن القرآن مخلوق. . .، وكان أبو حامد الأسفراييني يقول منكراً على الباقلاني، ومشدِّداً عليه: (اشهدوا عليَّ بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، كما قاله الإمام ابن حنبل، لا كما يقول الباقلاني).

وكان ينهى عن الدخول على الباقلاني ويقول لتلميذ له: (يا بني، قد بلغني أنك تدخل على هذا الرجل، يعني الباقلاني، فإياك وإياه، فإنه مبتدع يدعو الناس إلى الضلالة، وإلا فلا تحضر مجلسي).

ثم يعلق شيخ الإسلام ابن تيمية على هذا الكلام فيقول: (وهذا الذي نقلوه من إنكار أبي حامد وغيره على القاضي أبي بكر الباقلاني هو بسبب هذا الأصل. .[٢]، مع ما كان فيه من الفضائل العظيمة والمحاسن الكثيرة والرد على الزنادقة والملحدين وأهل البدع، حتى إنه لم

---

(١) المرجع السابق.
(٢) أي بسبب الالتباس بين رؤية بدعتهم وعدم رؤية فضائلهم.

يكن من المنتسبين إلى ابن كلاب والأشعري أجل منه ولا أحسن كتباً وتصنيفاً)[١].

فبالرغم من عظم مقولة الباقلاني في القرآن، إلا أن شيخ الإسلام لم ينس أن يذكر فضائله ومحاسنه.

١١ـ ومن إنصاف أهل السنة والجماعة للمبتدعة وعدم تكفيرهم ما درج عليه الإمام الذهبي، رحمه الله، تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية وما اتبعه من تحري العدل والإنصاف في الكلام على الرجال والعلماء، وقد شهد له عدة أئمة بأنه من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر والسخاوي[٢]، وقال تاج الدين السبكي عنه: (شيخ الجرح والتعديل)[٣]، وتجلى عدله وإنصافه مع المبتدعة في صور كثيرة:

أ ـ منها كلامه عن قتادة السدوسي، وكان ممن يرى

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: ٢/ ٩٢ـ١٠٠.
(٢) انظر مراتب الجرح والتعديل بحاشة لقط الدرر، ص١٣٦ وفتح المغيث، ص٤٨٢.
(٣) طبقات الشافعية، للسبكي: ٦/ ١٠١.

القدر، قال الذهبي في ترجمته: (ومع هذا فما توقف أحد في صدقه، وعدالته، وحفظه، ولعل الله يعذر أمثاله ممن تلبس ببدعة يريد بها تعظيم الباري وتنزيهه، ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعلم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه وورعه واتباعه، يغفر زلله ولا نضلله ونطرحه وننسى محاسنه، نعم ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك)[1].

فما أحسن هذا الكلام، وما أعدل هذا الميزان الذي يوزن به الرجال. . . ، فلا تُنسى محاسنهم، بل يعتذر لهم، وترجى لهم التوبة مما وقعوا فيه من البدعة.

ب ـ ومنها ما ورد في ترجمة محمد بن نصر المروزي ونقل قوله: (إنَّ الإيمان مخلوق)، فبين الذهبي خطأ هذه المقولة فقال: (والخوض في ذلك لا يجوز)، ثم قال: (ولو أنا كلما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأ مغفوراً له قمنا عليه، وبدعناه،

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٥/ ٢٦٩ـ٢٨٣.

وهجرناه لما سلم معنا لا ابن نصر، ولا ابن منده، ولا من هو أكبر منهما)[١].

جـ - ومن ذلك قوله في ترجمة رأس الصوفية عبدالواحد بن زيد: (الزاهد القدوة شيخ العباد..)[٢].

د ـ ومن ذلك قوله في عمرو بن عبيد رأس المعتزلة: (الزاهد العابد..)، وعند نقل كلام يحيى بن معين فيه وقوله بأن عمراً كان من الدهرية، عقب على ذلك الذهبي فقال: (لعن الله الدهرية فإنهم كفار، وما كان عمرو هكذا)[٣].

هـ ـ ومنها قوله في ترجمة الرازي: (.. الشافعي، المفسر، المتكلم، صاحب التصانيف المشهورة...، وكان فريد عصره ومتكلم زمانه، وكان ذا باع طويل في الوعظ، فبكى كثيراً في وعظه)[٤].

---

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق: ٧/ ١٧٨.
(٣) المرجع السابق: ٩/ ١٠٤.
(٤) ميزان الاعتدال: ٣/ ٢٨٠.

وهناك أمثلة كثيرة تدل على أن منهج أهل السنة والجماعة قائم على إنصاف المخالفين لهم، وحرصهم على إعطاء كل ذي حق حقه، وكل ذي باطل ما يستحقه.

# الفصل الثاني
## قواعد أهل السنة والجماعة في حكمهم على الآخرين

يجد المتتبع لمنهج أهل السنة والجماعة أن هناك قواعد تحدد موقفهم من المخالفين لهم من أهل البدعة، وضوابط تضبط حكمهم على الرجال والطوائف والفرق، وتلك القواعد والضوابط تنطلق من الحرص على العدل والإنصاف، وتستمد من نصوص الكتاب والسنة، ومن أهم تلك القواعد[١]:

**أولاً: خطورة الحكم على المسلم بالكفر، وأن ذلك لا يكون إلا ببرهان واضح بيِّن.**

إن تكفير المسلم أمر خطير، ومقام يتوقى منه

---

(١) ما أورده هنا من القواعد ليس حصراً لها، وإنما هو ما استطعت أن أتتبعه من تلك القواعد والضوابط.

المؤمنون، ولا يجرؤ عليه إلا المفرطون المتعجلون كالخوارج وأمثالهم، وذلك لما ورد من التشديد في النهي عن تكفير المسلم، ومن ذلك قوله ﷺ: «من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما»[١]، وقوله: «من دعا رجلاً بالكفر أو قال عدو الله، وليس كذلك إلا حار عليه»[٢]، وقوله ﷺ: «. . . ومن رمى مؤمناً بكفر فهو كقتله»[٣].

قال ابن حجر، رحمه الله، بعد أن أورد الأقوال في هذه المسألة: (وأرجح من الجميع أن من قال ذلك لمن يعرف منه الإسلام، ولم يقم له شبهة في زعمه أنه كافر، فإنه يكفر بذلك، فمعنى الحديث فقد رجع عليه تكفيره)[٤].

وقال ابن دقيق العيد، رحمه الله، بعد إيراده

---

(١) رواه البخاري، عن أبي هريرة، في الآداب، باب من كفَّر أخاه بغير تأويل، وورواه مسلم في الإيمان، باب حال من قال لأخيه المسلم يا كافر.

(٢) رواه مسلم في الإيمان، باب حال من قال لأخيه المسلم يا كافر.

(٣) رواه البخاري، باب من كفر أخاه بغير تأويل.

(٤) فتح الباري: ١٠/ ٤٦٦.

الأحاديث التي تنهى عن تكفير المسلم: (وهذا وعيد عظيم لمن كفَّر أحداً من المسلمين وليس هو كذلك، وهي ورطة عظيمة وقع فيها خلق من العلماء اختلفوا في العقائد، وحكموا بكفر بعضهم بعضاً)(١).

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى هذا المعنى في مواضع كثيرة منها قوله: (وليس لأحد أن يكفر أحداً من المسلمين، وإن أخطأ وغلط، حتى تقام عليه الحجَّة، وتبين له المحجَّة، ومن ثبت إسلامه بيقين لم يزل ذلك عنه بالشك)(٢).

وفي موضع آخر يبين موقف علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، والصحابة من الخوارج، وأنهم لم يكفروهم، قال، رحمه الله: (والخوارج المارقون الذين أمر النبي ﷺ بقتالهم، قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أحد الخلفاء الراشدين، واتفق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ولم يكفِّرهم

---

(١) الكفر الذي يعذر صاحبه بالجهل، عبدالله أبابطين، ص ٨.
(٢) مجموع الفتاوى: ٢/٤٦٦.

علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص، وغيرهما من الصحابة، بل جعلوهم مسلمين، وإذا كان هؤلاء الذين ثبت ضلالهم بالنص والإجماع لم يكفَّروا مع أمر الله ورسوله ﷺ بقتالهم فكيف بالطوائف المختلفين الذين اشتبه عليهم الحق في مسائل غلط فيها من هو أعلم منهم؟! فلا يحل لأحد من هذه الطوائف أن تكفِّر الأخرى، ولا تستحل دمها ومالها، وإن كانت فيها بدعة محقَّقة)[1].

وقرر شيخ الإسلام أن وجود ذنب أو بدعة لا يستلزم تكفير صاحبها ولو دعا إليها، فقال: (لكن المقصود هنا أنه لا يجعل أحد بمجرد ذنب يذنبه ولا ببدعة ابتدعها، ولو دعا الناس إليها، كافراً في الباطن إلا إذا كان منافقاً، فأما من كان في قلبه الإيمان بالرسول وبما جاء به، وقد غلط في بعض ما تأوله من البدع فهذا ليس بكافر أصلاً، والخوارج كانوا من أظهر الناس بدعة وقتالاً للأمة وتكفيراً لها، ولم يكن في الصحابة من

---

(١) المرجع السابق: ٣/ ٢٨٢ـ٢٨٣.

يكفرهم لا علي بن أبي طالب ولا غيره، بل حكموا فيهم بحكمهم في المسلمين الظالمين المعتدين. . )[١].

فقد سئل علي بن أبي طالب عن الخوارج من أهل النهروان: أمشركون هم؟ قال: من الشرك فرُّوا، قيل: منافقون؟ قال: إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلاً، قيل: فما هم؟ قال: إخواننا بغوا علينا فقاتلناهم. .[٢].

فمجرد وجود البدعة لا يبيح لأي طائفة أن تستحل تكفير الطائفة التي وجدت فيها البدعة، وقد تقاتل تلك الطائفة ولكنها مع ذلك لا تكفر. . .، أو يوجد موانع تمنع من تكفير صاحب البدعة، بل جعل شيخ الإسلام تكفير الطائفة من المسلمين بدعة في ذاته، فيكون المكفِّر كمن رد بدعة ببدعة أخرى، قال، رحمه الله: (ومن البدع المنكرة تكفير الطائفة غيرها من طوائف المسلمين واستحلال دمائهم وأموالهم كما يقولون: هذا زرع البدعي، ونحو ذلك. . )[٣].

---

(١) المرجع السابق: ٧/ ٢١٧ـ٢٨١.
(٢) شرح السنة، للبغوي: ١٠/ ٢٣٥.
(٣) مجموع الفتاوى: ٧/ ٦٨٤.

وما أشار إليه شيخ الإسلام خطيرٌ جداً، وذلك حينما تستحل الدماء والأموال، فيتوهم بعض المسلمين أنَّ مجرد كون أحدهم مبتدعاً يحل ماله ودمه، فإذا قيل له في ذلك قال: هذا زرع البدعي، ومال البدعي، أي أنه لا حرمة له ما دام يخص البدعي.

وإذا كان تكفير المسلم العادي أمراً خطيراً فكيف بتكفير علماء المسلمين؟!! وتسليط الجهال والعامة، وتجريئهم على التكفير والتضليل، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام: (فإن تسليط الجهال على تكفير علماء المسلمين من أعظم المنكرات، وإنما أصل هذا من الخوارج والروافض الذين يكفِّرون أئمة المسلمين لما يعتقدون أنهم أخطأوا في الدين)[١].

ويقرر ابن الوزير، رحمه الله، أنه إذا تردد الأمر بين التكفير وعدمه أو اشتبه التكفير، الأولى والأحوط الوقف، وذكر علة ذلك فقال: (إن الوقف عن التكفير عند التعارض والاشتباه أولى وأحوط... ذلك أن

---

(١) المرجع السابق: ٣٥/ ١٠٠.

الخطأ في الوقف على تقديره تقصير في حق من حقوق الغني الحميد العفو الواسع، أسمح الكرماء، وأرحم الرحماء، وأحكم الحكماء، سبحانه وتعالى، والخطأ في التكفير على تقديره أعظم الجنايات على عباده المسلمين. . .) إلى أن قال: (فالتارك إن قدَّرنا خطأه فإنما أخل بحق من حقوق الله تعالى، وهو إجراء الأحكام عليهم. . . وأما المكفِّر إن قدَّرنا خطأه فقد أخلَّ بحق المخلوق المسلم، بل تعدَّى عليه وظلمه أكبر الظلم، فأخرجه من الإسلام وهو يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله. .)(١)، ومما يؤيد هذا حديث: «ادرءوا الحدود بالشبهات ما استطعتم»(٢)، فدرء التكفير مقدم على درء الحدود.

---

(١) إيثار الحق على الخلق، ص ٤٠٢.

(٢) رواه الترمذي بلفظ: «ادرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله، فإن الإمام أن يخطىء في العفو خير من أن يخطىء في العقوبة»، (سنن الترمذي: ٢/ ٤٣٩)، وقال الترمذي: روي مرفوعاً وموقوفاً أصح. ورواه ابن حزم عن عمر موقوفاً عليه بإسناد صحيح (جامع الأصول: ٣/ ٦٠٣).

وجاء في الخلاصة:

(إذا كان في المسألة وجوه توجب التكفير، ووجه واحد يمنعه، فعلى المفتي أن يميل إلى الوجه الذي يمنع التكفير تحسباً للظن بالمسلم)[١].

وجاء في البحر الرائق:

(ولا يكفر بالمحتمل؛ لأن الكفر نهاية في العقوبة فيستدعي نهاية في الجناية... والذي تحرر أنه لا يفتى بتكفير مسلم أمكن حمل كلامه على محمل حسن، أو كان في كفره اختلاف ولو رواية ضعيفة)[٢].

وحتى يتبين لنا خطورة التكفير لا بد من إيضاح الآثار المترتبة على تكفير المسلم، وهي آثار خطيرة، فمنها:

١ـ عدم حلّ زوجته له وتحريم بقائها وأولادها تحت سلطانه.

٢ـ وجوب محاكمته بتنفيذ حدِّ الردة عليه بعد إقامة الحجَّة والاستتابة.

---

(١) حاشية الدر المختار: ٣/ ٣٣٩.
(٢) ٣/ ٤٢٨.

٣ـ إذا مات فلا تجري عليه أحكام المسلمين، فلا يغسَّل ولا يصلى عليه، ولا يدفن في مقابر المسلمين، ولا يورث.

٤ـ إذا مات على الكفر وجب عليه الخلود الأبدي في النار[١].

وقد أدرك الإمام الشوكاني خطورة هذا الأمر، وتفشيِّه في عصره فنبَّه على ذلك، وشدَّد النكير عليه فقال: (هاهنا تسكب العبرات، ويناح على الإسلام وأهله، بما جناه التعصب في الدين على غالب المسلمين من الترامي بالكفر، لا لسنَّة، ولا لقرآن، ولا لبيان من الله وبرهان، بل لمَّا غلت مراجل العصبية في الدين، وتمكن الشيطان الرجيم من تفريق كلمة المسلمين، لقَّنهم إلزامات بعضهم ببعض بما هو شبيه الهباء في الهواء والسراب بالقيعة، فيالله وللمسلمين من هذه المغامرة التي هي أعظم فواقر الدين)[٢].

---

(١) انظر ظاهرة الغلو في التكفير، د. يوسف القرضاوي، ص٣١ـ٣٢.

(٢) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار: ٤/ ٨٥٤.

ويؤكد ابن ناصر الدمشقي على أن فشو التكفير والتضليل وانتشاره إنما هو دليل على ضعف العلم وذهاب العلماء وتحكم الهوى والتعصب، فقال في ذلك: (فلما ذهب العلماء من الحكماء ركب كل أحد هواه فابتدع ما أحب وارتضاه، وناظر أهل الحق عليه، ودعاهم بمجمله إليه، وزخرف لهم القول بالباطل فتزين به وصار ذلك عندهم ديناً يكفر من خالفه، ويلعن من باينه، وساعده على ذلك من لاعلم له من العوام، ويوقع به الظنة والاتهام، ووجد على ذلك من الجهال أعواناً، ومن أخدان العلم أخداناً، أتباع كل ناعق، ومجيب كل زاعق، لا يرجعون فيه إلى دين، ولا يعتمدون على يقين، وقد تمكنت لهم به الرئاسة، وزادهم ذلك في الباطل نفاسة، وتزيَّنوا به للعامة، ونسوا شدائد يوم الطَّامة)[1].

**ثانياً: إن المقالة قد تكون كفراً، ولكن لا يلزم تكفير صاحبها، وأنه لا تلازم بين البدعة وقائلها.**

يقرر أهل السنة والجماعة أن هناك فرقاً بين التكفير

---

(١) الرد الوافر على من زعم بأن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر، تحقيق زهير الشاويش، ص ٢٩ـ٣٠.

بالعموم وبين تكفير المعين، وكذا التضليل والتفسيق تكون كفراً بالعموم ولكن حينما يقول بها أحد المسلمين لا يلزم من ذلك تكفيره؛ لأنه قد يكون هناك عذر أو شبهة أو مانع من تكفيره، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (والأصل الثاني: إنَّ المقالة تكون كفراً كجحد وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج، ثم القائل بها قد يكون بحيث لم يبلغه الخطاب، وكذا لا يكفر به جاحده، كمن هو حديث عهد بالإسلام أو نشأ ببادية بعيدة لم تبلغه شرائع الإسلام)[١].

وبعد أن روى قصة الصحابي الذي كان يشرب الخمر، فأمر النبي ﷺ بجلده، فلعنه رجل، فقال النبي ﷺ: «لا تلعنه، إنه يحب الله ورسوله»[٢]، قال، رحمه الله: (ولكن لعن المطلق لا يستلزم لعن المعين الذي قام به ما يمنع لحوق اللعنة به، وكذا التكفير المطلق، والوعيد المطلق، لهذا كان الوعيد المطلق في الكتاب

---

(١) مجموع الفتاوى: ٣/ ٣٥٤.

(٢) رواه البخاري في الحدود، باب ما يكره من لعن شارب الخمر.

والسنة مشروطاً بثبوت شروط وانتفاء موانع)[١].

ويشير، رحمه الله، بقوله: لعن المطلق إلى ما ورد من لعن الخمر وشاربها أو بائعها ومبتاعها. . . إلخ[٢] فهذا اللعن عام، ولما أراد ذلك الصحابي أن يطبِّقه على المعين الذي شرب الخمر، نهاه النبي ﷺ مبيناً سبب ذلك وهو محبة الله ورسوله ﷺ الدالة على الإيمان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (القول قد يكون كفراً كمقالات الجهمية الذين قالوا: إن الله لا يتكلم، ولا يُرى في الآخرة، ولكن قد يخفى على بعض الناس أنه كافر، فيطلق القول بتكفير القائل كما قال السلف: من قال: القرآن مخلوق فهو كافر، ومن قال: إنَّ الله لا يُرى في الآخرة فهو كافر، ولا يكفر الشخص المعين حتى تقوم عليه الحجة. . .)[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى: ١٠/ ٣٢٩ـ٣٣٠.
(٢) جاء في حديث رواه أبو داود والترمذي، وهو حديث حسن (جامع الأصول: ٥/ ١٠٤).
(٣) مجموع الفتاوى: ٧/ ٦١٩.

وقد أوضح هذه القاعدة الشيخ حافظ حكمي، رحمه الله، وذلك حينما تكلم على أهل البدع المكفرة كالجهمية والقائلين بخلق القرآن، فقال: (ولكن هؤلاء منهم من عُلم أنَّ عين قصده هدم قواعد الدين وتشكيك أهله فيه، فهذا مقطوع بكفره، وآخرون مغرّرون ملبَّس عليهم فهؤلاء إنما يُحكم بكفرهم بعد إقامة الحجة عليهم، وإلزامهم بها)[١].

ومن أبرز الأمثلة على هذه القاعدة أن السلف أطلقوا الكفر على من قال بخلق القرآن، ومع ذلك فالإمام أحمد الذي امتُحن بهذه المسألة وسجن وعذب لم يكفِّر الخليفة المأمون أو المعتصم، بل استغفر لهم وحلَّلهم، ولو كانوا كافرين أو مرتدين عن الإسلام لم يجز الاستغفار لهم[٢].

ومن لم يتأمل الفرق بين التكفير بالإطلاق والعموم، والتكفير بالتعيين والتخصيص يقع في كثير من المزالق

---

(١) معارج القبول: ٢/٦١٦.

(٢) مجموع الفتاوى: ١٢/٤٨٧ ـ ٤٨٨.

التي تصيب من لم يفرق بين ألفاظ العموم والخصوص في الشرع وفي كلام السلف، فيظن أن قول السلف: من قال كذا فهو كافر، ومن ابتدع كذا فهو كافر، أن ذلك شامل لكل من قاله بغير تدبر، فإنَّ التكفير له شروط وموانع قد تنتفي في حق المعين، وإنَّ تكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعيَّن إلا إذا وجدت شروط وانتفت موانع...»[1].

**فأما شروط التكفير فمنها:**

١ـ أن يكون صريح قوله الكفر، أو لازم قوله وعُرض عليه فالتزمه، أما إذا لم يلتزمه بل رده وأنكره فليس بكافر.

٢ـ أن يكون صدور القول أو الفعل المكفِّر عن اختيار وإرادة.

٣ـ أن تقام عليه الحجة، ويتبينها؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[2].

---

(١) المرجع السابق: ١٢/ ٤٨٩.

(٢) انظر المغيث، للسخاوي: ١/ ٣٣٤، ومجموع الفتاوى: =

**وأما موانع التكفير فمنها:**

١ـ أن يكون حديث عهد بالإسلام.

٢ـ أن يكون قد نشأ ببادية بعيدة، أو أنه لم يجد إلا علماء الابتداع فاقتدى بهم.

٣ـ أن يكون مغيَّب العقل بجنون أو اختلال ونحوه.

٤ـ أن لا تبلغه نصوص الكتاب والسنَّة.

٥ـ أن تبلغه النصوص وثبتت عنده وفهمها، ولكن قام عنده معارض أوجب تأويلها[١].

وفعلاً وجد في هذا الزمن من ذهب إلى تكفير المعين... معتمداً على قول السلف من فعل كذا فهو كافر.. وظن أن ذلك يسوِّغ له ويبيح له أن يكفِّر كل من قال تلك المقولة، وهذا خطأ في فهم منهج السلف ومجانبة لطريق أهل السنة والجماعة لا بد من الانتباه

---

= ١٢/٥٠١. والآية في سورة الإسراء: الآية (١٥).

(١) انظر مجموع الفتاوى: ٣/١٧٩، ٢٣١، ٧/٢١٧ـ٢٨١، ٢٣/٣٤٥ـ٣٤٦.

إليه، وتحذير شباب الصحوة من سلوك هذا المسلك الخطير.

**ثالثاً: إن كل بدعة ضلالة وانحراف عن الدين، ولكن البدع تتفاوت في ضلالها وخطورتها.**

لقد أمرنا الرسول ﷺ بالاتباع، ونهانا عن الابتداع، وجعل كل بدعة ضلالة وانحرافاً عن الدين فقال: «فكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»[1].

ولكن هل البدع متساوية في ضلالتها وخطورتها على الدين؟ أم أن بينها تفاوتاً؟

هذا ما يجيب عليه الإمام الشاطبي، رحمه الله، بقوله: (كل بدعة كبيرة عظيمة بالإضافة إلى مجاوزة حدود الله بالتشريع، إلا أنها، وإن عظمت لما ذكرناه، إذا نسب بعضها إلى بعض تفاوتت رتبتها، فيكون منها صغار وكبار، إمّا باعتبار أن بعضها أشد عقاباً من بعض، فالأشد عقاباً أكبر مما دونه، وإما باعتبار فوت المطلوب

---

(١) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

في المفسدة)[١].

وقرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية فقال: (إنَّ الطوائف المنتسبة إلى متبوعين في أصول الدين والكلام على درجات، فمنهم من يكون قد خالف السنة في أصول عظيمة، ومنهم من يكون قد خالف السنة في أمور دقيقة...)[٢].

وبناءً على هذا وضع العلماء عدة تقسيمات للبدعة منها:

## (أ) البدع المكفرة وغير المكفرة (المفسقة).

وضع أهل السنة والجماعة ضوابط للبدع المكفرة التي تخرج صاحبها من الملة، والبدع غير المكفِّرة:

وفي ذلك يقول الشيخ حافظ حكمي، رحمه الله: (ضابط البدعة المكفِّرة: من أنكر أمراً مجمعاً عليه متواتراً من الشرع، معلوماً من الدين بالضرورة من جحود مفروض، أو فرض مالم يفرض، أو تحليل محرم، أو

---

(١) الاعتصام: ١/ ٦١.

(٢) مجموع الفتاوى: ٣/ ٣٤٨.

تحريم حلال، أو اعتقاده ما ينزِّه الله ورسوله وكتابه عنه من نفي أو إثبات، لأن ذلك تكذيب بالكتاب وبما أرسل الله به رسوله ﷺ)(١).

ويبين ذلك أيضاً أبو الأصبع الغرناطي المالكي في إجابته على سؤال عن حكم تكفير أهل البدع، أم هم كأهل الكبائر؟

فقال: (الصحيح عندي في أهل البدع أنهم صنفان، وأن البدع نوعان:

فالنوع الأول منهما: كفر صريح لا خفاء فيه، وضلال لائح لا ستر يخفيه، كقول بعض الرافضة، لعنهم الله، إنَّ علياً، رضي الله عنه، إله من دون الله، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً، وكقول صنف آخر منهم يقال لهم الجمهورية: إنَّ علياً مبعوث، وإنَّ جبريل عليه السلام غلط فأتى محمداً ﷺ . . . ، إلى أن قال:

والنوع الثاني من البدع: ضلال وزيغ عن الحق، وعدول عن السنة والجماعة، ولا يطلق عليه كفر، ولا

---

(١) معارج القبول: ٢/٦١٦ـ٦١٧.

معتقده كافر، كقول المختارية من الرافضة: إنَّ علياً إمام، من أطاعه فقد أطاع الله، ومن عصاه فقد عصا الله، والأئمة من ولده يقومون مقامه..)[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في جواب من مسألة عن حديث: «تفترق أمتي ثلاثاً وسبعين فرقة»: (وأما تعيين الفرق الهالكة فأقدم من بلغنا أنه تكلم في تضليلهم يوسف بن أسباط، ثم عبدالله بن المبارك، وهما إمامان جليلان قالا: أصول البدع أربعة: الروافض، والخوارج، والقدرية، والمرجئة.

فقيل لابن المبارك: والجهمية؟ فأجاب بأنَّ أولئك ليسوا من أمة محمد ﷺ.

وقال آخرون من أصحاب أحمد وغيرهم: بل الجهمية داخلون في الاثنين والسبعين فرقة، وجعلوا أصول البدع خمسة)[٢].

---

(١) ثلاث وثائق في محاربة الأهواء والبدع في الأندلس، دراسة وتحقيق د. محمد عبدالوهاب خلاف، ص٣٥، نقلاً عن حقيقة البدعة وأحكامها، لسعيد الغامدي، ص ٨١٩.
(٢) مجموع الفتاوى: ٣/ ٣٥٠-٣٥١.

ثم قال: (وأما السلف والأئمة فلم يتنازعوا في عدم تكفير المرجئة والشيعة المفضِّلة ونحو ذلك، ولم تختلف نصوص الإمام أحمد في أنه لا يكفر هؤلاء)[(١)].

ثم بيَّن شيخ الإسلام المقصود بإطلاق الكفر على أهل البدع الذين هم من أهل الصلاة فقال: (وفصل الخطاب في هذا الباب بذكر أصلين:

أحدهما: أن يعلم أن الكافر في نفس الأمر من أهل الصلاة لا يكون إلا منافقاً، فإن الله منذ بعث محمداً ﷺ، وأنزل عليه القرآن وهاجر إلى المدينة صار الناس ثلاثة أصناف: مؤمن به، وكافر مظهر للكفر، ومنافق مستخف بالكفر) إلى أن قال: (وإذا كان كذلك فأهل البدع فيهم المنافق الزنديق فهذا كافر، ويكثر مثل هذا في الرافضة والجهمية، فإن رؤساءهم كانوا منافقين زنادقة. . .

ومن أهل البدع من يكون فيه إيمان باطنٌ وظاهر، ولكن فيه جهل وظلم حتى أخطأ ما أخطأ من السنَّة، فهذا ليس بكافر ولا منافق. . .

---

(١) المرجع السابق: ٣/ ٣٥٠ـ٣٥١.

والأصل الثاني: أن المقالة تكون كفراً: كجحد الصلاة والزكاة والصيام والحج، وتحليل الزنا والخمر والميسر، ثم القائل بها قد يكون بحيث لم يبلغه الخطاب، وكذلك لا يكفر به جاحده كمن هو حديث عهد بالإسلام)[١].

والمقصود أن هناك بدعاً تعد من الكفر، وبدعاً لا تكفر صاحبها، ووقع خلاف في تحديد البدع المكفرة وغيرها كما حصل في الجهمية.

### (ب) البدع الكبيرة والصغيرة:

ويقرِّر الإمام الشاطبي، رحمه الله، انقسام البدع غير المكفرة إلى كبائر وصغائر، وجعل ضابط البدعة المعدودة من كبائر الذنوب: (ما أخل منها بأصل من الضروريات الخمس، وهي: الدين، والنفس، والنسل، والعقل، والمال)[٢].

ومن الأمثلة عليها: بدعة تعذيب الصوفية أنفسهم

---

(١) المرجع السابق: ٣/ ٣٥٢ـ٣٥٣.
(٢) الاعتصام: ٢/ ٥٧.

بالتبتل ، وبدعة تجويز نكاح أكثر من أربعة عند أئمة الرافضة، وبدعة الشيعة المفضِّلة الذين يفضلون علياً على أبي بكر وعمر وعثمان. . .

وأما ضابط البدعة المعدودة من الصغائر فقد حصل فيه إشكال، وذلك بسبب أن كل بدعة وإن صغرت إنما هي في حقيقتها تشريع زائد، وتغيير للأصل الصحيح، وتقدم بين يدي الله ورسوله ﷺ، وفي ذلك يقول الإمام الشاطبي، رحمه الله: (كل بدعة كبيرة عظيمة بالإضافة إلى مجاوزة حدود الله بالتشريع، إلا أنها وإن عظمت لما ذكرناه فإذا نسب بعضها إلى بعض تفاوتت رتبتها، فيكون منها صغار وكبار، إما باعتبار أنَّ بعضها أشد عقاباً من بعض، فالأشد عقاباً أكبر مما دونه، وإما باعتبار فوت المطلوب في المفسدة)، إلى أن قال: (فقد يكون الشيء كبيراً في نفسه لكنه صغير بالنسبة إلى ما هو أكبر منه)[١].

ومثال البدعة المعدودة من الصغائر: بدعة الاحتفال بليلة النصف من شعبان، وبدعة لبس الصوف

---

(١) المرجع السابق: ٢/ ٦١.

تديناً، وبدعة الوقوف في الشمس على وجه العبادة، وبدعة الالتزام بصلاة نافلة مطلقة في زمن معين. .[(١)].

ومع ذلك فهناك شروط وضوابط وضعها العلماء لجعل البدعة من الصغائر هي:

١ـ أن لا يداوم عليها كما في الحال مع صغائر الذنوب؛ لأن الصغيرة تكون كبيرة بالمداومة والإصرار.

٢ـ أن لا يدعو إليها؛ لأنه إذا دعى إليها فإنه سيتحمل وزر غيره ممن تبعه.

٣ـ ألا تُفعل في المواضع التي هي مجتمعات للناس، أو في المواضع التي تقام فيها السنن وتظهر فيها أعلام الشريعة؛ لأن فعلها في تلك الأماكن يكون كالدعوة إليها.

٤ـ أن لا يستصغرها ولا يستحقرها؛ لأن الاستهانة بالذنب أعظم من الذنب. . .[(٢)].

---

(١) انظر حقيقة البدعة وأحكامها: ٢/٢٠٦.

(٢) انظر الاعتصام: ٢/٦٥ـ٧٢ وقد بسط الكلام فيها.

## (ج) البدعة العملية والاعتقادية:

وقرر شيخ الإسلام أن (البدع نوعان: نوع في الأقوال والاعتقادات ونوع في الأفعال والعبادات، وهذا الثاني يتضمن الأول كما أن الأول يدعو إلى الثاني)[١].

ثم ذكر أن أهل العلم يقعون في البدع الاعتقادية إذا لم يعتصموا بالكتاب والسنة، وأنَّ أكثر من يقع في بدع الأفعال والعبادات هم العبَّاد إذا لم يعتصموا بالكتاب والسنة، ولذلك أمرنا الله أن نقول في كل صلاة ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[٢]، وقد فسر النبي ﷺ المغضوب عليهم بأنهم اليهود، والضالين بأنهم النصارى.

ولذلك قال سفيان الثوري: (كانوا يقولون: من فسد من العلماء ففيه شبه من اليهود، ومن فسد من العبَّاد ففيه شبه من النصارى، وكان السلف يقولون: احذروا فتنة العالم

---

(١) مجموع الفتاوى: ٢٢/٣٠٦.
(٢) سورة الفاتحة: الآية (٦ـ٧).

الفاجر والعابد الجاهل، فإن فتنتهما فتنة لكل مفتون)[١].

ومثال البدعة الاعتقادية والقولية: بدعة الروافض، والخوارج، والمرجئة، والقدرية.

ومثال البدعة العملية العبادية: الوصال في الصيام، والذكر الجماعي، والتعبد بالسهر والجوع، وتعذيب النفس والبدن...

### (د) البدع الحقيقية والإضافية:

ويعرِّف الإمام الشاطبي البدعة الحقيقية بأنها: (التي لم يدل عليها دليل شرعي، لا من كتاب، ولا سنة، ولا إجماع، ولا استدلال معتبر عند أهل العلم لا في الجملة ولا في التفصيل)[٢].

(وأما البدعة الإضافية: فهي التي لها شائبتان:

إحداهما: لها من الأدلة متعلق، فلا تكون من تلك الجهة بدعة، والأخرى ليس لها متعلق إلا مثل ما

---

(١) مجموع الفتاوى: ٢٢/٣٠٧.
(٢) الاعتصام: ١/٢٨٦.

للبدعة الحقيقية)[١].

ومعنى ذلك أن العمل يكون شرعياً في أصله ثم يضاف إليه العمل البدعي فسميت لذلك إضافية، وبالتمثيل يتضح المعنى:

فمثال البدعة الحقيقية: الذوق والكشف عند الصوفية، وتقديم العقل على النص عند المعتزلة، واعتقاد عصمة الأئمة عند الرافضة.

ومثال البدعة الإضافية: بدعة الجهر بالنية في الصلاة، ففيها جانبان: الأول شرعي، وهو مشروعية النية في الصلاة، والآخر: بدعي، وهو الجهر بها.

وكذلك بدعة الذكر الجماعي، فالذكر مشروع وكونه في جماعة مبتدع.

ويقرر الإمام الشاطبي، رحمه الله، التفاوت بين البدعة الحقيقية والإضافية فيقول: (وأما الاختلاف من جهة كون البدعة حقيقية أو إضافية، فإن الحقيقية أعظم وزراً؛

---

(١) الاعتصام: ١/٢٨٦.

لأنها التي باشرها المنتهي بغير واسطة، ولأنها مخالفة محضة، وخروج عن السنة ظاهر: كالقول بالقدر، والتحسين والتقبيح، والقول بعصمة الإمام... وما أشبه ذلك.

فإذا فرضت إضافية: فمعنى الإضافية أنها مشروعة من وجه، ورأي مجرد من وجه، إذ يدخلها من جهة المخترع رأي في بعض أحوالها فلم تناف الأدلة من كل وجه)[١].

وبعد عرض بعض أنواع البدعة وتقسيماتها تبين لنا أن البدعة ليست على مرتبة واحدة، بل بينها تفاوت من حيث الحكم، ومن حيث ضلالتها وخطرها على الدين، وإذا عرفنا هذا فمقتضى العدل والإنصاف الذي أُمرنا بتحقيقه أن نفرق بين من بدعته مكفِّرة ومن بدعته غير مكفِّرة، وبين صاحب البدعة المعدودة من الكبائر والبدعة المعدودة من الصغائر، وبين البدعة الحقيقية والبدعة الإضافية.

وأما جعل الكلام على البدعة والمبتدعة على وتيرة واحدة وبميزان واحد فإنَّه ينافي العدل والإنصاف ووضع كل شيء في موضعه.

---

(١) الاعتصام: ١/ ١٧١-١٧٢.

**رابعاً: تفاوت أهل البدعة واختلاف أحوالهم، وأثر ذلك في الحكم عليهم.**

إذا كانت البدعة ذاتها ليست على مرتبة واحدة، وكونها تتفاوت، فكذلك المبتدعة ليسوا على مرتبة واحدة، بل هم متفاوتون بحسب أحوالهم، فهناك المبتدع الجاهل، والمتأول، والعالم غير المتأول، والداعي إلى بدعته. . .

ولكل من هؤلاء حكمه من ناحية الإعذار وعدمه، وعظم الإثم وخفته. . .

وفي ذلك يقول الإمام الشاطبي: (إذا ثبت أن المبتدع آثم، فليس الإثم الواقع عليه رتبة واحدة، بل هو على مراتب مختلفة، من جهة كون صاحبها مستتراً بها أو معلناً، ومن جهة كون البدعة حقيقية أو إضافية، ومن جهة كونها بيِّنة أو مشكلة، ومن جهة كونها كفراً أو غير كفر، ومن جهة الإصرار عليها أو عدمه إلى غير ذلك من الوجوه التي يقطع معها بالتفاوت في عظم الإثم وعدمه)[1].

---

(١) الاعتصام: ١/ ١٦٧.

ويمكن تفصيل أنواع المبتدع على النحو التالي:

**الأول: المبتدع الجاهل:**

والمقصود به: الذي يعمل البدعة وهو جاهل أنها بدعة، أو أخذها عن طريق التقليد، فهذا يختلف حكمه بحسب الجهل والمسألة التي جهلها، فإن كان جهله بسبب تقصيره في طلب العلم وهو قادر عليه فهذا غير معذور بجهله، وإن كان غير قادر على طلب العلم ومعرفة حكم المسألة، وهو مقيم بديار الإسلام فلا يخلو أن تكون المسألة التي وقع فيها الجهل من المسائل المشتهرة بين الناس الظاهرة دلالتها فهذا غير معذور أيضاً.

**متى نعذر بالجهل؟**

يعذر المبتدع بالجهل إذا كان جهله في مسألة نتجت عن عارض من خارج قدرته، فهذا يعذر بالجهل، وممن يدخل تحت هذا: من كان حديث عهد بالإسلام، أو من كان يعيش في بلاد نائية لا يوجد فيها العلماء، وكذلك العامي الذي لم يجد أمامه سوى علماء الابتداع، أو المقلد الذي يقتدي بعالم مبتدع لا يجد سواه، فهؤلاء

أيضاً معذورون. . .[١].

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية هذه المسألة حينما تحدث عن كثرة أهل البدع في زمانه، وأن مردَّ ذلك إلى الجهل، وقرر أنهم معذورون بذلك فقال: (. . . وهؤلاء الأجناس وإن كانوا كثروا في هذا الزمان فلقلة دعاة العلم والإيمان، وفتور آثار الرسالة في أكثر البلدان، وأكثر هؤلاء ليس عندهم من آثار الرسالة وميراث النبوة ما يعرفون به الهدى، وكثير منهم لم يبلغهم ذلك، وفي أوقات الفترات وأمكنة الفترات يثاب الرجل على ما معه من الإيمان القليل، ويغفر الله له مالم تقم الحجة عليه، كما في الحديث المعروف «يأتي على الناس زمان لا يعرفون فيه صلاة ولا صياماً ولا حجاً ولا عمرة إلا الشيخ الكبير والعجوز الكبيرة، ويقولون: أدركنا آباءنا وهم يقولون: لا إله إلا الله، فقيل لحذيفة بن اليمان: ما تغني عنهم لا إله إلا الله، فقال: تنجيهم من النار»[٢])[٣].

---

(١) انظر حقيقة البدعة: ٢/ ٢٢٦_٢٢٧.

(٢) الحديث رواه ابن ماجه والحاكم وصححه الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ١/ ١٢٧، رقم (٨٧).

(٣) مجموع الفتاوى: ٣٥/ ١٥٦.

ويفرق شيخ الإسلام بين علماء المبتدعة وبين جهالهم فيقول: (ولهذا، فإن كل من كان أعرف بباطن المذهب وحقيقته كان أعظم كفراً وفسقاً..)[١]، إلى أن قال: (وأما الجهال الذين يحسنون الظن بقول هؤلاء، ولا يفهمونه فهؤلاء تجد فيهم إسلاماً وإيماناً ومتابعة للكتاب والسنة)[٢].

ويتبين لنا مما تقدم أن المبتدع إذا كان جاهلاً جهلاً يعذر به لا يقع عليه الإثم والعقاب إلا بعد بلوغ الحجة الصحيحة وثبوت الخطاب الشرعي في حقه، وتمكنه من معرفة الحق الذي جاء به الرسول ﷺ.

وهذا يدعو إلى التريث في الحكم، وعدم الاستعجال في اتخاذ المواقف وإصدار الأحكام على أمثال هؤلاء، وخاصة وأن الجهل في هذا الزمان أكثر منه في غيره من الأزمان السابقة، وكذلك وجود كثير من العوام[٣] لم يسمعوا ولم يجدوا إلا علماء المبتدعة،

---

(١) المرجع السابق: ٢/ ٣٣٦ـ٣٦٧.

(٢) المرجع السابق: ٢/ ٣٣٦ـ٣٦٧.

(٣) ولا يغتر اليوم بالمتعلمين وكثرتهم، فكثير من خريجي الكليات والمعاهد العليا يعدون من العوام لقلة بضاعتهم في العلوم الشرعية.

فتلقوا منهم وتابعوهم فيما يقولون.

**الثاني: المبتدع المتأول:**

ويراد به المبتدع الذي يعمل بالبدعة وعنده شبهة بجوازها ومشروعيتها، وهذا يختلف الحكم عليه، باختلاف الشبهة التي اعتمد عليها، وذلك على النحو الآتي:

١ـ اعتماده على شبهة ساقطة لكونها تؤدي إلى تكذيب بالدين جملة وتفصيلاً، مثل تأويلات الباطنية الساقطة كقولهم بوجود إلهين قديمين، ويعتمدون في ذلك على الاستدلال بقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾[1]، وقوله: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا﴾[2] وأشباهها مما استعمل فيه صيغة الجمع للحديث عن الله سبحانه، ويقولون أيضاً بأن هذين الإلهين أحدهما علة لوجود الثاني، واسم العلة: السابق واسم المعلول: التالي.. ويستدلون بقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾[3] فيه إشارة إلى السابق

---

(١) سورة الحجر: الآية (٩).
(٢) سورة الزخرف: الآية (٣٢).
(٣) سورة الأعلى: الآية (١).

منهما فإنه الأعلى . . . إلخ[1].

فهذا استلال ساقط، وتأويل غير سائغ، أو يكون سقوط الشبهة لكونها تكذيباً لأصل لا يقوم الدين إلا به، مثل تأويلات ما يسمى بفلاسفة الإسلام وإنكارهم لحشر الأجسام والتعذيب بالنار، ومثل تأويلات ملاحدة الصوفية في إسقاط التكاليف عن شيوخهم؛ لأن هذه التأويلات أقرب إلى الجحود والتكذيب . . .[2].

وفي ذلك يقول ابن الوزير: (وكذلك لا خلاف في كفر من جحد ذلك المعلوم بالضرورة للجميع، وتستر باسم التأويل فيما لا يمكن تأويله)[3].

٢ـ اعتماده على شبهة قد يكون له وجه في الاعتماد عليها، وإن كان هذا الوجه مرجوحاً ومضاداً للأدلة الصحيحة، وهذا النوع كثيراً ما يوجد في أهل الأهواء والفرق الضالة، كاعتمادهم على أحاديث ضعيفة أو

---

(١) انظر فضائح الباطنية، لأبي حامد الغزالي، ص ٣٨، دار الكتب الثقافية.

(٢) انظر حقيقة البدعة: ٢/ ٢٥٩ـ٢٦٠.

(٣) إيثار الحق على الخلق، ص ٤١٥.

موضوعة بالاتفاق، أو اعتمادهم على أدلة صحيحة ثابتة لكن لا وجه لاستدلالهم بها، أو اعتمادهم على أدلة غير شرعية كالاستدلال بالنظر أو الرأي أو الذوق والكشف.

٣ـ اعتمادهم على شبهة تكون من الأدلة المختلف في ثبوتها أو ضعفها، أو أن وجه استدلاله بما هو ثابت من الأدلة فيه نوع شبهة أو شائبة تخفى على غير الراسخ، ومثال هذه الشبهة: شبهات أصحاب البدع الإضافية كالدعاء الجماعي بعد الصلوات...[1].

**وأما حكم المبتدع المتأول فهو على التفصيل التالي:**

* قسم متضح كفره وإن زعم التأول، لكون تأويلاته باطلة؛ لأنها تكذيب بالدين أو لأصل من أصوله، كأدلة الإسماعيلية والدروز والنصيرية في تأليههم غيرالله عز وجل.

* وقسم يعذر بتأويله، وذلك لكونه تأويلاً سائغاً، وفي ذلك قال ابن حجر، رحمه الله: (قال العلماء: كل متأول معذور بتأويله ليس بآثم إذا كان تأويله سائغاً في

---

(١) انظر حقيقة البدعة: ٢/ ٢٦١.

لسان العرب، وكان له وجه في العلم)[١].

وقال ابن أبي العز الحنفي: (والقول قد يكون مخالفاً للنص، وقائله معذور، فإن المخالفة بتأويل لم يسلم منها أحد من أهل العلم، وذلك التأويل وإن كان فاسداً فصاحبه مغفور له لحصوله عن اجتهاده، فإن المجتهد إذا اجتهد وأصاب له أجران: أجر على اجتهاده، وأجر على إصابته الحق، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر على اجتهاده، وخطؤه مغفور له. فمخالفة النص إن كانت عن قصد فهي كفر، وإن كانت عن اجتهاد فهي من الخطأ المغفور..)[٢].

ويتضح لنا من خلال أقوال العلماء أن التأويل السائغ مضبوط بضوابط هي:

١ـ ألا تكون بدعته مخالفة لما هو معلوم من الدين بالضرورة، وألا تكون في أصل من أصول الدين.

٢ـ أن يكون تأويله سائغاً، وله وجه مقبول في اللغة العربية والعلم الشرعي.

---

(١) فتح الباري: ٢/ ٣٠٤.
(٢) الاتباع، ص ٢٩.

٣ـ أن يعلم بقرائن الأحوال أنه لم يقصد بفعله معارضة الشريعة أو مناوءة السنة.

٤ـ ألا يكون تأويله صادراً عن هوى وتعصب، وإنما صدر عن اجتهاد في معرفة الحق.

وفي ذلك يقول الشيخ محمد بن عثيمين: (وأما موقفنا من العلماء المؤولين، فنقول: من عرف منهم بحسن النية وكان لهم قدم صدق في الدين واتباع السنة فهو معذور بتأويله السائغ، فالقول الخطأ إذا كان صادراً عن اجتهاد وحسن قصد لا يذم قائله، بل يكون له أجر على اجتهاده، وأما وصفه بالضلال: فإن أريد بالضلال المطلق الذي يذم به الموصوف، ويمقت عليه فهذا لا يتوجه في مثل هذا المجتهد الذي علم منه حسن النية، وإن أريد بالضلال مخالفة قوله للصواب من غير إشعار بذم القائل فلا بأس بذلك)[1]، قلت: والأولى عدم استعمال كلمة الضلال في أمثال هؤلاء؛ لأنها كلمة موهمة، والأحسن استعمال كلمة الخطأ، فتقول: أخطأ فلان ولم يصب.

---

(١) المجموع الثمين: ٣/ ٢٤ـ٢٥.

* وقسم مختلف في كفره وإعذاره، وهو من ابتدع بدعة مكفِّرة وعنده شبهة في فعل بدعته معتقداً أنها ليست بكفر، وهو من أهل القبلة... ويوضح ابن الوزير هذا القسم بقوله: (إنما يقع الإشكال في تكفير من قام بأركان الإسلام الخمسة المنصوص على إسلام من قام بها إذا خالف المعلوم ضرورة للبعض أو للأكثر لا المعلوم له وتأول، وعلمنا من قرائن أحواله أنه ما قصد التكذيب، أو التبس ذلك علينا في حقه وأظهر التدين والتصديق بجميع الأنبياء والكتب الربانية، مع الخطأ الفاحش في الاعتقاد ومضادة الأدلة الجلية)[1]، والخلاف في هؤلاء على ثلاثة أقوال:

فهناك من يذهب إلى تكفيرهم، ومن يذهب إلى إعذارهم، ومن يتوقف فيهم...

وسبب هذا الخلاف أن هؤلاء يتنازعهم طرفان:

**الأول:** إيمان هذا المبتدع المتأول وإقراره بالشريعة وقيامه بأركان الإسلام.

---

(١) إيثار الحق على الخلق، ص ٣٧٧.

**الثاني:** البدعة التي تلبَّس بها وهي في ذاتها كفر، حيث ورد في الشرع ألفاظ تفيد كفر من ابتدع كذا وكذا، فمن نظر إلى الطرف الأول حكم بإسلامهم، ومن نظر إلى الطرف الثاني حكم بالكفر، ومن تكافأ عنده الطرفان توقف ولم يحكم بكفر ولا إعذار(١).

ويدخل تحت هذا القسم أصحاب الفرق الضالة: كالخوارج والقدرية والمرجئة والرافضة، وقد فصَّل الشيخ سعيد الغامدي هذه المسألة، وتوصل إلى ترجيح رأي وسط في هؤلاء فقال: (إن المبتدع إذا وقع في بدعة مكفِّرة، وهو متأول تأويلاً له وجه في العلم ومجال في اللغة فإنه لا يخلو من أحد حالين:

**الأول:** أن يكون فيه إيمان ظاهراً وباطناً، فهذا ليس بكافر ولا منافق، وقد يكون مغفوراً خطؤه، بل قد يكون معه من الإيمان والتقوى ما يبلغ به ولاية الله.

**الثاني:** أن يكون باطنه الزيغ والمروق والعناد والإعراض عن دين الله، فهذا منافق زنديق)(٢).

---

(١) انظر حقيقة البدعة: ٢/ ٢٨٠.
(٢) المرجع السابق: ٢/ ٢٩٩-٣٠٠.

**الثالث: العالم المبتدع غير المتأول:**

إذا كان المبتدع عالماً وليس له تأويل أو شبهة أو دليل فهو آثم غير معذور، وهو في حكم المبتدعة الذين لا اعتبار لشبههم، ويكون حكمه فاسقاً إن كانت بدعته مفسِّقة، وكافراً إن كانت بدعته مكفِّرة.

**الرابع: المبتدع الداعي إلى بدعته:**

إن أهل السنة والجماعة يفرقون بين الداعي إلى البدعة وبين من لا يدعو إليها... فالداعي إلى البدعة أشد خطراً؛ لأن ذلك يؤدي إلى الاقتداء به والاجتماع حوله، كما قال الإمام الشاطبي: (وأما الداعي المبتدع إذا دعا إليها فمظنة الاقتداء أقوى وأظهر، ولا سيما المبتدع اللسن الفصيح الآخذ بمجامع القلوب، إذا أخذ بالترغيب والترهيب، وأدلى بشبهته التي تدخل القلوب بزخرفها..)[1]، ومما يدخل في هذا: التفريق بين الإسرار بالبدعة والإعلان بها؛ لأن المسر بها ضرره مقصور عليه لا يتعداه إلى غيره، أما المعلن بها المجاهر

---

(١) الاعتصام: ١/ ١٦٩.

بإعلانه يؤدي إلى الاقتداء به حتى وإن لم يدع إليها[(١)] .

وبعد هذا العرض لأقسام أهل البدع يتبين بأنه لابد من التفريق بين هذه الأقسام، وألا نحكم أو نتخذ موقفاً إلا بعد معرفة حال صاحب البدعة، من الجهل والعلم، أو التأول السائغ أو غير السائغ، ومن الإسرار أو الإعلان، أو السكوت أو الدعوة؛ لأن معرفة هذه الأحوال له أثره في الإعذار أو عدمه، والتعامل، والموالاة.

وهذا ما يقتضيه العدل والإنصاف الذي هو منهج أهل السنة والجماعة مع المخالفين.

**خامساً: قد يجتمع في الشخص الواحد الإيمان والنفاق، والإيمان وبعض شعب الكفر، وتجتمع السنة والبدعة، ومقتضيات الولاء والبراء.**

قد يكون الرجل مؤمناً ولكنه يرتكب خصلة من خصال النفاق أو يعمل عملاً كفرياً لا يخرجه من الملة، وقد يكون المسلم ملتزماً بالسنة، ولكنه مع ذلك يفعل بعض البدع.

---

(١) المرجع السابق: ١/ ١٦٨.

فما موقف أهل السنة والجماعة من هؤلاء؟

هل يُغلَّب جانب النفاق على الإيمان؟

وهل ينظر إلى جانب البدعة ويترك ما عليه من اتباع السنة؟

وهنا نجد أن نظرة أهل السنة والجماعة إلى هؤلاء موزونة بميزان العدل ولا يبخسون الناس أشياءهم، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله: (ليس كل من دخل عليه شعبة من شعب النفاق والزندقة فقبلها جهلاً أو ظلماً يكون كافراً أو منافقاً في الباطن، بل قد يكون معه من الإيمان بالله ورسوله ما يجزيه الله عليه، ولا يظلم ربك أحداً)[١].

فأهل السنة والجماعة يعطون كل ذي حق حقه فيُوالى على قدر ما فيه من الإيمان والسنة والخير، ويُعادى بقدر ما فيه من النفاق والبدعة، وعلى هذا يمكن أن يجتمع موجبات الولاء والبراء في الشخص الواحد.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: ٥/ ٣٠٥.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وإذا اجتمع في الرجل الواحد خير وشر وفجور، وطاعة ومعصية، وسنة وبدعة، استحق من الموالاة والثواب بقدر ما فيه من الخير، واستحق من المعاداة والعقاب بحسب ما فيه من الشر، فيجتمع في الشخص الواحد موجبات الإكرام والإهانة.. فيجتمع له من هذا وهذا)(١).

وقال الشيخ محمد عبدالهادي المصري: (والرجل قد يعلن بالبدعة لخطأ في الاجتهاد، أو لتأويل بعيد، فيختلط فيه السنة بالبدعة والخير والشر، يوالى ويثاب على ما معه من سنة وخير، ويعادى ويعاقب على ما معه من بدعة وشر)(٢).

ونجد هذا المنهج مطبقاً عند أهل السنة والجماعة في أثناء كلامهم على الرجال والطوائف، فالذهبي، رحمه الله، يبدأ بالثناء على الرجل وتبيين محاسنه وأعماله الطيبة، ثم يبين ما وقع فيه من الخطأ وما انتحل

---

(١) مجموع الفتاوى: ٢٨/٢٠٩.
(٢) معالم الانطلاقة الكبرى، ص١٧٧.

من البدع، فمثلاً في ترجمة (ابن تومرت البربري) بدأ بذكر ألقابه وصفاته الحسنة فقال: (الشيخ، الإمام، الفقيه، الأصولي، الزاهد، كان أمَّاراً بالمعروف، نهَّاءً عن المنكر، قوي النفس، زعراً شجاعاً، ذا هيبة ووقار وجلالة في معاملة وتأله، انتفع به خلق، واهتدوا في الجملة، وملكوا المدائن وقهروا الملوك... وكان خشن العيش فقيراً قانعاً باليسير...)[١]، ومع ذلك لا ينسى الذهبي أخطاءه وما وقع فيه من البدعة فقال: (... وكان لهجاً بعلم الكلام، خائضاً في مزال الأقدام، وربط البربر بادعاء العصمة، وأقدم على الدماء إقدام الخوارج)[٢].

ولا ريب أن المقصود باجتماع الإيمان والنفاق: النفاق العملي وليس الاعتقادي المخرج من الملة، وكذلك المقصود باجتماع الإيمان وبعض شعب الكفر: الكفر العملي لا الاعتقادي.

---

(١) سير أعلام النبلاء: ١٩/٥٣٩ـ٥٤١.

(٢) المرجع السابق.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله: (وحينئذ فقد يجتمع في الإنسان إيمان ونفاق، وبعض شعب الإيمان وشعبة من شعب الكفر، كما في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ومن كانت فيه خصلة منهن كان فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا اؤتمن خان، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر»[١]، وفي الصحيح عنه ﷺ أنه قال: «من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو مات على شعبة نفاق»[٢].

وقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال لأبي ذر: «إنك امرؤ فيك جاهلية»[٣]، وفي الصحيح عنه ﷺ قال: «أربع في أمتي من أمر الجاهلية لن يدعوهن: الفخر بالأحساب، والطعن في الأنساب، والنياحة، والاستسقاء بالنجوم»[٤]، وفي الصحيحين عنه ﷺ أنه

---

(١) رواه البخاري ومسلم، (جامع الأصول: ١١/ ٥٦٩).

(٢) رواه مسلم، في باب الإمارة، باب من مات ولم يغزو ولم يحدث نفسه بالغزو (جامع الأصول: ٢/ ٥٦٦).

(٣) رواه البخاري ومسلم.

(٤) رواه مسلم في الجنائز، باب التشديد في النياحة، (جامع =

قال: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»[١])[٢].

فهذه الأحاديث ذكرت أنواعاً من النفاق العملي والكفر العملي الذي لا يخرج صاحبه من الملة، كما هو معروف من مذهب أهل السنة والجماعة.

**سادساً: الخطأ في بعض المسائل الدقيقة في العقيدة لا يوجب التضليل والتبديع.**

هناك مسائل عقدية دقيقة حصل فيها خلاف بين الصحابة، ومن بعدهم من أهل السنة والجماعة، مثل مسألة التفضيل بين علي وعثمان، رضي الله عنهما، ومسألة رؤية النبي ﷺ لربه ليلة الإسراء . . . إلخ.

ومثل هذه المسائل الدقيقة لا توجب التضليل والتبديع، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله: (ولا ريب أن الخطأ في دقيق العلم مغفور للأمة، وإن كان ذلك في المسائل العلمية، ولولا ذلك لهلك

---

= الأصول: ١١/ ٧٣٧).

(١) رواه البخاري ومسلم، (جامع الأصول: ١٠/ ٦١).

(٢) مجموع الفتاوى: ٧/ ٥٢٠_٥٢١.

أكثر فضلاء هذه الأمة.

وإذا كان الله يغفر لمن جهل تحريم الخمر لكونه نشأ بأرض جهل، مع كونه لم يطلب العلم، فالفاضل المجتهد في طلب العلم بحسب ما أدركه في زمانه ومكانه إذا كان مقصوده متابعة الرسول بحسب إمكانه هو أحق أن يتقبل الله حسناته، ويثيبه على اجتهاداته، ولا يؤاخذه بما أخطأ...)[١].

ويقول أيضاً مبيناً أن المسائل الدقيقة في مسائل الاعتقاد كثر فيها الخلاف فقال: (فإن المسائل الدّقيقة في الأصول لا يكاد يتفق عليها طائفة، إذ لو كان كذلك لما تنازع في بعضها السلف من الصحابة والتابعين، وقد ينكر الشيء في حال دون حال، وعلى شخص دون شخص)[٢].

ويضع شيخ الإسلام حداً للمسائل التي يُبدَّع قائلها فيقول: (نعم، من خالف الكتاب المستبين والسنة

---

(١) مجموع الفتاوى: ٢٠/١٦٦.
(٢) المصدر السابق: ٣/٥٦.

المستفيضة أو ما أجمع عليه سلف الأمة خلافاً لا يعذر فيه، فهذا يعامل بما يعامل به أهل البدع)[١].

ويضرب شيخ الإسلام أمثلة للمسائل التي وقع فيها خلاف ويعذر فيها المخالف، فقال: (فعائشة أم المؤمنين، رضي الله عنها، قد خالفت ابن عباس وغيره من الصحابة في أن محمداً رأى ربه، وقالت: من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية، وجمهور الأمة على قول ابن عباس، مع أنهم لا يبدِّعون المانعين الذين وافقوا أم المؤمنين، رضي الله عنها، وكذلك أنكرت أن يكون الأموات يسمعون دعاء الحي، وكذلك معاوية نقل عنه في أمر المعراج أنه كان بروحه، والناس على خلاف معاوية، رضي الله عنه، ومثل هذا كثير)[٢].

وقد ذكر أمثلة أخرى في موضع آخر فقال:

(والخطأ المغفور في الاجتهاد هو في نوعي المسائل الخبرية والعلمية كما قد بسط في غير موضع،

---

(١) مجموع الفتاوى: ٢٤/ ١٧٢.
(٢) المصدر السابق: ٢٤/ ١٧٢_١٧٣.

كمن اعتقد ثبوت شيء بدلالة آية أو حديث، وكان لذلك ما يعارضه، ويبين المراد ولم يعرفه.

مثل من اعتقد أن الذبيح إسحاق لحديث اعتقد ثبوته.

أو اعتقد أن الله لا يُرى، لقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[١]، ولقوله ﴿۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾[٢]، كما احتجت عائشة بهاتين الآيتين على انتفاء الرؤية في حق النبي ﷺ. . . ، وكما نقل عن بعض التابعين أن الله لا يُرى، وفسروا قوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[٣] أنها تنتظر الثواب، كما نقل عن مجاهد وأبي صالح.

أو من اعتقد أن الميت لا يعذب ببكاء الحي، لاعتقاده أن قوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[٤] يدل على ذلك، وأن ذلك يقدم على رواية الراوي؛ لأن السمع يغلط، كما اعتقد ذلك طائفة من السلف والخلف.

---

(١) سورة الأنعام: الآية (١٠٣).
(٢) سورة الشورى: الآية (٥١).
(٣) سورة القيامة: الآية (٢٣).
(٤) سورة فاطر: الآية (١٨).

أو اعتقد أن الميت لا يسمع خطاب الحي، لاعتقاده أن قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[١] يدل على ذلك.

أو اعتقد أن الله لا يعجب، كما اعتقد ذلك شريح، لاعتقاده أن العجب إنما يكون من جهل السبب، والله منزه عن الجهل.

أو اعتقد أنَّ علياً أفضل الصحابة، لاعتقاده صحة حديث الطائر، وأن النبي ﷺ قال: «اللهم ائتني بأحب الخلق إليك يأكل معي هذا الطائر»[٢].

أو اعتقد أن من جسَّ للعدو، وأعلمهم بغزو النبي ﷺ فهو منافق، كما اعتقد ذلك عمر في حاطب وقال: دعني أضرب عنق هذا المنافق.

أو اعتقد أنَّ من غضب لبعض المنافقين غضبة فهو منافق، كما اعتقد ذلك أسيد بن حضير في سعد بن عبادة.

أو اعتقد أن بعض الكلمات والآيات أنها ليست من

---

(١) سورة النمل: الآية (٨٠).

(٢) رواه الترمذي، باب مناقب علي بن أبي طالب، (جامع الأصول: ٨/ ٦٥٣).

القرآن؛ لأن ذلك لم يثبت عنده بالنقل الثابت، كما أنكر عمر على هشام بن الحكم لما رآه يقرأ سورة الفرقان على غير ما قرأها.

وكما أنكر طائفة من السلف والخلف أن الله يريد المعاصي؛ لاعتقادهم أن معناه أن الله يحب ذلك ويرضاه ويأمر به، وكالذي قال لأهله: إذا أنا مت فأحرقوني، ثم ذروني في اليم، فوالله لأن قدر الله عليَّ ليعذبني عذاباً لا يعذبه أحداً من العالمين...)[١].

وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله، أن بعض مسائل الاعتقاد لا يجب معرفتها على جميع المسلمين؛ لأن ذلك فيه فتنة لبعضهم لعدم اتساع مداركهم لفهمها، فقال، رحمه الله: (ومما يتصل بذلك أن المسائل الخبرية العلمية قد تكون واجبة الاعتقاد، وقد تجب في حال دون حال، وعلى قوم دون قوم، وقد تكون مستحبة غير واجبة، وقد تكون معرفتها مضرة لبعض الناس، فلا يجوز تعريفه بها، كما قال علي،

---

(١) مجموع الفتاوى: ٢٠/ ٣٣ـ٣٦.

رضي الله عنه: «حدثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله؟»[١]، وقال عبدالله بن مسعود، رضي الله عنه: «ما من رجل يحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم»[٢].

وكذلك قال ابن عباس، رضي الله عنه، لمن سأله عن قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾[٣]، فقال: ما يؤمِّنك أني لو أخبرتك بتفسيرها لكفرت؟ وكفرك تكذيبك بها، وقال لمن سأله عن قوله تعال: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[٤] هو يوم أخبر الله به، الله أعلم به.

وقد بوّب البخاري باباً عنوانه: باب من ترك بعض الأخبار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في

---

(١) رواه البخاري في العلم، باب من خص قوماً دون قوم في العلم، (جامع الأصول: ٨/ ١٦).

(٢) رواه مسلم في المقدمة وإسناده منقطع، (جامع الأصول: ٨/ ١٧).

(٣) سورة الطلاق: الآية (١٢).

(٤) سورة المعارج: الآية (٤).

أشد منه، وباب من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا[١].

فإذا كان العلم بهذه المسائل قد يكون نافعاً وقد يكون ضاراً لبعض الناس تبين لك أنَّ القول قد ينكر في حال دون حال، وعلى شخص دون شخص، وأن العالم قد يقول القولين الصوابين، كل قول مع قوم؛ لأن ذلك هو الذي ينفعهم مع أنَّ القولين صحيحان لا منافاة بينهما، لكن قد يكون قولهما جميعاً فيه ضرر على الطائفتين، فلا يجمعهما إلا لمن لا يضره الجمع)[٢].

فهذا الكلام من شيخ الإسلام فيه حكمة وبصيرة، فالمطلوب من العالم والداعية أن يزن الأمور بميزانها، ويضع الأشياء في مواضعها، وبعض طلاب العلم والدعاة إلى الله يحتاج إلى فهم هذه الأمور والقواعد السلفية، فتجد بعضهم يريد أن يعلم الناس جميع قضايا العقيدة، بل بعضهم يصر على تعليم دقائق العقيدة مما

---

(١) فتح الباري: ١/ ٢٢٤ـ٢٢٥.
(٢) مجموع الفتاوى: ٦/ ٥٩ـ٦٠.

يكون في إثارتها فتنة لعقول العامة، وبعضهم يمتحن الناس على دقائق العقيدة، وليس هذا منهج السلف الصالح، رضي الله عنهم.

ومما يؤكد النهي عن امتحان الناس في المسائل الدقيقة من العقيدة أنَّ أهل البحرين أرسلوا إلى شيخ الإسلام رسالة يسألونه فيها عن مسألة (رؤية الكفار ربهم يوم القيامة)، وأنه وقع في ذلك خلاف أدى إلى التنازع، فبين أن هذه المسألة لا توجب التنازع، والأمر فيها خفيف، وأن الخلاف فيها لا يوجب التهاجر والتقاطع، قال، رحمه الله: (وليست هذه المسألة فيما علمت ما يوجب المهاجرة والمقاطعة، فإن الذين تكلموا فيها قبلنا بما فيهم أهل سنة وأتباعهم، وقد اختلف فيها من لم يتهاجروا ويتقاطعوا، كما اختلف الصحابة، رضي الله عنهم، والناس من بعدهم في رؤية النبي ﷺ ربه في الدنيا)[1].

ثم ذكر في نهاية الرسالة آداباً تجب مراعاتها، وذكر

---

(١) المرجع السابق: ٦/ ٥٠٢.

أن من بين تلك الآداب: (أنه لا ينبغي لأهل العلم أن يجعلوا هذه المسألة محنة وشعاراً يفضلون بها بين إخوانهم وأضدادهم، فإن هذا مما يكرهه الله ورسوله.

وكذلك لا يفاتحوا فيها عوام المسلمين الذين هم في عافية وسلام من الفتن، ولكن إذا سئل الرجل عنها، أو رأى من هو أهل لتعريفه ذلك ألقى إليه مما عنده من العلم ما يرجو به النفع)[١].

ومما يدل على أن السلف لم يكونوا يمتحنون الناس في عقائدهم أن الأوزاعي قال في الرجل يُسأل: أمؤمن أنت حقاً؟ قال: (إن المسألة عن ذلك بدعة، والشهادة عليه تعمق لم نُكَلّفه في ديننا، ولم يشرعه نبينا، والقول فيه جدل، والمنازعة فيه حدث)[٢].

---

(١) المرجع السابق: ٦/ ٥٠٤.
(٢) تهذيب سير أعلام النبلاء: ٢/ ٦٧٩.

# الفصل الثالث
# ضوابط وآداب أهل العدل والإنصاف

إنَّ التحقق بصفة العدل، وسلوك درب المنصفين يلزم معه التأدب بآداب خاصة، هذه الآداب التزم بها أهل السنة والجماعة، فالسائرون على منهجهم في العقائد والأحكام يلزمهم الأخذ بمنهجهم في السلوك والأدب حتى يتحقق الانتماء الصادق والتام إليهم، والكلام في نقد الرجال وإصدار الحكم منزلق خطير لا بد من ضبطه وإحكامه حتى لا يتجرأ المتجرئون فيُجرح العدل ويُقدح في الثقة، وقد نبه إلى أهمية ذلك ابن ناصر الدمشقي حينما قال: (والكلام في الرجال ونقدهم يستدعي أموراً في تعديلهم وردهم منها: أن يكون المتكلم عارفاً بمراتب الرجال وأحوالهم في الانحراف والاعتدال، ومراتبهم من الأقوال والأفعال، وأن يكون من أهل الورع والتقوى،

مجانباً للعصبيّة والهوى، خالياً من التساهل، عارياً من غرض النفس بالتحامل، مع العدالة في نفسه، والإتقان والمعرفة بالأسباب التي يجرح بمثلها الإنسان وإلا لم يقبل قوله فيمن تكلم، وكان ممن اغتاب وفَاهَ بمحرم)[١].

**وإليك أهم هذه الآداب:**

## أولاً: التجرد وتحري القصد عند الكلام على المخالفين.

مطلوب من المسلم أن يخلص في كل قول وعمل، وقد تلتبس المقاصد عند الكلام على المخالفين، فهناك قصد حب الظهور، وقصد التشفي والانتقام، وقصد الانتصار للنفس أو للطائفة التي ينتمي إليها الناقد. . .

وقد حذَّر شيخ الإسلام ابن تيمية من يرد على أهل البدع من التباس المقاصد، فقال: (. . . وهكذا الرد على أهل البدع من الرافضة وغيرهم، وإذا غلَّظ في ذم بدعة أو معصية كان قصده بيان ما فيها من إفساد ليحذر العباد، كما في نصوص الوعيد وغيرها.

---

(١) الرد الوافر، ص ٣٧.

وقد يُهجر الرجل عقوبة وتعزيراً، والمقصود بذلك ردعه وردع أمثاله للرحمة والإحسان لا للتشفي والانتقام)[١].

وقد انتبه ابن القيم، رحمه الله، إلى هذا الأمر فوضع قاعدة لمن يريد أن يتجرد من الهوى فقال: (وكل أهل نحلة ومقالة يكسون نحلتهم ومقالتهم أحسن ما يقدرون عليه من الألفاظ، ومقالة مخالفيهم أقبح ما يقدرون عليه من الألفاظ، ومن رزقه الله بصيرة فهو يكشف بها حقيقة ما تحت تلك الألفاظ من الحق والباطل، ولا تغتر باللفظ، كما قيل في هذا المعنى:

تقول هذا جنى النحل تمدحه

وإن تشأ قلت ذا قيء الزنابير

مدحاً وذماً وما جاوزت وصفهما

والحق قد يعتريه سوء تعبير

فإذا أردت الاطلاع على كنه المعنى، هل هو حق أو

---

(١) منهاج السنة النبوية: ٥/ ٢٣٩ـ٢٤٠.

باطل فجرِّده من لباس العبارة، وجرِّد قلبك عن النفرة والميل، ثم أعط النظر حقَّه، ناظراً بعين الإنصاف، ولا يمكن ممن ينظر في مقالة أصحابه، ومن يحسن ظنه، نظراً تاماً بكل قلبه، ثم ينظر في مقالة خصومه، وممن يسيء ظنه به كنظر الشزر والملاحظة، فالناظر بعين العداوة يرى المحاسن مساوىء، والناظر بعين المحبة عكسه، وما سلم من هذا إلا من أراد الله كرامته، وارتضاه لقبول الحق، وقد قيل:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة

كما أن عين السخط تبدى المساويا

وقال آخر:

نظـروا بعيـن عـداوة لـو أنهـا

عين الرضا لاستحسنوا ما استقبحوا)[١]

ورحم الله ابن القيم، فقد عرف الداء وشخَّصه، ووصف الدواء ولخَّصه، وهذا هو منهج أهل العدل

---

(١) مفتاح دار السعادة: ١/١٤١.

والإنصاف وطريقة أهل السنة والجماعة، فعلينا أن نكون متجردين من كل هوى وميل وتعصب، ومن أهم ما ينبغي أن يتجرد المسلم منه في هذا المجال عدة أمور:

**أـ التعصب:**

هو من العصبيّة، وهي: أن يدعو الرجل إلى نصرة عصبته، والتألب معهم على من يعاديهم، ظالمين كانوا أو مظلومين[١].

وهي أنواع: فهناك التعصب للقوم، والقبيلة، والتعصب للمذهب، أو الحزب، أو الجماعة، والتعصب للرأي، والتعصب للبلد، والتعصب للتخصص العلمي الذي ينتمي إليه طالب العلم. . .

والخطأ الذي يقع فيه المتعصب هو أنه يعتقد أنه وصل إلى الحقيقة النهائية التي تدفع به إلى الالتزام الكامل برأي أو مذهب أو جماعة أو قبيلة فيما يقبل النظر والتأمل.

أما الأمور القطعية التي وضح فيها الحق والصواب

---

(١) لسان العرب: ١/٦٠٦.

مثل أصول العقائد والأخلاق فيجب الالتزام بها.

ومما يقوي ولاء المتعصب هو طول الفترة الزمنية التي قضاها في صحبة ما يتعصب له، فإذا كان التعصب لمذهب أو فكرة فإن طول معايشتها تجعل الإنسان يزداد تعصباً لها ودفاعاً عنها...[1].

وأما الدوافع التي تدفع الإنسان إلى التعصب فمتعددة منها:

أـ الاستفادة مما نتعصب له، كالقبيلة، فإنها تؤمِّن نوعاً من الحماية والتكافل لأبنائها... وثمن ذلك الإشادة بها وتأويل أخطائها وإبراز محاسنها، كما قال الشاعر:

وهل أنا إلا من غزية إن غوت

غويت وإن ترشد غزية أرشد

ويدخل في هذا التعصب للحزب والجماعة... حيث تؤمن للفرد حاجة ضرورية هي عدم الشعور بالاغتراب والشذوذ.

---

(١) انظر فصول في التفكير الموضوعي، ص ١٨٦.

ب ـ البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد، حيث تتوفر في بعض البيئات ألوان من التعصب نتيجة لسيادة روح التعصب التي تؤثر في شخصية الذي يعيش في أمثال تلك البيئات، ومثاله المجتمع الذي يقوم على تأصيل الحزبية والانقسام.

جـ ـ التربية التي يتلقاها الفرد، حيث تُغرس العصبية في شخصيته من خلال الأسرة والمجتمع والمناهج التربوية ووسائل الإعلام... وبذلك تصبح العصبية مفروضة على الفرد فرضاً بصورة مخزية... بحيث لا يرى إلا الفكرة أو الرأي أو الحزب الذي يجب أن ينحاز له، ويبتعد عن معرفة الأفكار والآراء الأخرى...

وللعصبية آثار ونتائج سلبية على الفرد والمجتمع من أهمها:

**١ ـ إثبات فضائل المتعصب له مهما كانت غريبة:**

فالمتعصب يميل إلى إثبات فضل المتعصب له، إلى درجة إثبات أمور غريبة لا يصدقهاعقل.

مثال ذلك: ذكر بعض الحنفية أن عيسى، عليه

السلام، سيصلي معهم حين ينزل[١].

وذكر السبكي أن: (جميع المجددين حتى المائة السابعة هم من الشافعية)[٢].

## ٢ـ اعتقاد أن كل ما في المذهب صحيح:

فالتعصب المذهبي يجعل المتعصب يصحح كل ما ورد في مذهبه ويخطىء المذاهب الأخرى، حتى أن الذهبي نقل عن الحافظ أبي حاتم بن خاموش قوله: (كل من لم يكن حنبلياً فليس بمسلم)[٣].

ونقل ابن عبد البر قول منذر بن سعيد في أهل المغرب:

عذيري من قوم يقولون كلما

طلبت دليلاً: هكذا قال مالك

فإن عدت قالوا: هكذا قال أشهب

وقد كان لا تخفى عليه المسالك

---

(١) إيثار الحق على الخلق، ص ٢٦٤.
(٢) طبقات الشافعية الكبرى: ١/١٠٧.
(٣) سير أعلام النبلاء: ١٨/٥٠٧.

فإن زدت قالوا: قال سحنون مثله

ومن لم يقل ما قاله فهو آفك

فإن قلت: قال الله ضجّوا وأكثروا

وقالوا جميعاً: أنت قرن مماحك

وإن قلت: قد قال الرسول فقولهم:

أتت مالكاً في ترك ذاك المسالك[1]

**٣ـ التشنيع على المخالف:**

كثيراً ما يؤدي التعصب لرأي أو مذهب إلى نوع من التشنيع على المخالف للرأي أو المذهب، وهذا ما صار إليه بعض أتباع المذاهب الفقهية حيث انطلقت ألسنتهم فيمن خالفهم، مثل قول يزيد بن هارون وهو شافعي: ما رأيت قوماً أشبه بالنصارى من أصحاب أبي حنيفة.

فالمتعصب تنحجب عنه الرؤية الموضوعية، والتأني في الحكم... فلا يرى إلا مساوىء المخالف وأخطاءه

---

(١) جامع بيان العلم وفضله: ٢/ ١٧٢.

فيندفع في إيثار التشنيع والنقد اللاذع. . . ومن ذلك ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية أن الخوارج يجعلون المدن والبلاد التي لا تظهر فيها أقوالهم دار ردة وأنها أسوأ من مدن الكفار والمشركين.

**٤ـ المبالغة في الإطراء وتقديس الفرد أو الفكرة أو الرأي.**

جاء في حديث لرسول الله ﷺ قوله: «حُبّك للشيء يعمي ويصم»، وهكذا يكون حال المتعصب.

وأمثلة ذلك ما ذكره أحد طلاب الشعراني في مقدمة لواقح الأنوارفي مدح شيخه، قال: سيدنا ومولانا وقدوتنا إلى الله، إمام المحققين، وقدوة العارفين، ومربي الفقراء والمريدين بأقوى قواعد التمكين، فاتح أقفال غوامض معنويات إشارات المحققين، ومعبر رموز مشكلات العارفين، واسطة عقد السالكين، وريحانة وجود الواصلين. . .

إن هذه المبالغة في المدح والإطراء قد تصل إلى تقديس الفرد، وهذا ما دعا عمر بن الخطاب، رضي الله

عنه، أن يبادر إلى عزل خالد بن الوليد خوفاً من أن يربط المسلمون بين انتصار المسلمين وبين خالد[١].

وليس الأمر مقتصراً على الفرد بل قد يقدس الحزب أو الفكرة القابلة للنقاش... وهذا أثر من آثار التعصب المقيت، فإن الأفراد يخطئون ويصيبون، والرأي والفكرة قد تكون صواباً أو خطأ أو تشتمل على الأمرين... فإذا أراد شخص أن ينقد شخصاً بلغ رتبة التقديس انهالت عليه السهام من كل حدب وصوب وكأنما ارتكب إثماً عظيماً.

وإن من يتأمل نصوص الشرع يجد أنها تنهى عن المبالغة في المدح والإطراء، كقوله ﷺ: «لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، فإنما أنا عبد فقولوا: عبدالله ورسوله»[٢].

وسمع رسول الله ﷺ رجلاً يثني على رجل ويطريه

---

(١) فصول في التفكير الموضوعي، ص٢٠٨، ٢٣٥.
(٢) رواه البخاري، باب قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ﴾، (جامع الأصول: ١١/ ٥١).

في المدح فقال: «أهلكتم أو قطعتم ظهر الرجل»[١].

فالقاعدة في هذا هي تقدير الرجال لا تقديسهم، فتقديس الرجال يؤدي إلى التهيب من نقدهم أو مراجعتهم، ورحم الله عمر حينما قال له رجل: يا أمير المؤمنين، اتق الله، فزجره أحد الحاضرين، فقال عمر: دعه، فلا خير فيكم إن لم تقولوها، ولا خير فينا إن لم نسمعها... وحينما عارضته امرأة في قضية تحديد الصداق قال قولته: أصابت امرأة وأخطأ عمر.

**٥ـ الكيل بمكيالين:**

من آثار التعصب أن يجعل صاحبه يكيل بمكيالين... كما أخبر سبحانه عن المطففين: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[٢]، فالمتعصب إذا تحدث عن من يتعصب له، سواء كان شخصاً أو حزباً أو فكرة... تجده يوفي في مدحه وذكر محاسنه واستقصاء منافعه،

---

(١) رواه البخاري ومسلم، (جامع الأصول: ١١/ ٥٢).
(٢) سورة المطففين: الآية (١ـ٣).

وإذا تحدث عن المخالفين له اجتهد في بيان النقائص والعيوب، والسلبيات، وهذا ينافي صفة العدل في الحكم ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ﴾[١]، ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟﴾[٢]، وهو ينافي الموضوعية، فمثلاً إذا كان الخطيب ممن نحب نقول عنه: لقد بلغ أرقى درجات البيان وأنه مؤثر، وإذا كان من شيعة أخرى قلنا: إنه يتفيهق ويتفلسف، وما فائدة الكلام، إنما المطلوب العمل، وإذا قتل أحد ممن نشايع في عمل أو دعوة أو جهاد نقول: هو شهيد، وقد أخذ بالعزيمة، وهكذا تكون الرجال، وإذا كان من فئة أخرى قلنا: إنه متهور، متعجل، عاطفي، لا يقدر عواقب الأمور.

إن عدم وضوح الحد الفاصل بين الشجاعة والتهور، والكرم والإسراف، والفصاحة والفيهقة، تتيح للمتعصبين أن يكيلوا كيف شاءوا، ولكن أصحاب العدل والإنصاف لا تتعدد عندهم المكاييل والموازين، وإنما هو ميزان واحد لا يتأثر بالعاطفة ولا تميل به العصبيات.

---

(١) سورة النساء: الآية (٥٨).

(٢) سورة الأنعام: الآية (١٥٢).

قال ابن القيم، رحمه الله: (... أعجب من هذا كلّه شأنكم معاشر المقلِّدين أنكم إذا وجدتم آية من كتاب توافق رأي صاحبكم أظهرتم أنكم تأخذون بها وتطلبتم لها وجوه التأويل وإخراجها عن ظاهرها، حيث لم توافق رأيه... وهكذا تفعلون في نصوص السنة، سواء إذا وجدتم حديثاً صحيحاً يوافق قوله أخذتم به وقلتم: لنا قوله ﷺ كيت وكيت، وإذا وجدتم مائة حديث صحيح بل وأكثر تخالف قوله لم تلتفتوا إلى حديث منها، ولم يكن لكم منها حديث واحد فتقولون: لنا قوله ﷺ كذا وكذا، وإذا وجدتم مرسلاً قد وافق رأيه أخذتم به وجعلتموه حجة هناك، وإذا وجدتم مائة مرسل تخالف رأيه طرحتموه كلها من أولها إلى آخرها وقلتم: لا نأخذ بالمرسل!!)[١].

### ٦ـ إثارة الفتنة والفرقة:

العصبية تؤدي إلى الانحياز التام والكامل لشخص أو حزب أو فكرة... هذا الانحياز ينتج عنه ردة فعل

---

(١) إعلام الموقعين: ٢/ ٢١٤.

لدى الآخرين المخالفين لهذا الرجل أو الحزب أو الفكرة، ويتولد من هذا صراع ما بين الفئتين قد يصل إلى القتال والحرب، حتى أن ذلك حدث في عهد النبي ﷺ حينما كسع رجل من المهاجرين أنصارياً فنادى المهاجري: ياللمهاجرين، ونادى الأنصاري: ياللأنصار، فخرج النبي ﷺ فقال: «ما بال دعوى الجاهلية» فأُخبر بكسعة المهاجري الأنصاري فقال: «دعوها فإنها خبيثة»[١].

فالعصبية من دعاوى الجاهلية التي تورث الأحقاد والضغائن وتشعل الفتن والحروب، ولذلك نهى الرسول ﷺ عنها فقال: «من قتل تحت راية عميّة يدعو عصبية، أو ينصر عصبيّة فَقِتْلَة جاهلية»[٢]، وقال ﷺ: «ليس منا من دعا إلى عصبية، وليس منا من قاتل عصبيّة، وليس منا من مات على عصبيّة»[٣].

---

(١) رواه البخاري ومسلم، (جامع الأصول: ٢/ ٣٩٠).
(٢) رواه مسلم والنسائي، (جامع الأصول: ١٠/ ٥٨).
(٣) رواه أبو داود، وهو عند مسلم بأطول منه، فالحديث حسن، (جامع الأصول: ١٠/ ٥٩).

### ٧ـ الانغلاق في دائرة واحدة وفكرة واحدة:

إن التعصب لشخص، أو رأي، أو حزب... يحبس هذا المتعصب في دائرة واحدة يدور حولها ولا يتعداها فهو لا يرى إلا ذلك الشخص أو الرأي أو الفكرة.. وبعض الأشخاص والأحزاب يحاول أن يمنع أتباعه من الانفتاح على الآخرين خشية الانفضاض من حوله، وهذا يجعل المتعصب ذا أفق ضيق وعقلية محدودة، ويحرمه من الاستفادة مما لدى الآخرين من أفكار وأساليب نافعة، ولذلك يأتي توجيه النبي ﷺ لأمته: «الحكمة ضالة المؤمن، أنّى وجدها فهو أحق بها».

### ب ـ الهوى.

(وحقيقة الهوى: السير وراء ما تهوى النفس وتشتهي، أو النزول على حكم العاطفة من غير تحكيم العقل، أو رجوع إلى شرع، أو تقدير لعاقبة)[١].

وقد ورد النهي عن الهوى في آيات كثيرة، بينت أن اتباع الهوى يؤدي إلى الانحراف عن الحق والعدل، قال

---

(١) آفات على الطريق: ٢/ ٣٣.

تعالى: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا۟﴾[١]، ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[٢].

وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية خطورة الهوى فقال: (وصاحب الهوى يعميه الهوى ويصمُّه، فلا يستحضر مالله ورسوله في ذلك، ولا يطلبه، ولا يرضي الله ورسوله، ولا يغضب لغضب الله ورسوله، بل يرضى إذا حصل ما يرضاه بهواه، ويغضب إذا حصل ما يغضب له بهواه، ويكون معه مع ذلك شبهة دين: إنَّ الذي يرضى له ويغضب له إنه السنة وإنه الحق وهو الدين، فإذا قُدِّر أنَّ الذي معه هو الحق المحض دين الإسلام ولم يكن قصده أن يكون الدين كله لله وأن تكون كلمة الله هي العليا بل قصد الحميَّة لنفسه وطائفته، أو الرياء ليعظَّم هو ويثنى عليه أو لغرض من الدنيا لم يكن لله، ولم يكن مجاهداً في سبيل الله)[٣].

فانظر، رحمك الله، كيف تلتبس المقاصد وتخفى

---

(١) سورة النساء: الآية (١٣٥).
(٢) سورة ص: الآية (٢٦).
(٣) منهاج السنة النبوية: ٥/٢٥٦.

على صاحب الهوى فيظن أنه ينصر الدين وينصر السنة، ولكنه في حقيقة الأمر ينتصر لنفسه أو طائفته أو هواه، وحتى لو كان على الحق وخصمه على الباطل إلا أنه لا يحسب له هذا العمل، ولم يكن جهاده ومنافحته في سبيل الله، فليُنتبه إلى ذلك؛ لأن المقام دقيق ويحتاج إلى بصيرة، كما قال ابن القيم: (وما سلم من هذا إلا من أراد الله كرامته، وارتضاه لقول الحق).

وهذا الشيخ عبدالرحمن المعلمي، رحمه الله، يتحدث عن نفسه وكيف يداخلها الهوى فيقول: (وبالجملة فمسالك الهوى أكثر من أن تحصى، وقد جربت نفسي: إنني ربما أنظر في القضية زاعماً أنه لا هوى لي، فيلوح لي فيها معنى فأقرِّره تقريراً يعجبني، ثم يلوح لي ما يخدش في ذاك المعنى فأجدني أتبرم بذلك الخادش، وتنازعني نفسي إلى تكلف الجواب عنه، وغض النظر عن مناقشة ذلك الجواب، وإنما هذا لأني لما قررت ذاك المعنى أولاً تقريراً أعجبني صرت أهوى صحته، وهذا مع أنه لم يعلم بذلك أحد من الناس، فكيف إذا كنت قد أذعته في الناس، ثم لاح

لي الخدش؟ فكيف لو لم يلح الخدش ولكن رجلاً آخر اعترض عليّ به، فكيف إذا كان المعترض ممن أكرهه؟)[1].

ولا شك أن كلام الشيخ يدل على قدرة عجيبة وبصيرة إيمانية في معرفة عيوب النفس وتسلط الهوى عليها، وهذا أمر لا يهتدي إليه إلا من وفقه الله ورزقه بصيرة ونوراً.

وقال أبو العتاهيّة مبيناً أثر الهوى في رد الصواب واستحسان الخطأ:

بكى شجوه الإسلام من علمائه

فما اكترثوا لما رأوا من بكائه

فأكثرهم مستقبح لصواب

من يخالفه مستحسنٌ لخطئه

فأيهم المرجو فينا لدينه

وأيهم الموثوق فينا برأيه[2]

---

(١) التنكيل بما ورد من الأباطيل: ٢/١٩٧، نقلاً عن الإكفار والتشهير، ص٧٦-٧٧.

(٢) جامع بيان العلم وفضله: ١/١٦٢.

ولذلك فقد يكون الناقد إنما نقد لهوى في نفسه أو لتحقيق غرض ذاتي أو أمر شخصي، أو قد يكون الدافع للنقد رغبة في التظاهر بالفهم أو العلم.

وقد ذكر ابن دقيق العيد، رحمه الله، أن اتباع الهوى سبب من أسباب عدم إنصاف الرجال والانسياق في نقدهم، وأن هذا المرض في المتأخرين[١].

هذا في زمن ابن دقيق العيد فكيف لو عاش في زماننا؟!

وطريق معرفة الهوى واكتشافه لمن يتعرض للكلام في الرجال أو المخالفين له: أن يعرض الناقد على نفسه هذا الرأي أو صاحبه، لو جاء من شخص على مذهبه وطريقته هل كان سينتقده أو يسكت عنه؟ وهل سيتحمس للرد عليه أم يداريه ويتلطف معه؟

فإذا رأى أن معاملة من هو على مذهبه وطريقته ستختلف عن معاملة مخالفه في المسألة الواحدة والخطأ

---

(١) الجرح والتعديل، ص ١٦.

المماثل فليعلم أن الهوى قد داخله فليتجرد منه وليجاهد نفسه على ذلك.

### ج ـ الحسد:

الحاسد يندفع إلى عيب محسوده واستنقاصه، وفي ذلك ينقل عبدالعزيز بن حازم، عن أبيه قوله في وصف العلماء: (العلماء كانوا فيما مضى من الزمان إذا لقي العالم من هو فوقه في العلم كان ذلك يوم غنيمة، وإذا لقي من هو مثله ذاكره، وإذا لقي من هو دونه لم يُزَه عليه، حتى كان هذا الزمان، فصار الرجل يعيب من هو فوقه ابتغاء أن ينقطع منه حتى يرى الناس أنه ليس به حاجة إليه، ولا يذاكر من هو مثله، ويزهى على من هو دونه فهلك الناس)[1].

فالحاسد بعيد عن إنصاف محسوده والنظر إليه بالعدل والقسط، وعادة يكثر الحسد بين المتزاحمين على غرض واحد، ولذلك ترى العالم يحسد العالم دون العابد، والعابد يحسد العابد دون العالم، والتاجر يحسد التاجر

---

(١) جامع بيان العلم وفضله: ٢/ ١٥٢.

دون الفلاح. . . ويدخل الحسد بين الدعاة وأصحاب الجماعات المتنافسة والتيارات المتصارعة. . . ولذلك كانت القاعدة بألاَّ يُقبل قول بعضهم في بعض، وخاصة إذا كان دافعه الغيرة والحسد.

قيل لعبدالله بن المبارك: فلان يتكلم في أبي حنيفة فأنشد:

حسدوك أن رأوك فضَّلك اللـ

ـــه بمـا فضلـت بـه النجبـاء

وقال أبو الأسود الدؤلي:

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه

فالناس أعداء له وخصوم[١]

**د ـ العجب والكبر:**

قد يعجب المرء بنفسه أو بعلمه أو برأيه فيدعوه ذلك إلى احتقار الآخرين وغمطهم حقهم، والعجب أحد دواعي الكبر، وحينما قال النبي ﷺ: «لا يدخل الجنة

---

(١) المرجع السابق: ٢/ ١٦٢.

من كان في قلبه مثقال حبة من كبر»، قال أحد الصحابة: يا رسول الله، إن أحدنا يحب أن يكون ثوبه حسناً ونعله حسنةً، فقال الرسول ﷺ: «إن الله جميل يحب الجمال، الكبر بطر الحق وغمط الناس»[١].

أي عدم قبول الحق والتكبر عليه، واحتقار الناس واستصغارهم، فحينما يكون الناقد مصاباً بداء العجب أو الكبر فإنه سيحتقر المخالفين له في الرأي والفكرة، ويسفِّه مواقفهم وآراءهم، ولذلك جعل الرسول ﷺ ذلك من المهلكات فقال: «ثلاث مهلكات: شح مطاع، وهوى متبع، وإعجاب المرء بنفسه»[٢].

وقال: «ائتمروا بالمعروف وانتهوا عن المنكر حتى إذا رأيتم شحاً مطاعاً، وهوى متبعاً، ودنيا مؤثرة، وإعجاب كل ذي رأي برأيه، فعليك بنفسك، ودع عنك العوام...»[٣].

---

(١) رواه مسلم وأبو داود والترمذي، (جامع الأصول: ١٠/ ٦١٤).

(٢) زوائد البزار ١/ ٥٩-٦٠ رقم الحديث ٨٠، مجمع الزوائد ١/ ٩١، وذكره الألباني في صحيح الجامع ٢/ ٦٧، رقم ٣٠٤١، وقال حسن من حديث ابن عمر.

(٣) رواه أبوداود والترمذي، (جامع الأصول: ١٠/ ٣).

### هـ ـ حب الشهرة والتصدر:

قد يندفع بعض الناس إلى نقد الآخرين والرد عليهم واتهامهم بما ليس فيهم، والمبالغة في التشنيع، ومراده من ذلك أن يشتهر، وخاصة إذا كان الذي ينتقده عالماً فذاً أو داعيةً مخلصاً مشتهراً بين الناس... وفي ذلك يقول الفضيل بن عياض، رحمه الله: (ما من أحدٍ أحب الرياسة إلا حسد وبغى وتتبع عيوب الناس، وكره أن يُذكر أحد بخير)[1].

وقال أبو العتاهية:

حب الرياسة أطغى من على الأرض

حتى بغى بعضهم فيها على بعض

وقال ابن عبدالبر:

حب الرياسة داء يحلق الدنيا

ويجعل الحبَّ حرباً للمحبينا

---

(١) جامع بيان العلم وفضله: ١/ ١٤٣.

يفري الحلاقيم والأرحام يقطعها

فلا مروءة تبقى ولا ديناً

من ساد بالجهل أو قبل الرسوخ

فلا تراه إلا عدواً للمحقينا

يبغي ويحسد قوماً وهو دونهم

ضاهى بذلك أعداء النبينا[١]

ولهذا كان السلف الصالح يكرهون الشهرة، يتعبون أنفسهم ويخفون أعمالهم.

وقد حذر الرسول ﷺ من طلب الدنيا بعمل الآخرة أو بالدين فقال: «من تعلم علماً مما يبتغى به وجه الله لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضاً من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيامة» يعني ريحها[٢].

وسئل رسول الله ﷺ عن الشهوة الخفية فقال: «هو الرجل يتعلم العلم يحب أن يجلس إليه»[٣].

---

(١) المرجع السابق: ١/ ١٤٣_١٤٤.
(٢) رواه ابن عبدالبر، المرجع السابق: ١/ ١٩٠.
(٣) رواه ابن عبدالبر، المرجع السابق: ١/ ١٩٠.

## ثانياً: لا جرح ولا تعديل إلا بعلم(١):

إن علم الجرح والتعديل من العلوم التي برع فيها المسلمون، حيث قام علماء السنة وحفَّاظها بضبط قواعد هذا العلم وشرحها...، ولو أن كل ناقد للرجال وأفكارهم وآراءهم اطلع على هذه القواعد لسلمت الساحة الإسلامية من التجاوزات والانحرافات في هذا المجال..

وإن الجرح والتعديل وهو ميزان معرفة الرجال يتطلب معرفة شاملة، وعلماً واسعاً بكل ما يتعلق بالرجال: علمهم، وأخلاقهم، وعقائدهم، وثقافاتهم وبيئاتهم الاجتماعية والجغرافية والسياسية، ولذلك وضعوا شروطاً لا بد من توافرها في الناقد هي:

١ـ أن يكون ثبت الأخذ.

٢ـ ويفهم ما يقال له.

٣ـ ويبصر الرجال.

---

(١) هذا هو الأدب الثاني من آداب أهل العدل والإنصاف، حيث ورد الأدب الأول ص١٠٤.

٤ـ وأن يكون صادقاً حافظاً.

٥ـ وأن يكون كتابه جيد التحقيق صحيحاً.

٦ـ وأن يكون عارفاً بعلوم الأوائل ووصفها مميزاً بين الحق والباطل منها؛ لأن من علوم الأوائل ما هو حق كعلم الحساب والهندسة والطب، ومنها ما هو باطل كالإلهيات وأحكام النجوم، وقد تحدّث في هذه الأمور أقوام، فيحتاج الناقد أن يكون مميزاً بين الحق والباطل لئلا يكفر من ليس بكافر. . .

٧ـ أن يتمتع بحاسة نقدية قادرة على التأليف بين معطيات معينة واستنتاج الحقائق منها.

٨ـ وينبغي أن يلم بقواعد كثير من العلوم وطبائع الأشياء حتى يكون على أصل كل خبر. . . فيعرضه على ما عنده من القواعد العلمية، فإن وافقتها وجرى على مقتضاها كان صحيحاً وإلاّ كان زائفاً.

٩ـ وأن يكون عالماً بالأحكام الشرعية، فرب جاهل ظن الحلال حراماً فجرح به، بل بعضهم أوجب العلم باختلاف المذاهب، فلا يجرح مسلماً بأمر مختلف فيه.

١٠ـ أن يلم بالعقائد والاختلاف . . . كما يحسن أن يطلع على الخلافات الدائرة بين الفرق، فلا يأخذ بكلام فرقة تنقم على أخرى.

١١ـ أن يكون بريئاً من الشحناء والعصبية في المذهب.

١٢ـ أن يكون خبيراً بمدلولات الألفاظ واختلافها بحسب العرف والمكان والزمان(١).

وإن المتأمل لهذه الشروط يجد أن الناقد للرجال لا بد أن يتسلح بأنواع كثيرة من العلوم، وقد يعترض معترض بأن هذه الشروط لمن يتعرض لسند الأحاديث النبوية، وقد احترز بها العلماء، وشددوا فيها لأهمية إثبات الأحاديث لكونها المصدر الثاني من مصادر هذا الدين، وليس الشأن في الحديث كغيره مما يتعلق في الكلام على الرجال . . .

والجواب بأن الحكم على الرجال والتعرض لنقدهم وإن لم يكن في سند الأحاديث . . . هو أمر هام لا بد من

---

(١) انظر هذه الشروط والضوابط في كتاب الجرح والتعديل، أبولبابة حسين، ص٥٢ـ٥٣.

التوقي منه، وأخذ الحذر والحيطة... وإن حفظ أعراض المسلمين من أقدس مقدسات الإسلام، «فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام...»[١].

وإضافة لهذه الشروط وضع علماء الحديث ضوابط للجرح يتقيدون بها، منها:

١ـ أنه لا يجوز الجرح بما فوق الحاجة، فلا يجوز التجريح بأمرين إذا حصل بواحد؛ لأن الجرح إنما شرع للضرورة، والضرورة تقدر بقدرها.

٢ـ إذا اضطر إلى ذكر المسلم بلقبه الذي لا يعرف إلا به كالأعرج، ونسبه الذي يكرهه جاز ذلك للحاجة، وأن يكون المراد تعريفه لا تنقيصه، أما الذين لا رواية ولا حاجة لذكر ألقابهم وأنسابهم فعلى الناقد أن يسكت عن ذلك ولا يذكره[٢].

وفي ذلك يقول الحافظ ابن الصلاح: (والكلام في الرجال جرحاً وتعديلاً جوِّز صوناً للشريعة، ونفياً للخطأ

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى.
(٢) انظر كتاب الجرح والتعديل، ص ٤٨.

والكذب عنها... ثم إن على الآخذ في ذلك أن يتقي الله، تبارك وتعالى، ويتثبت ويتوقى التساهل، كيلا يجرح سليماً، ويسمَ بريئاً بسمة سوء، يبقى عليه الدهر عارها ويلحق المتساهل من تساهله العقاب والمؤاخذة)[١].

## ثالثاً: أهمية التبين والتثبت قبل إصدار الأحكام واتخاذ المواقف:

إن الاستعجال في إصدار الأحكام على الآخرين، واتخاذ المواقف منهم، أو توجيه نقد إليهم يعرِّض صاحبه للزلل والخطأ، إذ لا بد من التثبت، والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا ﴾[٣].

لقد عاب الله على المتسرعين في نقل الأقوال وإشاعة الأخبار من غير تبيّن، فقال سبحانه: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ

---

(١) أربع رسائل في علوم الحديث، تحقيق أبو غدة، ص٥١.
(٢) سورة الحجرات: الآية (٦).
(٣) سورة النساء: الآية (٩٤).

﴿مِنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ﴾(١)، ونهى الرسول ﷺ عن استعمال كلمة (زعموا) وما في معناها لأنها تفيد الشكَّ وعدم التثبت، فقال ﷺ: «بئس مطيَّة الرجل زعموا»(٢).

ومثلها: يقال كذا، أو قيل كذا. . .

قال الإمام البغوي، رحمه الله: (إنما ذم اللفظة لأنها تستعمل غالباً في حديث لا سند له ولا تثبّت فيه، إنما هو يُحكى على الألسن، فأمر النبي ﷺ بالتثبت فيما يحكيه والاحتياط فيما يرويه)(٣).

وتتأكد أهمية التبين والتثبت في هذا العصر الذي قلَّ فيه العلم وضعف الإيمان، وفشى فيه الهوى، وتجرأ على الكذب فيه كثير من الناس، وخاصة في أدوات ووسائل نقل الأخبار كالصحف ووكالات الأنباء التي

---

(١) سورة النساء: الآية (٨٣).

(٢) رواه أبو داود والإمام أحمد والبغوي، (شرح السنة: ١٢/ ٣٦١).

(٣) شرح السنة: ١٢/ ٣٦٢.

تعتمد على أسلوب الإثارة والتضخيم والتزييد والتحريف في الأخبار والتحليلات، واستهداف ضرب العلماء والدعاة بعضهم ببعض، وزرع الفتنة بين شباب الصحوة حتى ينشغلوا ببعضهم. . .

والتبين والتثبُّت من خصائص أهل الإيمان، وإلى ذلك أشار الإمام ابن جرير الطبري، رحمه الله، في قوله: (وخصَّ الله بذلك القوم الذين يوقنون؛ لأنهم أهل التثبت في الأمور، والطالبون معرفة حقائق الأشياء على يقين وصحة)[١].

وأكَّد ذلك الحسن البصري، رحمه الله، فقال: (المؤمن وقّاف حتى يتبين)[٢].

ولابن حجر، رحمه الله، كلام جميل في بيان هذا الأدب إذ يقول: (إن الذي يتصدى لضبط الوقائع من الأقوال والأفعال والرجال يلزمه التحري في النقل، فلا يجزم إلا بما يتحققه، ولا يكتفي بالقول الشائع، ولا سيما

---

(١) تفسير الطبري، تحقيق محمود شاكر: ٢/ ٥٥٧.
(٢) مجموع الفتاوى: ١٠/ ٣٨٢.

إن ترتب على ذلك مفسدة من الطعن في حق أحد من أهل العلم والصلاح، وإن كان في الواقعة أمر فادح، سواء كان قولاً أو فعلاً أو موقفاً في حق المستور فينبغي أن لا يبالغ في إفشائه، ويكتفي بالإشارة لئلا يكون قد وقعت منه فلتة، ولذلك يحتاج المسلم أن يكون عارفاً بمقادير الناس وأحوالهم ومنازلهم فلا يرفع الوضيع ولا يضع الرفيع)(١).

ويبين الإمام محمد بن عبدالوهاب، رحمه الله، أهمية التثبت قبل الإنكار فيقول: (ومتى لم تتبين لكم المسألة لم يحل لكم الإنكار على من أفتى أو عمل حتى يتبين لكم خطؤه، بل الواجب السكوت والتوقف)(٢).

ومن التثبت: التأكد من القادح هل يعدُّ قدحاً أو جرحاً، أو عيباً، ذلك أن بعض الناس يَعدُّون ما ليس جارحاً جرحاً، وما ليس قادحاً قدحاً.

ومن الأمثلة على ذلك: أنه قيل لشعبة: لم تركت حديث فلان؟ فقال: رأيته يركض على برذون فتركته، فهذا ليس قدحاً ولا عيباً، ورد بعضهم حديث صالح المُري

---

(١) شرح البخاري، (١١) نقلاً.
(٢) تاريخ نجد: ٢/ ١٦١.

لأنه لما ذكر عند حماد بن سلمة امتخط حماد، قال صاحب الكفاية: امتخاط حماد عند ذكره لا يوجب ردَّ خبره...[1].

فإذا كان منكراً في رواية الحديث أن يجرح الراوي بما لا يعد جارحاً ففي غير رواية الحديث أولى؛ لأن رواية الحديث أشد تحرزاً من غيرها، إذا كان التبين مطلوباً مع عموم المسلمين فإنه في العلماء ألزم؛ لأن اتهام العلماء بما ليس فيهم يوقع في مفاسد جمة منها حرمان العامة من علمهم، وظن السوء فيهم، وكما قيل: (لحوم العلماء مسمومة، وعادة الله في هتك أعراض منتقصيهم معلومة، ومن وقع فيهم بالثلب ابتلاه الله قبل موته بموت القلب).

**وهنا أضع بعض التنبيهات النافعة في موضوع التثبت وهي:**

١ـ لا بد من التأكد من عدالة ناقلي الأخبار والأقوال؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ﴾[2]، فالفاسق

---

(١) انظر الكفاية في علم الرواية، ص١٠٩ـ١١٤.
(٢) سورة الحجرات: الآية (٦).

لا يُقبل قوله ولا يُصدق خبره.

٢ـ لا بد أن يكون الناقل للقول أو الخبر ضابطاً متقناً جيد الفهم؛ لأن هناك من المؤمنين العدول من لا يكون ضابطاً، أو يكون سيء الفهم، يفهم الكلام على غير معناه، وإلى ذلك أشار النبي ﷺ بقوله: «نضَّر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها، ثم أدّاها إلى من لم يسمعها، فربَّ حامل فقه لا فقه له، وربَّ حامل فقهٍ إلى من هو أفقه منه»[1].

فالمطلوب في نقل الأخبار والأقوال والفتاوى أن تنقل بنصوصها كاملة، لا زيادة فيها ولا نقصان، فإذا كان الناقل غير ضابط أو لم يفهم الكلام أو سمعه على عجل فإن ذلك يصرف الكلام عن معناه الذي قصده القائل.

وقد أشار ابن الوزير إلى هذا حينما دعا إلى إيراد كلام الخصم بلفظه أولاً ثم العرض لنقضه ثانياً، ويعلل ذلك بأن حكاية كلام الخصوم بالمعنى فيه ظلم لهم؛ لأن الخصم اختار لفظاً وعبارة ارتضاها لبيان مقصده، وانتقاها لكيفية استدلاله فلا يعدل عنها إلى غيرها.

---

(١) رواه الإمام أحمد في المسند: ٥/ ٦١٥.

٣ـ الاتصال بالجهة أو الشخص الذي نقل الخبر أو الفتوى، والتأكد من صدورها منه، هذا إذا كان حياً أو يمكن الاتصال به، ومما يعين على ذلك تطور وسائل الاتصال الحديث من الهاتف والبريد والفاكس، وإذا كان ميتاً فلا بد من التوثيق والتثبت بالرجوع إلى كتبه ومؤلفاته وأشرطته، أو مقالاته.

**رابعاً: لزوم حمل الكلام على أحسن محامله، ما دام يحتمل ذلك، وإحسان الظن بالمسلمين:**

اختصت اللغة العربية بأن الكلمة الواحدة تحتمل عدة معانٍ، بل هناك كلمات تدل على معانٍ متضادة، مثل لفظ (القرء) يطلق على الطهر والحيض، وكلمة (وراء) تكون بمعنى أمام وخلف، قال الله عز وجل: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾[١]، أي أمامهم، ومنها كلمة (الصارخ) تكون بمعنى المستغيث والمغيث، وكلمة (الهاجد) بمعنى النائم والقائم المتهجد، وكلمة (الظن) بمعنى اليقين والشك...[٢].

---

(١) سورة الكهف: الآية (٧٩).

(٢) انظر أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق محمد الدالي، ص ٢٠٨ـ٢١٠.

ومما يدخل تحت ذلك أن الكلمة قد تكون حقيقة ومجازاً، وقد تكون كناية وتعريضاً، فيختلف معنى الكلمة باختلاف سياقها، وما يقصده كاتبها.

قال القلاعي: (فقد يوحش اللفظ وكله ودّ، ويكره الشيء وليس من فعله بدّ، هذه العرب تقول: (لا أبالك) في الأمر إذا همّ، و(قاتله الله) ولايريدون الذم، (ويل أمه) للأمر إذا تم، ومن الدعاء (تربت يمينك)، ولذوي الألباب أن ينظروا في القول إلى قائله، فإن كان وليّاً فهو الولاء وإن خشن، وإن كان عدواً فهو البلاء وإن حسن)[١].

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى اتساع دلالة الألفاظ، وتفاوت الناس في فهمها وإدراكها، وأن اللفظ قد يكون غريباً عند سامعه، وقد يختلف باختلاف الأعراف أو بسبب الاشتراك اللفظي، قال، رحمه الله: (... فإن جهات دلالات الأقوال متسعة جداً يتفاوت الناس في إدراكها، وفهم وجوه الكلام، وهذا باب واسع جداً لا يحيط به إلا الله، وقد يغلط الرجل فيفهم من

---

(١) أحكام صنعة الكلام، ص٧٩.

الكلام ما لا تحتمله اللغة العربية . . )[١] .

فمثال اختلاف معنى الكلمة الواحدة باختلاف البلدان والأماكن، ما ذكره ابن حبان أن أهل الحجاز يقولون (كذب فلان) ويقصدون أنه أخطأ[٢] .

ومما يدل على ذلك أن رجلاً جاء إلى عبادة بن الصامت، فقال: إنه سمع رجلاً بالشام يكنى أبا محمد يقول: إن الوتر واجب، فقال عبادة: كذب أبو محمد، أي أخطأ، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خمس صلوات كتبهن الله عز وجل. . . إلخ»[٣] .

وإذا كان الأمر كذلك فالواجب على المسلم أن يحسن ظنه بكلام أخيه المسلم، وأن يحمل العبارة المحتملة محملاً حسناً، وعلى المعنى الأقرب إلى المعنى الطيب، فقد أُمرنا بإحسان الظن، ففي حديث ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: رأيت النبي ﷺ يطوف

---

(١) مجموع الفتاوى: ٢٠/ ٢٤٥.

(٢) انظر هدى الساري: ١/ ٤٢٦.

(٣) جامع بيان العلم وفضله: ٢/ ١٥٧.

بالكعبة، ويقول «ما أطيبك وأطيب ريحك، وما أعظمك وأعظم حرمتك، والذي نفس محمد بيده لحرمة المؤمن أعظم عند الله حرمة منك، ماله، ودمه، وأن لا يظن به إلا خيراً»(١).

والشاهد قوله ﷺ: «وأن لا يظن به إلا خيراً» ففيه حث على تغليب الظن الحسن، والابتعاد عن الظن السيء.

وفي ذلك يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (ولا تظنن بكلمة خرجت من أخيك المؤمن إلا خيراً، وأنت تجد لها في الخير محملاً)(٢).

وعن سعيد بن المسيب قال: كتب إليّ بعض إخواني من أصحاب رسول الله ﷺ: (أن ضع أمر أخيك على أحسنه مالم يأتك ما يغلبك، ولا تظنن بكلمة خرجت من امرىء مسلم شراً وأنت تجد لها في الخير محملاً..)(٣).

---

(١) رواه ابن ماجه.
(٢) الدر المنثور، ص٢٧٤.
(٣) المرجع السابق: ٦/ ٩٩.

ومن الصور الجميلة التي تذكر في هذا المجال أن الربيع بن سليمان أحد تلامذة الإمام الشافعي دخل على الشافعي وهو مريض، فقال له: قوّى الله ضعفك، فقال الشافعي: لو قوّى ضعفي لقتلني، فقال الربيع: والله ما أردت إلا الخير، فقال الشافعي: أعلم أنك لو شتمتني لم ترد إلا الخير[١]!!

فقد يخطىء الرجل ويستعمل كلمة محتملة أو في غير محلها، ولكنه لا يقصد المعنى الخبيث، ولا بد من النظر إلى مقصد الرجل وأحواله، كما يقول ابن القيم، رحمه الله: (والكلمة الواحدة يقولها اثنان يريد منها أحدهما أعظم الباطل، ويريد بها الآخر محض الحق، والاعتبار بطريقة القائل وسيرته ومذهبه وما يدعو إليه وما يناظر عليه)[٢].

ويبين شيخ الإسلام ابن تيمية أن المتكلم قد يكون له عادة وعرف خاص في استعمال بعض المصطلحات فيجب أن تعرف عادته في استعمال تلك المصطلحات،

---

(١) آداب الشافعي، للرازي، ص ٢٧٤.
(٢) مدارج السالكين.

وعدم تحويل معناه إلى معنى آخر لا يريده المتكلم، قال، رحمه الله: (فإنه يجب أن يفسر كلام المتكلم بعضه ببعض ويأخذ كلامه هاهنا وهاهنا، وتعرف ما عادته يعنيه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلم به، وتعرف المعاني التي عُرف أنه أرادها في موضع آخر، فإذا عُرف عُرفه وعادته في معانيه وألفاظه كان هذا مما يستعان به على معرفة مراده، وأما إذا استعمل لفظة في معنى لم تجر عادته باستعمال فيه، وحُمل كلامه على خلاف المعنى الذي قد عرف أنه يريده بذلك اللفظ يجعل كلامه متناقضاً، ويترك كلامه على ما يناسب سائر كلامه كان ذلك تحريفاً لكلامه عن موضعه وتبديلاً لمقاصده وكذباً عليه)[١].

وقال ابن القيم، مؤكداً أن المعوَّل عليه هو إرادة المتكلم لا لفظه: (وهذا أمر يعم أهل الحق والباطل، لا يمكن دفعه، فاللفظ الخاص قد ينتقل إلى معنى العموم بالإرادة، والعام قد ينتقل إلى الخصوص بالإرادة، فإذا دُعي إلى غذاء فقال: والله لا أتغذى، أو قيل له: نم، فقال: والله لا أنام، فهذه كلها ألفاظ عامة، نقلت إلى

---

(١) التفسير الكبير، لابن تيمية: ٤/١٨٩-١٩٠.

معنى الخصوص بإرادة المتكلم)[١].

وقد أشار الشيخ عبدالرحمن السعدي، رحمه الله، فقال: (يجب تقييد اللفظ بملحقاته من وصف أو شرط أو استثناء أو غيرها من القيود اللفظية، فكذلك نعتبر القرائن، ومقتضى الأحوال، وما يحتقر من الأسباب المهيجة، والغايات المقصودة)[٢].

وهذا ابن القيم يقدم الاعتذار عن الصوفيّة وما يصدر منهم من الكلمات المحتملة، فقال: (فاعلم أن في لسان القوم من الاستعارات، وإطلاق العام وإرادة الخاص، وإطلاق اللفظ وإرادة إشارته دون حقيقة معناه، ما ليس في لسان أحد من الطوائف غيرهم، ولهذا يقولون: نحن أصحاب إشارة لا عبارة، والإشارة لنا والعبارة لغيرنا، وقد يطلقون العبارة التي يطلقها الملحد ويريدون بها معنى لا فساد فيه، وصار هذا سبباً لفتنة طائفتين:

طائفة تعلقوا عليهم بظاهر عبارتهم فبدَّعوهم

---

(١) إعلام الموقعين: ١/٢١٨ ـ ٢١٩.
(٢) القواعد والأصول الجامعة، ص٧٢.

وضلّلوهم، وطائفة نظروا إلى مقاصدهم ومغزاهم فصوّبوا تلك العبارات، وصحّحوا تلك الإشارات)[١].

وأورد ابن القيم بعض تلك الإشارات والألفاظ التي يستعملها الصوفيّة، مثل: الاتصال، والانفصال، ومسامرة ومكالمة، ثم قال: (والعارفون من القوم أطلقوا هذه الألفاظ ونحوها، أرادوا بها معاني صحيحة في نفسها، فغلط الغالطون في فهم ما أرادوه، ونسبوهم إلى إلحادهم وكفرهم)[٢].

والأصل في المسلم أن يحاول الابتعاد عن الكلمات والألفاظ المحتملة، وأن يستعمل الألفاظ الطيبة، وهذا ما جاء به الأدب القرآني في قوله تعالى: ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلْإِنسَٰنِ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾[٣].

وقد أحسن ابن القيم، رحمه الله، حينما عقد فصلاً

---

(١) مدارج السالكين: ٣/ ٢٣٠.
(٢) المرجع السابق: ٣/ ١٥١.
(٣) سورة الإسراء: الآية (٥٣).

في كتاب «زاد المعاد» بعنوان: «ألفاظ كان ﷺ يكره أن تقال»[١]، وذكر منها: (أن يقول «خبثت نفسي»... «وليقل لَقِسَت نفسي»[٢].

وكره أن يقول الرجل: هلك الناس، وقال: «إذا قال ذلك فهو أهلكهم»[٣]، وفي معنى هذا: فسد الناس، وفسد الزمان ونحوه، ومنها: أن يقول في حقه: هو يهودي أو نصراني أو كافر إن يقل ذا[٤]، ومنها: أن يقول السيِّد لغلامه وأمته: يا عبدي وأمتي، ويقول الغلام لسيِّده: ربي، وليقل السيِّد: فتاي وفتاتي، وليقل الغلام سيدي وسيدتي[٥].

وذكر فصلاً بعنوان: ومن الألفاظ المكروهة الإفصاح عن الأشياء التي ينبغي الكناية عنها بأسمائها

---

(١) زاد المعاد: ٢/ ٤٦٨.

(٢) حديث حسن أخرجه الإمام أحمد: ٢/ ١٨١، وأبو داود في الطب: باب كيف الرقى؟ والترمذي، (٣٣٥١٩) في الدعوات: باب دعاء من أوى إلى فراشه.

(٣) رواه مسلم، (٢٦٢٣) في البر والصلة، باب النهي عن قول: هلك الناس.

(٤) رواه أبو داود، (٣٢٥١)، وسنده حسن.

(٥) رواه البخاري: ٥/ ١٣١. ومسلم، (٢٢٤٩)، من حديث أبي هريرة.

الصريحة، فمنها أن يُسمي المكوس حقوقاً، وأن يقول لما ينفقه في طاعة الله: غرمت وخسرت، وأن يقول: أنفقت في هذه الدنيا مالاً كثيراً [١].

ونجد هذا حينما مر عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، على أناس جلسوا حول النار، فقال: (يا أهل الضوء ولم يقل يا أهل النار).

وهذا دلالة على حسن اختيار الكلمات، وسلامة الذوق.

ولكن إذا سمع السلف كلاماً محتملاً فإنهم لا يترددون في حمله على المحمل الحسن، وهناك أمثلة عديدة تدل على ذلك.

(والصادقون وأرباب الأحوال والمقامات يكون لأحدهم وجد صحيح وذوق سليم، ولكن ليس به عبارة تبين كلامه، فيقع في كلامه سوء أدب مع صحة مقصوده)[٢].

ومن ذلك أيضاً عندما حكى شيخ الإسلام مقالة

---

(١) انظر زاد المعاد: ٢/ ٣٧٣.
(٢) الاستقامة: ٢/ ١٠٥-١٠٦.

الجنيد: (التوحيد إفراد القدم من الحدث)، قال شيخ الإسلام: (قلت: هذا الكلام فيه إجمال، والمحقّ يحمله محملاً حسناً، وغير المحق يدخل في أشياء... وأما الجنيد فمقصوده التوحيد الذي يشير إليه المشايخ، وهو التوحيد في القصد و الإرادة، وما يدخل في ذلك من الإخلاص والتوكل والمحبة، وهو أن يُفرد الحق سبحانه، وهو القديم، بهذا كله، فلا يشركه في ذلك محدث)[١].

ومن ذلك تفسير ابن القيم لكلام الشيخ عبدالقادر الجيلاني، وقوله: (إنّ الناس إذا وصلوا باب القَدَر أمسكوا إلا أنا، فانفتحت لي منه روزنة، فنازعت أقدار الحق بالحق للحق، والرجل يكون منازعاً للقدر لا من يكون مستسلماً مع القدر).

قال ابن القيم، بعد إيراد عبارة الجيلاني: (وهذا سير أرباب العزائم من العارفين، والله تعالى أمر أن تدفع السيئة، وهي من قدره، بالحسنة، وهي من قدره، وكذلك الجوع من قدره، وأمر بدفعه بالأكل الذي هو من قدره)[٢].

---

(١) المرجع السابق: ١/ ٩٢.
(٢) مدارج السالكين: ١/ ١١٩.

وقد سبق الأستاذُ تلميذَه في هذا، فنجد شيخ الإسلام ابن تيمية يورد عبارة الشيخ عبدالقادر الجيلاني تلك ويفسرها تفسيراً موافقاً للحق فقال: (وهذا الذي قال الشيخ تكلم به على لسان المحمدية، أي أن المسلم مأمور أن يفعل ما أمر الله به، ويدفع ما نهى الله عنه، وإن كانت أسبابه قد قُدِّرت، فيدفع قدر الله بقدر الله)[١].

ومن ذلك قول الذهبي في ترجمة أبي بكر الشبلي: (لكنه كان يحصل له جفاف دماغ وسكر، فيقول أشياء يعتذر عنه)[٢].

فانظر، رحمك الله، إلى هؤلاء الأعلام كيف أنصفوا هؤلاء القوم، وحملوا عباراتهم محملاً حسناً، مع إمكانهم أن يحملوها على المحمل الآخر، ولكن هو الأدب العالي وحب الإنصاف، ومن يعدل إذا لم يعدل أهل السنة والجماعة؟

---

(١) مجموعة الرسائل والمسائل: ١/ ١٧٤.

(٢) تهذيب سير أعلام النبلاء: ٢/ ١١٢٣.

**خامساً: ضرورة الجمع بين النصوص والمقالات، وعدم اعتماد الناقد على نص واحد، أو مقالة واحدة:**

كثير من العلماء يتعرض إلى القضية الواحدة في أكثر من موضع، وأكثر من كتاب، فمرة يتحدث بصيغة الإجمال، وأخرى بالتفصيل، ومرة بالإطلاق، وأخرى بالتقييد، وقد يتغير رأيه في المسألة الواحدة.

ولا بد في هذه الحالة من جمع المقالات التي تعرَّض فيها لتلك القضية، ومن ثم حمل المجمل على المفصل، والمبهم على الواضح، والعام على الخاص، والمطلق على المقيد، ويرجح المنطوق على المفهوم، والعبارة على الإشارة، والجلي على الخفي، والمتأخر على المتقدم، تحقيقاً للإنصاف، ودرءاً للتسارع في الانتقاد والاتهام.

فكثير من العلماء قال قولاً يظن صحته، ثم رجع عنه إلى قول آخر، فهل يؤاخذ أبو الحسن الأشعري بمذهبه في الصفات قبل أن يرجع عنه إلى مذهب السلف؟ وهل يجوز أن ينسب إلى ابن عباس القول بجواز ربا الفضل وتجويز نكاح المتعة[1]؟؟

---

(١) ثبت رجوع ابن عباس عن إباحة نكاح المتعة، فقد أجازه لما =

وإذا كان من آداب التعامل مع السنَّة النبوية أن تجمع الأحاديث الواردة في موضوع واحد، ويرد متشابهها إلى محكمها، ويحمل مطلقها على مقيدها، ويفسر عامها بخاصها...[1]، فكذلك يكون التعامل مع أقوال العلماء والدعاة والمفكرين...

ومن الأمثلة التي وقع فيها الغلط والمسارعة إلى الاتهام، بسبب عدم اتباع هذه القاعدة:

أن سيِّد قطب، رحمه الله، اتهم بأنه يذهب مذهب أهل وحدة الوجود، واعتمد متَّهمه على عبارات لسيِّد، وردت في تفسيره لسورة الإخلاص، عند قوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[2]، (وهو لفظ أدق من لفظ واحد؛ لأنه يضيف إلى معنى واحد أن لا شيء غيره معه، إنها أحدية

---

= كان بمكة، فلما رجع إلى البصرة رجع عن إباحة المتعة لما سمع علي بن أبي طالب، وكذلك رجع عن إباحة ربا الفضل حين روى له أبو سعيد الخدري تحريم ذلك. انظر رسالة تحريم المتعة لأبي الفتح نصر المقدسي، تحقيق حماد الأنصاري، ص١٤٤ـ١٤٥.

(١) انظر كيف نتعامل مع السنة النبوية، للقرضاوي، ص١٠٣.

(٢) سورة الإخلاص: الآية (١).

الوجود، فليس هناك حقيقة إلا حقيقته، وليس هناك وجود حقيقي إلا وجوده، وكل موجود آخر فإنما يستمد وجوده من ذلك الوجود الحقيقي)[١].

وكذلك اعتمد على ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[٢]، قال سيّد: (ويتلفَّت القلب البشري فلا يجد كينونة لشيء إلا الله، وهذه كل مقومات الكينونة، ثابتة له دون سواه، حتى وجود هذا القلب ذاته لا يتحقق إلا مستمداً من وجود الله)[٣]، ففهم البعض من هذا الكلام أن سيّداً يقول بوحدة الوجود، وهو اتهام خطير؛ لأن القائلين بذلك لا يفرقون بين الخالق والمخلوق، كقول الحلاَّج:

أنا من أهوى وأهوى أنا
نحن روحان حللنا بدنا
فإذا أبصرتني أبصرته
وإذا أبصرته أبصرتنا

---

(١) في ظلال القرآن: ٦/ ٤٠٠٢ـ٤٠٠٣.
(٢) سورة الحديد: الآية (٣).
(٣) في ظلال القرآن: ٦/ ٣٤٧٩ـ٣٤٨٠.

ثم نفتش في كتب سيّد عن ما يثبت هذا الاتهام، فنجد أن سيِّداً، رحمه الله، يعلن رفضه لمذهب وحدة الوجود، ويقول في كتابه (خصائص التصور الإسلامي): (إن الإسلام يبدأ فيفصل فصلاً تاماً كاملاً بين حقيقة الألوهية وحقيقة العبودية، بحيث لا تقوم شبهة وغبش حول هذا الفصل الحاسم الجازم)[١].

وقال أيضاً: (يقوم التصور الإسلامي على أساس أن هناك ألوهية وعبودية، ألوهية ينفرد بها الله سبحانه، وعبودية يشترك فيها كل من عداه، وكل ما عداه، فهناك إذن وجودان متميزان، وجود الله ووجود ما عداه من عبيد الله، والعلاقة بين الوجودين هي علاقة الخالق بالمخلوق والإله بالعبيد)[٢].

واتُّهم سيّد أيضاً بأنه ينفي النظر إلى وجه الله، ويعتمد من اتهمه بذلك على كلمات قالها سيّد وهو يعلق على قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[٣].

---

(١) خصائص التصور الإسلامي، ص١٣٠.
(٢) المرجع السابق.
(٣) سورة القيامة: الآية (٢٢-٢٣).

قال فيها: (إذا كان ضائعاً ذلك الجدل الطويل المديد الذي شغل المعتزلة أنفسهم ومعارضيهم من أهل السنة والمتكلمين حول حقيقة النظر والرؤية في مثل ذلك المقام، لقد كانوا يقيسون بمقاييس الأرض..)[١].

فأورد المتَّهِم هذا الكلام ثم قال: (لقد وقع سيد قطب في أخطاء عقدية، كان فيها مبايناً لأهل السنة والجماعة، وخاصة في توحيد الأسماء والصفات، إذ أنه يميل إلى الخلف، المعتزلة، وقد تنكر لعقيدة أهل السنة عندما فسر قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾)[٢].

فهنا وقع هذا المتهِم في الاستعجال وعدم التثبت، ولو أنه أكمل عبارة سيد في تفسير هذه الآية لتبيَّن أن سيّداً يثبت رؤية الله عز وجل، إذ يقول: (هذه الوجوه الناضرة... نضَّرها أنها إلى ربها ناظرة، إن الإنسان لينظر إلى شيء من صنع الله في الأرض من طلعة بهية أو

---

(١) في ظلال القرآن: ٦/ ٣٧٧١.
(٢) الجماعات الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة، سليم الهلالي وزميله، ص٦٦. والآية من سورة القيامة: (٢٢-٣٢).

زهرة ندية، فإذا السعادة تفيض من قلبه على ملامحه، فيبدو فيها الوضاءة والنضارة، فكيف بها حين تنظر إلى جمال الكمال)[١]، وأما قول سيّد: (إذا كان ضائعاً) فمقصوده، والله أعلم، أن المسألة واضحة لا تحتاج إلى نقاش وجدال وردود، وقد أفاض الأستاذ صلاح الخالدي في بيان حقيقة اعتقاد سيد، والرد على متهميه[٢]، ومع ذلك لسنا ندعي العصمة لسيّد، فالخطأ وارد، ولكن الإنصاف مطلوب.

**سادساً: المسلم يوزن بحسناته وسيئاته، والعبرة بكثرة الصواب والمحاسن، ومن كان فضله أكثر من نقصه وهب نقصه لفضله:**

يلحظ على بعض الذين ينتقدون المخالفين أنهم يركزون على ذكر الأخطاء والنقائص والعيوب، ويغفلون الصواب والخير والحسنات، وهذا بخس وظلم للناس، ومخالفة لمنهج أهل الحق والعدل، فعن أبي هريرة

---

(١) في ظلال القرآن: ٦/ ٣٧٧١.

(٢) في ظلال القرآن في الميزان، ص٣١ـ٣٩، ٧٦ـ٩٠.

رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «إن أبغض الرجال إلى الله عز وجل الذي يقتدي بسيئة المؤمن، ويدع حسنته»(١).

وهذا ما دعى الشعبيَّ، رحمه الله، أن يقول: (لو أصبت تسعاً وتسعين مرة، وأخطأت مرة واحدة لأعدّوا عليّ تلك الواحدة)(٢).

وهذا رسول الله ﷺ يذكِّر عمر بحسنات حاطب بن بلتعة حينما اتهمه عمر بالنفاق؛ لأن حاطباً بعث إلى قريش يعلمهم بعزم رسول الله ﷺ غزوهم، فقال رسول الله ﷺ لعمر: «وما يدريك يا عمر، لعل الله اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»(٣).

فكون حاطب بدري هذه الحسنة رفعته، وذُكرت له حينما أخطأ خطأ فاحشاً، فغُفر له ذلك الخطأ في مقابل تلك الحسنة العظيمة.

---

(١) رواه الأصفهاني في التوبيخ والتنبيه، قال محققه: (رجاله كلهم موثوقون، فأخشى أن تكون لهم علة، فإن متنه غريب جداً، وليس في كتب السنة المشهورة كأن يعل بالوقف أو الإرسال)، ص١٧٥.

(٢) تهذيب سير أعلام النبلاء: ١/ ٣٩٢.

(٣) رواه البخاري ومسلم.

وهذه عائشة، رضي الله عنها، لم تنس مواقف حسان بن ثابت حينما كان ينافح بشعره عن رسول الله ﷺ، فلما خاض في حديث الإفك سمعت عروة بن الزبير يسبُّ حساناً، فقالت: «يابن أخي، دعه، فإنه ينافح عن رسول الله ﷺ»[1]، وفي ذلك يقول محمد بن سيرين، رحمه الله: «ظلم لأخيك أن تذكر منه أسوأ ما رأيت وتكتم خيره»[2].

ومن ذلك قول شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله، في الصوفية، وذكره لمحاسنهم وصلاحهم: «.. والذين شهدوا هذا اللغو متأولين، من أهل الصدق والإخلاص والصلاح، غمرت حسناتهم ما كان لهم فيه وغيره من السيئات والخطأ»[3].

ويقول تلميذه الذهبي مقرراً هذه القاعدة: (إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعُلم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعُرف صلاحه، وورعه

---

(١) رواه مسلم.
(٢) البداية والنهاية، لابن كثير: ٩/ ٢٧٥.
(٣) الاستقامة: ١/ ٢٩٧ـ ٢٩٨.

واتِّباعه، يُغفر زلله، ولا نضلله ونطرحه، وننسى محاسنه، نعم ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك)[١].

ويعتمد ذلك أيضاً ابن حبان حيثما تحدث في رواية المرجئة وأهل البدع فقال: (نحتج بأخبارهم إذا كانوا ثقات... ونكل مذاهبهم وما تقلدوا فيما بينهم وبين خالقهم جل وعلا، إلاّ أن يكونوا دعاة إلى ما انتحلوا)[٢].

ولذا كان بعضهم يقول: (حدثنا الثقة في حديثه المتهم في دينه)[٣].

وقال سفيان الثوري، رحمه الله: (عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة، ومن لم يحفظ من أخبارهم إلا ما بدر من بعضهم في بعض على الحسد والهفوات والتعصب والشهوات، دون أن يعي بفضائلهم حرم التوفيق، ودخل في الغيبة، وحاد عن الطريق)[٤].

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٥/ ٢٧١.
(٢) صحيح ابن حبان: ١/ ١٢١.
(٣) انظر فتح المغيث: ١/ ٣٠٥.
(٤) جامع بيان العلم وفضله: ٢/ ١٦٢.

ويقرر هذه القاعدة أيضاً تلميذه الآخر ابن القيم حيث يقول: (... وأيضاً فإنه يعفى للمحب وصاحب الإحسان العظيم ما لا يعفى لغيره، ويسامح بما لا يسامح به غيره، وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية، قدس الله روحه، يقول: انظر إلى موسى، صلوات الله وسلامه عليه، رمى الألواح التي فيها كلام الله الذي كتبه بيده، فكسرها، وجر بلحية نبي مثله، وهو هارون، ولطم عين ملك الموت ففقأها، وعاتب ربه ليلة الإسراء في محمد ﷺ، ورفعه عليه، وربه، تعالى، يحتمل له ذلك كله، ويحبه، ويكرمه، ويدلله؛ لأنه قام لله تلك المقامات العظيمة في مقاتلة أعدى عدو له، وصدع بأمره، وعالج أمتي القبط وبني إسرائيل أشد المعالجة، فكانت هذه الأمور كالشعرة في البحر)[1].

واستشهد بقول الشاعر:

وإذا الحبيب أتى بذنب واحد

جاءت محاسنه بألف شفيع[2]

---

(١) مدارج السالكين: ١/٣٢٨.

(٢) المرجع السابق.

ثم قال: (فالأعمال تشفع لصاحبها عند الله، ولهذا من رجحت حسناته على سيئاته أفلح، ولم يُعذب، ووُهبت له سيئاته لأجل حسناته)[١].

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب، رحمه الله: (... فإذا تحققتم الخطأ بينتموه، ولم تهدروا جميع المحاسن لأجل مسألة أو مائة أو مائتين أخطأت فيهن، فإني لا أدّعي العصمة)[٢].

وهذا ما سار عليه علماء الجرح والتعديل حيث أنهم إذا جرحوا رجلاً في جانب من العلم فإنهم لا يغمطون فضله، إن كان له فضل، في مناحي أخرى، فقد أشاد أحمد بن حنبل ببصر أبي معشر السندي في المغازي، ولكنه لم يسكت عن ضعفه في الحديث، فقد قال عنه: له مكان في العلم والتاريخ، وتاريخه احتج به الأئمة وضعفوه في الحديث، كما أن عبدالله بن المبارك أثنى على عبّاد بن كثير الثقفي في دينه، ولكنه كان يحذر الناس من أخذ الحديث عنه.

---

(١) المرجع السابق: ١/ ٣٢٩.
(٢) تاريخ نجد: ٢/ ١٦١.

وقد نعى العلماء على الذين يتهافتون على جرح الرواة ويغضون الطرف عن محاسنهم، لما يترتب على ذلك من سريان الأوهام في الأعلام(١).

وهذا هو منهج أهل السنة والجماعة الذين هم أولى الناس بالعدل، ولا يبخسون الناس أشياءهم؛ لأن الله نهى عن ذلك فقال: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾(٢).

## سابعاً: كلام الأقران يطوى ولا يروى:

وهذه قاعدة قررها جمهور السلف، وعلماء الجرح والتعديل، فقد يحصل بين الأقران شيء من الاختلاف في المسائل العلمية، فيؤدي ذلك إلى وقوع بعضهم ببعض من غير عدل... وهذا الاختلاف بين الأقران لا يقع بين العلماء والمحدثين فقط، بل يقع أيضاً بين الدعاة وشتى العاملين في حقل الدعوة الإسلامية، وفي ذلك يقول ابن عباس، رضي الله عنهما: (خذوا العلم حيث وجدتم، ولا تقبلوا قول الفقهاء بعضهم على بعض،

---

(١) الجرح والتعديل، أبو لبابة حسين، ص٦٣.
(٢) سورة الأعراف: الآية (٨٥).

فإنهم يتغايرون تغاير التيوس في الزريبة)[١].

وقال مالك بن دينار: (يؤخذ بقول العلماء والقراء في كل شيء إلا بعضهم في بعض، فإنهم أشد تحاسداً من التيوس)[٢].

وقال الإمام الذهبي: (كلام الأقران بعضهم في بعض، لا يعبأ به، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة، أو لمذهب أو لحسد، وما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت أن عصراً من العصور سلم منه أهله من ذلك، سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس)[٣].

وهذه القاعدة من قواعد العدل والإنصاف، فلا يجوز للمنصف أن يستشهد بكلام عالم في آخر مقارنٍ له، أو داعية من جماعة في داعية من جماعة أخرى، ولا سيما إذا لاح الحسد والعداوة.

---

(١) جامع بيان العلم وفضله: ٢/ ١١.
(٢) المرجع السابق: ٢/ ٥.
(٣) ميزان الاعتدال: ١/ ١١١.

**ومن الأمثلة على ما يحدث بين الأقران:**

ما أورده الذهبي في ترجمة «مطين» قوله: (كان متقناً، وقد تكلم فيه محمد بن عثمان بن أبي شيبة، وتكلم هو في ابن عثمان، فلا يعتد غالباً بكلام الأقران، لا سيما إذا كان بينهما منافسة)[1].

وكذلك ما أورده الذهبي في ترجمة «الحافظ أبي نُعيم»: (كلام ابن منده في أبي نعيم فظيع، لا أحب حكايته، ولا أقبل قول كل منهما في الآخر، بل هما عندي مقبولان)[2].

ويقاس على هذا ما وقع في زماننا بين الجماعات الإسلامية واتجاهات الصحوة من تطاول بعضهم على بعض، والتعصب المؤدي إلى البغي والتعدي، حتى غلا بعضهم في الخصومة، وأصبح يحذِّر اتباعه: لا تقرأ لفلان، ولا تصلي وراء فلان، ولا تسمع لفلان.

ويدخل في ذلك كلام أهل البلاد المختلفة بعضهم

---

(١) سير أعلام النبلاء: ١٤/ ٤٢.
(٢) المرجع السابق: ١٧/ ٤٦٢.

في بعض فإنه لا يُقبل.

ومن ذلك ما أورده ابن عبدالبر، تحت باب لا يقبل طعن العلماء بعضهم في بعض إلا ببيِّنة: أن الإمام مالك ذُكر عنده أهل العراق فقال: (أنزلوهم منكم منزلة أهل الكتاب، لا تصدقوهم ولا تكذبوهم، وقولوا: آمنا بالذي أنزل إلينا، وأنزل إليكم، وإلهنا وإلهكم واحد)[١].

ومن ذلك أن حماد بن أبي سليمان ذكر أهل الحجاز فقال: (قد سألتهم فلم يكن عندهم شيء، والله لصبيانكم أعلم منهم)[٢].

**ثامناً: وقوع الخطأ من شخص لا يلزم وقوعه ممن هو على مذهبه أو طائفته أو جماعته:**

قد يسير المسلم على مذهب أو طريقة، أو مع جماعة، فإذا أخطأ هذا المسلم فينبغي أن نقول: أخطأ فلان، ولا نقول: المذهب الفلاني أخطأ، أو أصحاب الطريقة أخطأوا، أو الجماعة الفلانية أخطأت، إلا إذا

---

(١) جامع بيان العلم وفضله: ٢/١٥٧.
(٢) المرجع السابق: ٢/١٥٢.

ثبت أن المذهب أو الجماعة أقرت ذلك المخطىء، فتخطئة الطائفة لخطأ أحد أفرادها ليس من العدل والإنصاف.

وما أحسن ما ذكره الدكتور زيد بن عبدالكريم الزيد حيث قال: (ولأجل هذا لا يصلح أن ننتقد جماعة لخطأ وقع فيه بعض من ينتمي إليها، حتى ولو كان هذا الخطأ صدر من رئيسها، إذ ليست كل أقواله وأفعاله تنسب إلى الجماعة وتتحمل تبعتها، وإن من يعيب جماعة من الجماعات الإسلامية لخطأ بعض أفرادها، فمثله كمثل من يعيب جهلاً وظلماً الإسلام!! ألسنا نقول للناس: لا تنظروا إلى الأفراد ولكن انظروا إلى الإسلام بصفته وحياً في القرآن والسنة، وعندها ستجدونه شرعاً فريداً..)[1].

وعندما حصلت فتنة (كنر) في أفغانستان، قام بعض الدعاة باتهام المجاهدين في عقائدهم، وعمم هذا الاتهام، وقال بعضهم: إن الجهاد في أفغانستان قد

---

(١) ضوابط رئيسية في تقويم الجماعات الإسلامية.

انتهى، وأنه لا يجوز التبرع للمجاهدين.

وقد بين الدكتور عبدالله بن ضيف الله الرحيلي خطأ هذا المنهج ومنافاته للحق والعدل فقال: (من النظرة المنهجية الصحيحة تجاه قضية ما، كقضية الجهاد في أفغانستان على سبيل المثال، أن لا نسقط قضية شعب بخطأ فرد أو أفراد، وأن لا نضحي بجهاد أمة مثلاً بسبب خطأ طارىء، وإلا نكن قد أسقطنا الخير بالشر)[1].

وهذ مقتضى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[2].

**تاسعاً: نقد الآراء وبيان الأخطاء، دون نقد الأشخاص، ما أمكن ذلك:**

بعض المنتقدين لا يفرق بين نقد الرأي، ونقد صاحب الرأي، فتجده يحمل على صاحب الرأي ويوجه له العبارات الجارحة والكلمات النابية، مثل عبارة: إنه

---

(١) دعوة إلى التفكير المنهجي في ضوء منهج أهل السنة والجماعة، ص٣٤.

(٢) سورة الأنعام: الآية (١٦٤).

قليل الفهم، أو جاهل، أو إن فيه غباوة، أو يستشهد بقول الشاعر: ولو أن كل كلب عوى ألقمته حجراً. . . فهذا فيه تعدٍ على الأشخاص، وليس هذا من النقد الموضوعي؛ لأن النقد الموضوعي هو الذي يتجه إلى الموضوع ذاته لا إلى قائله، وبعضهم يدعو على مخالفه بقوله: أهلكه الله، أراح المسلمين منه.

ونجد أن رسول الله ﷺ إذا حصل خطأ من بعض الصحابة لا يسميهم غالباً، بل يقول: «ما بال رجال؟»، «ما بال أقوام يقولون كذا وكذا؟».

فالناقد المخلص هو الذي يهمه بيان الحق وتوضيح الخطأ، لا فضح الناس والتشهير بهم.

وفي حديث القبرين اللَّذَين مر عليهما رسول الله ﷺ فقال: «إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير»[1]، فلم يذكر اسمي الرجلين، بل أشار إلى ما وقعا فيه من الخطأ، وفي ذلك يقول ابن حجر، رحمه الله: «لم يعرف اسم

---

(١) رواه البخاري في الوضوء، باب من الكبائر أن لا يستنزه من بوله، فتح الباري: ١/٣١٧.

المقبورين، ولا أحدهما، والظاهر أن ذلك كان على عمد من الرواة لقصد الستر عليهما، وهو عمل مستحسن، وينبغي أن لا يبالغ في الفحص عن تسمية من وقع في حقه ما يذم به»[١].

وفي قصة الخلاف الذي وقع بين الزبير ورجل من الأنصار وتحاكمهما إلى النبي ﷺ وقول الأنصاري للرسول ﷺ: (إنه ابن عمتك)[٢]، وهذا خطأ في حق الرسول ﷺ، وفي ذلك يقول القاسمي: (ولله در أصحاب الصحاح: حيث أبهموا في قصة الزبير اسم خصمه ستراً عليه، كي لا يغضي من مقامه، وهكذا ليكن الأدب، وكفانا في هذا الباب إبهام التنزيل في كثير من قصصه الكريمة)[٣].

وفي قصة الثلاثة الذين جاءوا إلى بيت النبي ﷺ ليسألوا عن عبادته، فقال أحدهم: أما أنا فأصوم ولا أفطر، وقال الآخر: أما أنا فأقوم الليل ولا أنام، وقال

---

(١) فتح الباري: ١/ ٣٢٠.
(٢) روى الحادثة البخاري في الشرب، باب شرب الأعلى قبل الأسفل: ٣/ ٧٦.
(٣) محاسن التأويل، المسمى تفسير القاسمي: ٥/ ٢٧٨.

الثالث: وأما أنا فلا أتزوج النساء، فلما علم النبي ﷺ قال: «ما بال أقوام يقولون كذا وكذا...»(١).

وحصل بين الشاطبي وبين أحد علماء عصره من المبتدعة نقاش حول مسألة الدعاء الجماعي بعد الصلوات، ومع أن المبتدع اشتد في رده على الشاطبي إلا أن الشاطبي ناقشه مناقشة طويلة، ومع ذلك لم يذكر اسم هذا الشيخ نهائياً(٢).

وقد نهى السلف عن التشهير بالرجال إلا إذا كان هناك مصلحة راجحة في ذكره؛ لأن الأصل هو الستر على المسلمين.

وقد ذكر الدكتور بكر أبو زيد هذه المسألة فقال: (الأصل هو الستر والعمل على دفع دواعي الفرقة والوحشة وعدم الموافقة، فالرد ينصبُّ على المقالة المخالفة المذمومة لا على قائلها)(٣).

وبيَّن الدكتور متى يجوز ذكر وتعيين أسماء

---

(١) رواه البخاري ومسلم.

(٢) انظر الاعتصام: ١/ ٣٥٤ ـ آخر الكتاب.

(٣) الرد على المخالف من أصول الإسلام، ص٦٠.

المخطئين، وأنه إذا كانت المقالة فاحشة جداً، كبدعة الخوارج، وكذلك إذا كان المخطىء أو المبتدع يدعو إلى خطئه وبدعته ويزينها في قلوب العوام[١].

ثم إن هناك مصلحة في الستر على صاحب الخطأ، وعدم فضحه والتشهير به، وهي فتح باب العودة والتوبة من مقالته، أما إذا شُهِّر به في المنتديات والمجامع والصحف والكتب فإن في ذلك إعانة للشيطان، وعند ذلك تصعب عودته وتأخذه العزة بالإثم.

**عاشراً: لازم القول ليس قولاً، وعدم الإلزام لما لا يلزم:**

تجد بعض المسلمين ينسبون إلى شخص أو طائفة قولاً أو رأياً لم يقل به على وجه التصريح، وإنما هو من باب الإلزام بالمفهوم، فهو حينما قال كذا فيلزم من قوله كذا.

وأهل الحق والعدل لا يلزمون أحداً بما لم يلتزم به، فهناك في هذه المسألة ثلاث حالات:

الأولى: أن يذكر اللازم للقائل، فيلتزمه، ويقول به

---

(١) المرجع السابق، ص٦١.

صراحة، فهذا لا شك لازم له؛ لأنه صرح به.

الثانية: أن يذكر اللازم للقائل، فينفي التزامه به، فهذا لا شك أنه غير لازم له، حتى ولو كان التلازم بيّناً واضحاً.

الثالثة: أن يذكر اللازم مسكوتاً عنه، فلا يلزم به، ولا يمنع، ولا ينسب إليه.

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله: (فالصواب أن مذهب الإنسان ليس بمذهب له إذا لم يلتزمه، فإنه إذا كان قد أنكره ونفاه كانت إضافته إليه كذباً عليه)[١].

وقال الشيخ عبدالرحمن السعدي، رحمه الله: (... والتحقيق أن الذي يدل عليه الدليل، أن لازم المذهب الذي لم يصرح به صاحبه، ولم يشر إليه، ولم يلتزمه ليس مذهباً؛ لأن القائل غير معصوم، وعلم المخلوق مهما بلغ فإنه قاصر، فبأي برهان نلزم القائل ما لم يلتزمه ونقوّله ما لم يقل)[٢].

وإذن فليس من العدل والإنصاف أن نلزم شخصاً أو

---

(١) مجموع الفتاوى: ٢٠/٢١٧.

(٢) توضيح الكافية الشافية، ص١٥٥ ـ ١٥٦.

جماعة أو طائفة بما لم تلتزم، أو نقوِّلها ما لم تقله، فكيف إذا صرح ذلك القائل أو صرحت الطائفة أو الجماعة بعدم التزامها بذلك.

## حادي عشر: الامتناع عن المجادلة المفضية إلى النزاع:

حذر الله في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ من الجدال، فقال الحق سبحانه وتعالى: ﴿وَجَٰدَلُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾(١)، وقال: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِى ٱلْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ﴾(٢)، وقال: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ﴾(٣).

وبين الرسول ﷺ أن الجدل والمراء يؤديان إلى الضلال، فقال: «ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل، ثم تلا: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾(٤)، وجاء وعده ﷺ ببيت في الجنة لمن ترك

---

(١) سورة غافر: الآية(٥).

(٢) سورة الأنفال: الآية (٦).

(٣) سورة الأنعام: الآية (١٢١).

(٤) رواه الترمذي، عن أبي أمامة، والإمام أحمد، بإسناد =

المراء وإن كان محقاً[1]، وحذر من الجدل المفضي إلى الخصومة، فقال: «إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم»[2].

وحذر العلماء من الصحابة وغيرهم من هذا المرض، فقال ابن عباس، رضي الله عنهما: (لا تمار أخاك، فإن المراء لا تُفهم حكمته، ولا تؤمن غائلته..).

وقال مالك بن أنس: (المراء يقسي القلوب، ويورث الضغائن).

وقال عمر بن الخطاب، رضي الله عنه: (لا تتعلم العلم لثلاث، ولا تتركه لثلاث: لا تتعلمه لتماري به، ولا لتباهي به، ولا لترائي به، ولا تتركه حياء من طلبه، ولا زهادة فيه، ولا رضاً بالجهل عنه).

---

= صحيح. (انظر جامع الأصول): ٢/٧٤٩. والآية في سورة الزخرف: الآية (٥٨).

(١) رواه أبو داود، عن أبي أمامة، وإسناده حسن. (انظر جامع الأصول: ٢/ ٧٥٠).

(٢) رواه البخاري في الأحكام، باب الألد الخصم. (انظر جامع الأصول: ٢/ ٧٥١).

والجدال الممنوع: هو الجدال المفضي إلى النزاع والخصومة الذي لا يراد منه الوصول إلى الحق، أو يقصد منه تعجيز الغير وإفحامه، أو الانتصار للنفس، أو غير ذلك من المقاصد السيئة.

أما إذا كان النقاش والمجادلة من أجل الوصول إلى الحق ومعرفته فهذا جائز، ولذلك قيده الله بأن يكون بالتي هي أحسن، فقال تعالى: ﴿وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [1]، وقال أيضاً: ﴿۞ وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [2].

ويعلل سيد قطب هذا التقييد فيقول: (.. فالنفس البشرية لها كبرياؤها وعنادها، وهي لا تنزل عن الرأي الذي تدافع عنه إلا بالرفق، وحتى لا يشعر بالهزيمة، وسرعان ما تختلط على النفس قيمة الرأي وقيمتها هي عند الناس، فتعتبر التنازل عن الرأي تنازلاً عن هيبتها واحترامها وكيانها، والجدل بالحسنى هو الذي يطامن من هذه الكبرياء الحساسة، ويشعر المجادل أن ذاته

---

(١) سورة النحل: الآية (١٢٥).
(٢) سورة العنكبوت: الآية (٤٦).

مصونة وقيمته كريمة، وأن الداعي لا يقصد إلا كشف الحقيقة في ذاتها)[١].

ورحم الله الإمام الشافعي حيث قال: (ما ناظرت أحداً فأحببت أن يخطىء)[٢].

وقال أيضاً: (ما ناظرت أحداً، إلا قلت: اللهم أجر الحق على قلبه ولسانه، فإن كان الحق معي اتبعني، وإن كان الحق معه اتبعته)[٣].

وقال أيضاً: (ماناظرت أحداً إلا على النصيحة)[٤].

وهكذا كان السلف الصالح في مناظراتهم ومحاوراتهم إنما يبتغون الوصول إلى الحق ومعرفة الصواب في المسألة، أما إذا خرجت المناظرة عن هذا فإنها تكون مفضية إلى الخصام، والعداوة، وزرع الشحناء في القلوب، ومن ثم تفريق صف المسلمين، وهذا هو

---

(١) في ظلال القرآن: ٤/ ٢٢٠٢.
(٢) أدب الشافعي وما قبله، للرازي، تحقيق محمد زاهد الكوثري، ص ٩١-٩٣.
(٣) المرجع السابق.
(٤) المرجع السابق.

الضلال الذي نهى عنه الرسول ﷺ في الحديث.

**ثاني عشر: حمل كلام المخالف على ظاهره، وعدم التعرض للنوايا والبواطن:**

والأصل في هذه القاعدة حديث أبي سعيد الخدري في قصة الرجل الذي اعترض على قسمة رسول الله ﷺ، وقوله له: اتق الله، فقال النبي ﷺ: «ويلك! أو لست أحق أهل الأرض أن يتقي الله؟» قال: ثم ولَّى الرجل، فقال خالد بن الوليد: يا رسول الله، ألا أضرب عنقه؟ فقال: «لا، لعله أن يكون يصلي»، قال خالد: وكم من مصلٍ يقول بلسانه ما ليس في قلبه، فقال رسول الله ﷺ: «إني لم أؤمر أن أنقِّب عن قلوب الناس، ولا أشق بطونهم»[١].

ويؤيده حديث أسامة بن زيد حينما قتل الرجل بعد أن قال: لا إله إلا الله، فلما علم الرسول ﷺ أنكر ذلك عليه، فقال أسامة: إنما قالها متعوذاً، فقال رسول الله ﷺ: «هلا شققت عن قلبه؟!»[٢].

---

(١) رواه البخاري في المغازي، فتح الباري: ٨/ ٦٧، ورواه مسلم في الزكاة، (١٠٦٤)، باب ذكر الخوارج وصفاتهم.

(٢) رواه البخاري في المغازي، ومسلم في الإيمان، (جامع الأصول: ٨/ ٣٥٦).

فما في القلوب لا يعلمه إلا الله، هو الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، وإنما نحن مأمورون بالأخذ بظاهر الإنسان وظاهر كلامه.

ومما يدل على ذلك أيضاً ما رواه البخاري، عن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، أنه قال: (إن أناساً كانوا يؤاخذون بالوحي على عهد رسول الله ﷺ، وإن الوحي قد انقطع، فمن أظهر لنا خيراً أمنَّاه وقرَّبناه، وليس لنا من سريرته شيء، ومن أظهر لنا سوءاً لم نأمنه ولم نقرِّبه، ولم نصدقه، وإن قال: سريرته حسنة)[١].

وقد كان رسول الله ﷺ يعلم المنافقين بأسمائهم، وقد استأمن حذيفة بن اليمان على أسمائهم، ومع ذلك عاملهم بالظاهر منهم وهو الإسلام.

وفي هذه الأيام ظهرت ظاهرة غريبة، وهي أن نفراً ممن ينتسب إلى العلم الشرعي والدعوة إلى الله يتهمون بعض طلاب العلم والدعاة في نواياهم ومقاصدهم، فيقدحون في النيات بالرياء والمباهاة.

---

(١) رواه البخاري، كتاب الشهادات، باب الشهادات العدول، حديث رقم ٢٦٤١، ٢/ ٢٠٠.

وقد نقل الشيخ عبدالله بن قعود عن بعضهم قوله: (فلان سلفي الظاهر مبتدع الباطن)[١].

فانظر، رحمك الله، كيف وصل الحال بهؤلاء حينما لم يتقيدوا بهذه القاعدة، ولا شك أن هذا مخالف لمنهج أهل السنة والجماعة الذين يأخذون الناس بظواهرهم، ويكلون النوايا والبواطن إلى الله.

ومن الأمثلة على هذا موقف شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله، من الرازي، حيث ردَّ عليه في مواضع كثيرة... ثم قال فيه: (وليس هذا تعمداً منه لنصر الباطل، بل يقول بحسب ما توافقه الأدلة العقلية في نظره وبحثه، فإذا وجد في المعقول بحسب نظره ما يقدح به في كلام الفلاسفة قدح به، فإن من شأنه البحث المطلق بحسب ما يظهر له، فهو يقدح في كلام هؤلاء بما يظهر له أنه قادح فيه من كلام هؤلاء، وكذلك يصنع بالآخرين.

ومن الناس من يسيىء به الظن، وهو أنه يتعمد الكلام الباطل، وليس كذلك، بل تكلم بحسب مبلغه من

---

(١) مجلة المجتمع: ١٠٤٨، في ١٣/١١/١٤١٣.

العلم والنظر والبحث في كل مقام بما يظهر له)[١].

فابن تيمية على الرغم من معارضته للرازي في كثير من المسائل إلا أنه مع ذلك لا يتهمه في نيته ومقصده.

ويؤكد أنه ما قصد الانحراف والوقوع في البدعة، ولكن ذلك كان مبلغ علمه ونظره.

وهناك أمر يحسن التنبيه عليه وهو أن هناك فرقاً بين المعاملة الدنيوية والأخروية، فالرجل متى أظهر الإسلام في قوله وعمله وأبطن الكفر، أو أظهر السنة وأبطن البدعة، فالحكم الدنيوي أنه مسلم وغير مبتدع، والحكم في الآخرة يختلف.

وهذا ما يدل عليه قوله ﷺ: «من صلَّى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل من ذبيحتنا فهو مسلم، له ما لنا، وعليه ما علينا»[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله: (... لأن الإيمان الذي تجري عليه الأحكام في الدنيا لا

---

(١) مجموع الفتاوى: ٥/ ٥٦١ ـ ٥٦٣.

(٢) رواه النسائي، باب صفة المسلم، (جامع الأصول: ١/ ٢٣٥).

يستلزم الإيمان في الباطن الذي يكون صاحبه من أهل السعادة في الآخرة، فإن المنافقين الذين يقولون: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾[١]، هم في الظاهر يصومون مع الناس ويصلون، والمسلمون يناكحونهم ويوارثونهم، ولم يحكم النبي ﷺ بحكم الكفار المظهرين للكفر، لا في مناكحتهم ولا موارثتهم..)[٢].

وقد نقل الشوكاني إجماع العلماء على إجراء الأحكام الدنيوية على الظاهر[٣].

---

(١) سورة البقرة: الآية (٨).

(٢) الإيمان، ص ١٩٨.

(٣) نيل الأوطار: ٨/ ٢٠٥.

# الفصل الرابع
# معاملة أهل السنة والجماعة لأهل البدع

المقصود بأهل البدع هنا: البدعة غير المكفرة الذين لم يخرجوا من الملة ببدعتهم، والذين يحسبون من أهل الملة، وهؤلاء موجودون في أقطار كثيرة من بلاد الإسلام يعيشون مع أهل السنة ويجاورونهم، وإذا كان الأمر كذلك فما ضوابط التعامل مع هؤلاء؟

وقبل ذلك ننقل كلاماً جميلاً لشيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله، وهو يضع قاعدة في معاملة الخلق، فيقول: (والسعادة في معاملة الخلق أن تعاملهم لله، فترجو الله فيهم، ولا ترجوهم في الله، وتخافه فيهم، ولا تخافهم في الله، وتحسن إليهم رجاء ثواب الله، لا لمكافئتهم، وتكف عن ظلمهم خوفاً من الله، لا منهم،

كما جاء في الأثر: «ارج الله في الناس، ولا ترج الناس في الله، وخف الله في الناس، ولا تخف الناس في الله»[١].

فمعاملة الناس مبنية على معاملة الله، ومن عامل الله وراقبه وخافه، فإنه حريٌ بأن يكون عادلاً منصفاً.

وأما معاملة أهل السنة والجماعة لأهل البدعة غير المكفرة فهي تتفاوت حسب البدعة وحال المبتدع.

وفي ذلك يقول محمد عبدالهادي المصري: (وأهل السنة والجماعة لا يعاملون المستتر ببدعته كما يعاملون المظهر لها والداعي إليها، فالمظهر للبدعة والداعي إليها يتعدى ضرره إلى غيره، فيجب كفه، والإنكار عليه، ومعاقبته بما يردعه عن ذلك من هجر أو غيره، وأما المستتر ببدعته فينكر عليه سراً ويستر عليه..)[٢].

وهذا هو ما أشار إليه شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: (فأما من كان مستتراً بمعصية، أو مسراً لبدعة غير مكفرة فإن هذا لا يهجر، وإنما يهجر الداعي إلى البدعة، إذ

---

(١) نقلاً عن منهج أهل السنة والجماعة في النقد والحكم على الآخرين، ص٦٧.

(٢) معالم الانطلاقة الكبرى، ص١٥٤.

الهجر نوع من العقوبة)[١].

وكذلك قرر الإمام الشاطبي حينما قال وهو يتحدث عن المبتدعة: (إن القيام عليهم بالتثريب، أو التنكيل، أو الطرد، أو الإبعاد، أو الإنكار، هو بحسب حال البدعة في نفسها، من كونها عظيمة المفسدة في الدين أو لا، وكون صاحبها مشتهراً بها أو لا، وداعياً إليها أو لا، ومستظهراً بالأتباع أو لا، وخارجاً عن الناس أو لا، وكونه عاملاً بها على جهة الجهل أو لا)[٢].

وإنك إذا تتبعت بعض الكتب الحديثة التي تعرضت لمعاملة المبتدع تجد أن غالبها يركز على التشديد على المبتدع، وهجره، وعدم جواز الصلاة خلفه، وترك عيادته إن مرض، وعدم جواز مناكحته، من غير تفصيل، ومن غير تفريق بين البدع ودرجاتها، وعدم مراعاة أحوال المبتدع من جهل أو اشتهار أو دعوة إليها، فلزوم حال واحدة مع جميع المبتدعة ليس من الإنصاف، وليس من منهج أهل السنة والجماعة في تعاملهم مع

---

(١) مجموع الفتاوى: ١٤/ ١٧٢.
(٢) الاعتصام: ١/ ١٧٥.

المبتدعة، ولذلك لا بد من التفصيل والتفريق، وإعطاء كل ذي حق حقه، قال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾(١).

وعلى ضوء ذلك يمكن أن نعرض منهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع المبتدعة الذين لم يخرجوا عن الإسلام ببدعتهم، وهذا المنهج يقوم على جانبين:

الأول: النظر إلى أنهم مسلمون لم يخرجوا عن الإسلام، وهذا يلزم عليه حقوق شرعها الإسلام بين المسلمين.

الجانب الثاني: أنهم مبتدعون قد ضلوا في فهم الإسلام والعقيدة، وهذا يلزم عليه زجرهم وعقوبتهم.

وإليك تفصيل ذلك:

**أولاً: حقوق وجوانب للتعامل مع المبتدعة:**

لقد شرع الإسلام حقوقاً للمسلمين، تُعطى لكل مسلم، وإن كان فاسقاً أو مبتدعاً بدعة غير مكفرة، وأهم هذه الحقوق:

---

(١) سورة المائدة: الآية (٨).

**١ـ لزوم أمر المبتدع بالمعروف ونهيه عن المنكر، وإرشاده إلى الحق، وإبلاغه الحجة، وتفهيمه إياها بالحسنى والحكمة.**

فإذا أمكن إرشاده باللين والرفق فلا تستعمل الشِّدة والغلظة، قال تعالى: ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾[(١)].

وقد عمل أهل السنة والجماعة على دعوة المبتدعة وإرشادهم إلى منهج الحق والصواب، فقام الإمام أحمد بإرشاد موسى بن حزام، الذي كان ينتحل الإرجاء، فاهتدى إلى منهج أهل السنة والجماعة وذب عنها ولزمها حتى مات. . .[(٢)].

وبعث علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، عبدالله ابن عباس إلى الخوارج لدعوتهم وإقامة الحجة عليهم، قال ابن عباس، رضي الله عنهما: (فدخلت على قوم لم أر قوماً أشد اجتهاداً منهم، أيديهم كأنها ثفن الإبل، ووجوههم معلنة من آثار السجود، فدخلت فقالوا:

---

(١) سورة طه: الآية (٤٤).
(٢) انظر تهذيب التهذيب: ١٠/٣٤١.

مرحباً بك يا ابن عباس، لا تحدثوه.

وقال بعضهم: لنحدثنه.

قال: قلت: أخبروني ما تنقمون على ابن عم رسول الله ﷺ وختنه وأول من آمن به، وأصحاب رسول الله ﷺ معه؟

قالوا: ننقم عليه ثلاثاً.

فقلت: ما هن؟

قالوا: حكَّم الرجال في دين الله، وقال: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾[1]!

قال: قلت: هذه واحدة، وماذا أيضاً؟

قالوا: فإنه قاتل ولم يَسْبِ ولم يغنم، فلئن كانوا مؤمنين ما حل قتالهم، ولئن كانوا كافرين لقد حل قتالهم وسبيهم!

قال: قلت: وماذا أيضاً؟

قالوا: ومحا نفسه من أمير المؤمنين، فلئن لم يكن

---

(١) سورة الأنعام: الآية (٥٧).

أمير المؤمنين فهو أمير الكافرين!

قال: قلت: أرأيتكم إن أتيتكم من كتاب الله وسنة رسوله ما ينقض قولكم هذا أترجعون؟

قالوا: ومالنا لا نرجع؟

قال: أمَّا حكَّم الرجال في أمر الله، فإن الله قال في كتابه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ ﴾[1]، وقال في المرأة وزوجها: ﴿ وَإِنۡ خِفۡتُمۡ شِقَاقَ بَيۡنِهِمَا فَٱبۡعَثُواْ حَكَمٗا مِّنۡ أَهۡلِهِۦ وَحَكَمٗا مِّنۡ أَهۡلِهَآ ﴾[2]، وصيَّر الله ذلك إلى حكم الرجال، فناشدتكم الله أتعلمون حكم الرجال في دماء المسلمين وإصلاح ذات بينهم أفضل أو حكم أرنب ثمنه ربع درهم، وفي بضع امرأة؟

قالوا: على هذا أفضل.

قال: أخرجت من هذه؟

قالوا: نعم.

---

(١) سورة المائدة: الآية (٩٥).

(٢) سورة النساء: الآية (٣٥).

قال: فأما قولكم قاتل ولم يسب ولم يغنم، أَتَسْبُون أمكم عائشة؟ فإن قلتم نسبيها فنستحل منها ما نستحل من غيرها فقد كفرتم، وإن قلتم ليست بأمنا فقد كفرتم، فأنتم تترددون بين ضلالتين. أخرجت من هذه؟

قالوا: بلى.

قال: وأما قولكم محا نفسه من إمرة المؤمنين فأنا آتيكم بمن ترضون، إن نبي الله يوم الحديبية حين صالح أبا سفيان وسهيل بن عمرو، وقال رسول الله ﷺ: «اكتب يا علي: هذا ما صالح عليه محمد رسول الله ﷺ»، فقال أبو سفيان وسهيل بن عمرو: وما نعلم أنك رسول الله، لو نعلم أنك رسول الله ما قاتلناك. فقال: «اللهم إنك تعلم أني رسولك، امح يا علي، واكتب: هذا ما اصطلح عليه محمد بن عبدالله وأبو سفيان وسهيل بن عمرو»، ورسول الله ﷺ أفضل من علي. أخرجت من هذه؟

قالوا: اللهم نعم[(١)].

---

(١) روى هذه الحادثة الإمام أحمد في مسنده، وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح: ٢/٦٥٦-٦٥٧، ورواها الهيثمي في =

وبعد هذه المحاورة المقنعة التي استعمل فيها عبدالله بن عباس الأدلة المقنعة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وعبارات بعيدة عن الغلظة والشدة، مع حرص على هدايتهم، وكانت النتيجة أن رجع منهم ألفان، وقيل أربعة آلاف، وقيل عشرون ألفاً.

ومما يدل على هذا التعامل ما قرره الفقهاء في حالة خروج طائفة من المسلمين بتأويل محتمل، وقامت بتنصيب إمام، وامتنعت عن طاعة إمام العدل، أنَّ على الإمام أن يبعث إليهم فيسألهم: ما تنقمون؟ فإن ذكروا مظلمة أزالها عنهم، وإن لم يذكروا مظلمة بيّنة دعاهم إلى طاعته، فإن امتنعوا فإنه يدعوهم الى المناظرة، فإن امتنعوا عن المناظرة أو ناظروا وظهرت الحجة عليهم فأصروا على بغيهم يقاتلهم الإمام حتى يفيئوا إلى طاعته...[1].

---

= الزوائد: ٦/ ٢٤٠، وقال: رواه الطبراني وأحمد ببعضه ورجالهما رجال الصحيح، ورواها ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله: ٢/ ١٠٤.

(١) شرح السنة، للبغوي: ١٠/ ٢٣٥.

قلتُ: ولعل دعوتهم إلى المناظرة قبل القتال فيه تقديم للأسلوب الأسلم، لإعادتهم إلى منهج الحق والصواب، ودرء مفسدة إراقة الدماء بين المسلمين.

ومن الأمثلة أيضاً على أمر المبتدعة بالمعروف وبيان الحق لهم ما حدث من يزيد بن صهيب الفقير الذي كان يرى رأي الخوارج، فسمع جابر بن عبدالله وهو يذكر حديث الجهنميين الذي يخرجون من النار ويدخلون الجنة.

قال: فقلت: يا صاحب رسول الله، ما هذا الذي تحدثون؟ والله يقول: ﴿إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾(١)، و ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾(٢)، فما هذا الذي تقولون؟!

قال: فقال: أتقرأ القرآن؟

قال: قلت: نعم.

قال: فهل سمعت بمقام محمد ﷺ؟ يعني الذي

---

(١) سورة آل عمران: الآية: (١٩٢).

(٢) سورة السجدة: الآية (٢٠).

يبعثه الله فيه.

قلت: نعم.

قال: فإنه مقام محمد ﷺ المحمود الذي يخرج الله به من يخرج.

قال: ثم نعت وضع الصراط ومر الناس عليه.

قال: وأخاف أن لا أكون أحفظ ذلك.

قال: غير أنه زعم أن قوماً يخرجون من النار بعد أن يكونوا فيها!

قال: يعني فيخرجون كأنهم عيدان السماسم.

قال: فيدخلون نهراً من أنهار الجنة، فيغتسلون فيه، فيخرجون كأنهم القراطيس.

فرجعنا قلنا: ويحكم أترون الشيخ يكذب على رسول الله ﷺ؟!

فرجعنا، فلا والله ما خرج منا غير رجل واحد[١].

---

(١) رواه مسلم في الإيمان، باب خروج الموحدين من النار، مختصر صحيح مسلم، ص٣١.

وهكذا دأب أهل السنة والجماعة على إقامة الحجة على المبتدعة من خلال أمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر ومناظرتهم، ومن أشهر هذه المناظرات، مناظرة عبدالعزيز الكناني لبشر المريسي، ذلك أنه لما انتشر في بغداد عاصمة الخلافة العباسية القول بخلق القرآن، وعظم أمر البدعة فيها، وعلى رأسهم بشر المريسي، تحرك عبدالعزيز الكناني من بلاده مكة وتوجه إلى بغداد، لمناظرته، وإقامة الحجة عليه.

وقد أورد ابن الوزير هذه المسألة حينما قال: (فإن قيل: هل السكوت عن المبتدعة لازم، خوفاً من التفرق؟

قلنا: أما بيان بدعهم وكف شرهم على الوجه المشروع فواجب ومستحب، وأما المراء الذي يظن فيه المفسدة دون المصلحة فلا خير منه)[1].

وقد ذكر شيخ الإسلام أن أمر المبتدعة وغيرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر يحتاج إلى أدبين، قال، رحمه الله: (فعليك هنا بأدبين:

---

(١) العواصم والقواصم: ١/ ٢٢٠.

(أحدهما: أن يكون حرصك على التمسك بالسنة ظاهراً وباطناً في خاصتك وخاصة من يطيعك.

الثاني: أن تدعو الناس إلى السنة بحسب الإمكان، فإذا رأيت من يعمل هذا ولا يتركه إلا إلى شر منه، فلا تدعُ إلى ترك منكر يفعل ما هو أنكر منه، أو بترك واجب أو مندوب تركه أضر من فعل ذلك المكروه... وكثير من المنكرين لبدع العبادات والعادات تجدهم مقصرين في السنن من ذلك، أو الأمر به، ولعل حال الكثير منهم يكون أسوأ من حال من يأتي بتلك العبادات المشتملة على نوع من الكراهة)[1].

ولعل مقصود شيخ الإسلام هنا أن الذي ينهى عن البدع المتعلقة بالعبادة كالذكر الجماعي عليه أن يكون متمسكاً بالعبادات الشرعية والسنن، حتى يكون قدوة في إظهار العبادات الشرعية، أما من ينهى عن العبادات البدعية ويكون مقصراً في العبادات الشرعية، فإن هذا التقصير قد يجعل الناس يقبلون على الأول الذي يقوم

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم: ٢/٦١٦ ـ ٦١٨.

بالعبادات التي فيها بدعة مكروهة، ويتركون المنكر لتلك العبادات، لما يرونه من تقصيره في عمل السنن والعبادات الشرعية.

قلتُ: على الآمر بالمعروف والناهي عن البدع والمنكرات أن يتحلى بأخلاق الداعية من التلطف بالقول، واستعمال العبارات التي تفتح قلب المبتدع، والابتعاد عن احتقاره أو تحديه، وأن يكلمه بروح الناصح المشفق المخلص، ولا يعني ذلك المداهنة وإخفاء الحق أو تحسين الباطل أو الرضى بالبدعة، وإنما المقصود الحرص على هداية المبتدع ورجوعه عن بدعته، وهذه الثمرة لا تكون بالفظاظة والشدة، قال تعالى: ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ﴾[1]، وقال عباد بن خواص، في رسالته لأهل العلم، بعد أن بيَّن خطر البدعة، ونعى على المبتدعة وضلالهم بترك سنة الرسول ﷺ في كلام طويل: (ولا تعيبوا البدع تزيناً بعيبها، فإن فساد أهل البدع ليس بزائد في صلاحكم، ولا تعيبوها بغياً على أهلها، فإن البغي من فساد

---

(١) سورة آل عمران: الآية (١٥٩).

أنفسكم، وليس ينبغي للمطبِّب أن يداوي المرضى بما يبرئهم ويمرضه، فإنه إذا مرض اشتغل بمرضه عن مداواتهم، ولكن ينبغي أن يلتمس لنفسه الصحة ليقوى بها على علاج المرضى، فليكن أمركم فيما تنكرون على إخوانكم نظراً منكم لأنفسكم، ونصيحة منكم لربكم، وشفقة منكم على إخوانكم، وأن تكونوا مع ذلك بعيوب أنفسكم أغنى منكم بعيوب غيركم)[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وهكذا الرد على أهل البدع من الرافضة وغيرهم إن لم يقصد منه بيان الحق وهدي الخلق ورحمتهم والإحسان إليهم لم يكن عمله صالحاً)[٢].

### ٢ـ الإقرار له بالإسلام.

إذا كانت البدعة غير مكفِّرة، وإذا كان المبتدع جاهلاً أو متأولاً تأويلاً سائغاً، فقد مضى أن هؤلاء يعذرون ولا يكفرون، ويلزم على هذا الإقرار لهم

---

(١) سنن الدارمي: ١/١٢٩.

(٢) منهاج السنة النبوية: ٥/٢٣٩.

بالإسلام فهم مسلمون، وإن كانت فيهم بدعة، وهم أقرب إلى المسلمين من الكفار واليهود والنصارى، وهذا ما أشار إليه شيخ الإسلام ابن تيمية إذ يقول: (كل من كان مؤمناً بما جاء به محمد ﷺ فهو خير من كل من كفر به، وإن كان في المؤمن بذلك نوع من البدعة، سواء كانت بدعة الخوارج والشيعة والمرجئة والقدرية أو غيرهم، فإن اليهودَ والنصارى كفارٌ، كفراً معلوماً بالاضطرار من دين الإسلام، والمبتدع إذا كان يحسب أنه موافق للرسول ﷺ لا مخالف له لم يكن كافراً به، ولو قدر أنه كفر فليس كفره مثل كفر من كذّب الرسول ﷺ)[١].

ويعقب الشيخ محمد عبدالهادي المصري على ذلك بقوله: (وأهل السنة والجماعة يفرقون بين المبتدعة من أهل القبلة مهما كان حجم بدعتهم، وبين من علم كفره بالاضطرار من دين الإسلام كالمشركين، وأهل الكتاب، وهذا في الحكم الظاهر على العموم، مع علمهم أن كثيراً منهم منافقون وزنادقة في الباطن...)[٢].

---

(١) مجموع الفتاوى: ٣٥/ ٢٠١.
(٢) معالم الانطلاقة الكبرى، ص ١٤٨.

ويؤكذ شيخ الإسلام هذا المعنى فيقول: (وقد ذهب كثير من مبتدعة المسلمين من الرافضة والجهمية وغيرهم إلى بلاد الكفار، فأسلم على يديه خلق كثير..)[1].

ومن الأدلة على الإقرار للمبتدعة بالإسلام أن علي ابن أبي طالب ومن معه من الصحابة لم يكفروا الخوارج وأقروا لهم بالإسلام، وعاملوهم معاملة المسلمين.

**٣- تقديم المبتدع وتفضيله على من هو أكثر منه ضرراً ومفسدة في الدين.**

نجد أن أهل السنة والجماعة يفرقون بين البدع، من حيث خطورتها على الدين، فلا يساوون بين المبتدعة، وتجد هذه المفاضلة في كثير من كلامهم، ومن ذلك ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله، من أن أهل الكلام أقرب إلى الإسلام من الفلاسفة من عدة وجوه، وأن الجهمية شر من الخوارج، وأن الأشعرية في جنس مسائل الصفات والقدر أقرب إلى السلف والأئمة من المعتزلة.

---

(١) الفرقان بين الحق والباطل، ص٦٣-٦٤، ومجموع الفتاوى: ١٣/٩٦-٩٧.

قال في ذلك: (ويعلمون، أي أهل السنة، أن جنس المتكلمين أقرب إلى المعقول والمنقول من جنس الفلاسفة، وإن كان الفلاسفة قد يصيبون أحياناً، كما أن جنس المسلمين خير من جنس أهل الكتابين، وإن كان يوجد في أهل الكتاب من له عقل وصدق وأمانة لا توجد في كثير من المنتسبين إلى الإسلام، كما قال تعالى: ﴿ ۞ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾[1])[2].

ويقول الشيخ محمد ناصر الدين الألباني: (سياسة الولاء والبراء لا تستلزم معاداة أي فئة من الفئات الإسلامية، أو أي طائفة من الطوائف الإسلامية، ولكن يجب أن تعامل كل واحدة منها في حدود قربها أو بعدها من العقيدة الصحيحة، أو من التمسك بالإسلام الصحيح ككل، والمعاداة لا تأتي إلا في حالة اليأس من صلاحها وهدايتها، فهنا يأتي ما هو معروف بالبغض في الله، أما ابتداءً فلا ينبغي للمسلم أن يعادي أحداً من الطوائف

---

(١) سورة آل عمران: الآية (٧٥).

(٢) درء تعارض العقل والنقل: ٩/ ٢١١.

الإسلامية، ولو كانت مخالفة لعقيدته)[١].

### ٤ـ الدفاع عنهم، وإعانتهم على من يظلمهم.

وهذا حق من حقوق المسلم على أخيه، فإذا كان الإسلام ينهى ويحرم ظلم اليهود والنصارى من أهل الذمة، فمن باب أولى عدم ظلم المسلم الذي لم يخرج ببدعته من الإسلام، ونصره على من يظلمه، والدفاع عنه، وفي هذا المعنى يقول شيخ الإسلام وهو ينهى عن إيذاء المخالفين له من أهل البدعة، ويدعو إلى إكرامهم ونصرتهم: (وإني لا أحب أن يؤذى أحد من عموم المسلمين، فضلاً عن أصحابنا، بشيء أصلاً، لا باطناً ولا ظاهراً، ولا عندي عتب على أحد منهم، ولا لوم أصلاً، بل لهم عندي من الكرامة والإجلال والمحبة والتعظيم أضعاف أضعاف ما كان، كل بحسبه، ولا يخلو الرجل: إما أن يكون مجتهداً مصيباً أو مخطئاً، أو مذنباً، فالأول مشكور، والثاني مع أجره على الاجتهاد فمعفو عنه مغفور له، والثالث فالله يغفر لنا وله ولسائر

---

(١) من فتاوى الشيخ الألباني بمكة، الشريط رقم (٧).

المؤمنين. . . وتعلمون أنا جميعاً متعاونون على البر والتقوى، واجب علينا نصر بعضنا البعض أعظم مما كان وأشد. . . وأنا أحب الخير لكل المسلمين، وأريد لكل مؤمن من الخير ما أحبه لنفسي. . . وأهل القصد الصالح يشكرون على قصدهم، وأهل العمل الصالح يشكرون على عملهم، وأهل السيئات نسأل الله أن يتوب عليهم)[١].

وقد ظهر موقف الشيخ في تعامله مع أهل البدعة في زمنه، ومن ذلك أن السلطان محمد قلاوون كان مقرِّباً لشيخ الإسلام ومحباً له، فأراد السلطان أن يحج، فأخذ السلطنة الملك المظفر ركن الدين بيبرس تلميذ الصوفي نصر المنبجي، وكان نصر هذا معادياً لشيخ الإسلام، ومن أتباع ابن عربي الصوفي، وسبب العداء أن شيخ الإسلام كان يبين ضلال ابن عربي، وكان نصر المنبجي يبغضه في هذا الوجه.

فلما تولى بيبرس سعى بعض علماء المبتدعة لاستصدار فتوى بقتل شيخ الإسلام ابن تيمية، ولكن ما

---

(١) مجموع الفتاوى: ٢٨/ ٥٢_٥٧.

لبث أن عاد السلطان محمد قلاوون، واستعاد الملك من بيبرس، فقرَّب شيخ الإسلام، ثم أخرج له فتوى أولئك المبتدعة بقتله؛ لأنه كان حانقاً عليهم، قال شيخ الإسلام: (ففهمت مقصوده، وأنَّ عنده حنقاً شديداً عليهم لمَّا خلعوه وبايعوا الملك المظفر ركن الدين بيبرس، فشرعت في مدحهم والثناء عليهم وشكرهم، وأن هؤلاء لو ذهبوا لم تجد مثلهم في دولتك، أما أنا فهم في حلٍّ من حقي ومن جهتي)[1].

وكان القاضي زين الدين ابن مخلوف قاضي المالكية يقول بعد ذلك: (ما رأينا أتقى من ابن تيمية، لم نبق ممكناً في السعي فيه، ولما قدر علينا عفا عنا)[2].

ومثال آخر على تعامل شيخ الإسلام مع المبتدعة، ففي مرة اعتدى أهل البدعة على الشيخ فضربوه، ولما علم تلامذته ومحبّوه جاءوا إليه مسرعين، فأرادوا أن يثأروا للشيخ، فمنعهم الشيخ، وقال: هذا لا يحل، فقالوا: هذا شيء لا نصبر عليه، قال لهم الشيخ: إما أن

---

(١) البداية والنهاية: ١٤/ ٥٤ـ٥٥، والعقود الدرية، ص١٨٧.
(٢) العقود الدرية، ص١٨٧.

يكون الحق لي، أو لكم، أو لله، فإن كان الحق لي فهم في حل منه، وإن كان لكم فإن لم تسمعوا مني وتستفتوني فافعلوا ما شئتم، وإن كان الحق لله إنه يأخذ حقه إن شاء كما يشاء.

فقالوا له: هذا الذي فعلوه معك هو حلال لهم؟

قال: هذا الذي فعلوه قد يكونون مثابين عليه مأجورين فيه.

قالوا: فتكون أنت على الباطل وهم على الحق؟ فإذا كنت تقول أنهم مأجورون فاسمع منهم ووافقهم على قولهم.

فقال لهم: ما الأمر كما تزعمون، فإنهم قد يكونون مجتهدين مخطئين، ففعلوا ذلك باجتهادهم، والمجتهد المخطىء له أجر...[1].

ولا نستطيع أمام هذا النموذج إلا أن نعجب من سماحة شيخ الإسلام، رحمه الله، وعفوه عمن ظلمه من

---

(١) انظر المرجع السابق، ص١٨٩-١٩٠.

أهل البدعة، وانتصابه للدفاع عنهم أمام تلامذته، ولا عجب حين يتمثل شيخ الإسلام ابن تيمية بالعدل والإنصاف مع خصومه؛ لأن هذا هو منهج أهل الحق والعدل، فاللهم ارحم شيخ الإسلام، وأسبغ عليه رضوانك.

ومن مواقف أئمة أهل السنة والجماعة المشهودة في هذا المقام ما حدث من الإمام أحمد بن حنبل، رحمه الله، في عهد المتوكل حينما انجلت الفتنة وأظهر الله السنَّة، وقمع أهل البدعة، وأعز الله وليَّه، وجاءت الفرصة للإمام أحمد أن ينتقم من أحمد بن أبي دُوَاد، قال حنبل: فأخبرني أبي، قال: دخلنا إلى المعسكر، فإذا نحن بموكب عظيم مقبل، فلما حاذى بنا قالوا: هذا وصيف، وإذا بفارس مقبل، فقال لأبي عبدالله: الأمير وصيف يقرئك السلام، وقال: إن الله قد أمكنك من عدوك، يعني ابن أبي دُوَاد، وأمير المؤمنين يقبل منك، فلا تدع شيئاً إلا تكلمت به، فما رد عليه أبو عبدالله شيئاً...[١].

---

(١) انظر العواصم والقواصم: ٤/ ٣٢٧.

وهكذا يجسد لنا إمام أهل السنة التسامح والعفو، حيث أمكنه الله من عدوه، وهو رأس من رؤوس المبتدعة، طالما حرّض وأوغر صدور الخلفاء على الإمام أحمد، ولكن هو العفو والتسامح ومقابلة الإساءة بالإحسان.

### ٥ـ قبول كلام المبتدعة إن كان حقاً وموافقاً للشرع.

لقد مضت أمثلة تدل على أن أهل السنة والجماعة يقبلون الحق من كل من جاء به، وفي ذلك يقول معاذ بن جبل، رضي الله عنه: (اقبلوا الحق من كل من جاء به، وإن كان كافراً، أو فاجراً، واحذروا زيغة الحكيم، قالوا: كيف نعلم أن الكافر يقول الحق؟ قال: على الحق نور)[1].

وقال ابن تيمية، رحمه الله: (والله أمرنا ألا نقول إلا الحق، وألا نقول عليه إلا بعلم، وأمرنا بالعدل والقسط، فلا يجوز لنا إذا قال يهودي أو نصراني، فضلاً عن الرافضي، قولاً فيه حق أن نتركه أو نرده كله، بل لا

---

(١) رواه أبو داود في كتاب السنة، وأخرجه الحاكم، وصححه، ووافقه الذهبي.

نرد إلا ما فيه من الباطل دون مافيه من الحق)[١].

وقال ابن القيم، رحمه الله: (اقبل الحق ممن قاله وإن كان بغيضاً، ورد الباطل على من قاله وإن كان حبيباً)[٢].

وقرر أنه لا يردُّ كل قول من أخطأ جملة، بل لا بد من تمييز الحق من الباطل، فقال: (فلو كان كل من أخطأ أو غلط ترك جملة، وأهدرت محاسنه، لفسدت العلوم والصناعات)[٣].

وقال أيضاً: (. . . فإن كل طائفة معها حق وباطل، فالواجب موافقتهم فيما قالوه من الحق، ورد ما قالوه من الباطل، ومن فتح الله له بهذه الطريق فقد فتح له من العلم والدين كل باب، ويسر عليه من الأسباب)[٤].

ونجد أن الرسول ﷺ هو قدوتنا في هذا الأمر، حيث قبل الحق من اليهودي، حيث روت قتيلة بنت

---

(١) منهاج السنة النبوية: ٢/ ٣٤٢، تحقيق محمد رشاد سالم.
(٢) مدارج السالكين: ٣/ ٥٢٢.
(٣) المرجع السابق: ٢/ ٣٩.
(٤) طريق الهجرتين وباب السعادتين، ص٣٨٧.

صيفي الجهنية قالت: أتى حَبْر من الأحبار رسول الله ﷺ، فقال: يا محمد، نعم القوم أنتم، لولا أنكم تشركون.

فقال رسول الله ﷺ: «سبحان الله، وماذاك»؟!

قال: تقولون إذا حلفتم: والكعبة.

قالت: فأمهل رسول الله ﷺ شيئاً، ثم قال: «إنه قد قال، فمن حلف فليحلف بربِّ الكعبة».

قال: يا محمد، نعم القوم أنتم، لولا أنكم تجعلون لله نداً.

قال: «سبحان الله، وما ذاك»؟!

قال: تقولون: ما شاء الله وشئت.

قالت: فأمهل رسول الله ﷺ شيئاً، ثم قال: «إنه قد قال، فمن قال: ما شاء الله، فليفصل بينهما ثم شئت»[1].

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن من ليست لديه قدرة

---

(١) رواه الإمام أحمد: ٦/ ٣٧١-٣٧٢، والحاكم: ٤/ ٢٩٧، وصححه، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني، السلسلة الصحيحة، رقم (١٣٦).

على تمييز الحق والباطل من كلام أهل البدع ينهى عن قراءة كتبهم أو سماع مقالتهم، حتى لا يشتبه عليه الحق بالباطل والبدعة بالسنَّة، ولذلك فالمسلمون بحاجة إلى أهل العلم الراسخين، ليقوموا بتمييز الحق النافع من تلك الكتب، وإخراجه لينتفع منه المسلمون، كما فعل ابن قدامة، رحمه الله، في كتاب مختصر منهاج القاصدين.

**٦- الدعاء لهم بالهداية والرحمة، والصلاة على موتاهم.**

ويقرر شيخ الإسلام جواز الصلاة على المبتدعة ممن لا يكفر ببدعته ولا يخرج من الإسلام، فقال وهو يتحدث عن صلاة النبي ﷺ على المنافقين قبل أن ينهى: (... فكان ذلك دليلاً على أن كل من لم يعلم أنه كافر في الباطن جازت الصلاة عليه والاستغفار له، وإن كانت فيه بدعة، وإن كانت له ذنوب، وإذا ترك الإمام وأهل العلم والدين الصلاة على بعض المتظاهرين ببدعة أو فجور زجراً عنها لم يكن ذلك محرِّماً للصلاة عليه والاستغفار له)[1].

---

(١) مجموع الفتاوى: ١٢/ ٣٨٨ - ٣٨٩.

ثم استشهد بأن الإمام أحمد رغم ما لاقاه من ظلم الجهمية، القائلين بخلق القرآن، وحبسه، وتعذيبه، إلا إنه دعا للخليفة وغيره ممن ضربه، وحبسه، واستغفر لهم، وحللهم مما فعلوه به من الظلم، ولو كانوا مرتدين عن الإسلام لم يجز الاستغفار لهم، فإن الاستغفار للكفار لا يجوز بالكتاب والسنة والإجماع[١].

وحينما كتب شيخ الإسلام كتاباً إلى الشيخ نصر المنبجي فإنه أكثر فيه من الدعاء والثناء عليه، فجاء فيه: (من أحمد ابن تيمية إلى الشيخ، العارف، القدوة، السالك، أبي الفتح نصر، فتح الله على باطنه، وظاهره ما فتح به على قلوب أوليائه، ونصره على شياطين الإنس والجن في جهره وخفائه، ونهج به الطريقة المحمدية الموافقة لشريعته)، ويمضي شيخ الإسلام في الدعاء والثناء فيقول: (فالشيخ أحسن الله إليه قد جعل فيه من النور والمعرفة الذي هو أصل المحبة والإرادة...)[٢].

وكان هذا الثناء والدعاء مقدمة طيبة لبيان خطأ

---

(١) المرجع السابق: ١٢/ ٣٨٩.
(٢) مجموعة الرسائل والمسائل: ١/ ١٦٩ـ١٨٩.

الصوفية القائلين بالاتحاد والحلول، وبيان بطلان ذلك، كل ذلك في عبارة ليِّنة، وبراهين ساطعة، مبتعداً عن أساليب الإثارة، مهتدياً بقوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[١]، وبعد ذلك ختم كتابه بقوله: (وهذا الكتاب مع أني قد أطلت فيه الكلام على الشيخ، أيده الله تعالى بالإسلام، ونفع المسلمين ببركة أنفاسه، وحسن مقاصده، ونور قلبه...).

ويستنبط الشيخ محمد عبدالهادي المصري هذه القاعدة من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وكلام أهل السنة والجماعة فيقول: (أهل السنة والجماعة يدعون لأهل البدع بالهداية ما لم يعلم كفرهم)[٢].

**٧- التعاون معهم.**

والمراد هنا التعاون مع المبتدعة الذين لم يخرجوا ببدعتهم من الإسلام، وهناك ضوابط تضبط هذا التعاون حتى لا يتهاون متهاون ولا يفرط أحد، وهذه الضوابط

---

(١) سورة طه: الآية (٤٤).

(٢) معالم الانطلاقة الكبرى، ص١٤٩.

كالتالي[١]:

أ) أن يكون التعاون مع المبتدع في المجالات التي لا خلاف فيها، أي في دائرة الحق الذي يقبله الشرع والخير الذي يحبه الله من علم وجهاد ودعوة، كما قال ابن القيم، رحمه الله: (. . .فإن كل طائفة معها حق وباطل، فالواجب موافقتهم فيما قالوه من الحق ورد ما قالوه من الباطل، ومن فتح الله له هذه الطريق فقد فتح له من العلم والدين كل باب، ويسر عليه من الأسباب)[٢].

ب) مراعاة المصلحة والمفسدة عند التعاون مع المبتدعة.

فإذا كان التعاون مع المبتدع يؤدي إلى حصول مصلحة أعظم من مفسدة بدعته، أو درء مفسدة أكبر من مضرة بدعته تعيّن التعاون معه، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله: (. . . فإذا تعذر إقامة الواجبات مع العلم والجهاد وغير ذلك إلا بمن فيه بدعة مضرتها

---

(١) حقيقة البدعة وأحكامها: ٢/ ٣٧٢.

(٢) طريق الهجرتين، ص٣٨٦ـ٣٨٧.

دون مضرة ترك ذلك الواجب كان تحصيل مصلحة الواجب مع مفسدة مرجوحة معه خيراً من العكس)[١].

ج) ألا يتخذ المبتدع هذه المعاونة ذريعة لنشر بدعته، أو يؤدي إلى رجحان قوته على قوة أهل السنة والجماعة.

د) مراعاة ضوابط الهجر، الآتي ذكرها، مع ضوابط التعاون هذا.

ولا يظن ظانٌّ أن في إقرار التعامل مع المبتدعة الذين لم يخرجوا ببدعتهم من الإسلام، أن في ذلك إقرار لهم على بدعتهم أو تفضيلاً لهم، وإنما بيان لمنهج الإنصاف والعدل عند أهل السنة والجماعة، وإيضاح لهذه الطريقة الشرعية للتعامل مع أهل البدعة التي يتحقق بها الاجتماع على الحق والاتباع للشرع، مع درء البدع وإغلاق المنافذ أمامهم، وتأليف قلوب المبتدعة وبذل النصيحة لهم.

---

(١) مجموع الفتاوى: ٢٨/ ٢١٢.

## ٨ ـ الصلاة خلف المبتدع الذي لم يخرج من الإسلام ببدعته.

اتفق أهل السنة والجماعة على أن الإمام إذا كان مستوراً لم تظهر منه بدعة ولا فجور فإنه يُصلى خلفه الجمعة والجماعة، باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم من علماء المسلمين، ولا يشترطون لجواز الصلاة خلفه أن يعلم باطن حاله بل يكفي ظاهره[١]، وفي ذلك يقول شارح الطحاوية: (وليس من شرط الائتمام أن يعلم المأموم اعتقاد إمامه، ولا أن يمتحنه، فيقول: ماذا تعتقد؟ بل يُصلي خلف المستور الحال، ولو صلى خلف مبتدع يدعو إلى بدعته، أو فاسق ظاهر الفسق وهو الإمام الراتب الذي لا يمكنه الصلاة إلا خلفه كإمام الجمعة والعيدين، فإن المأموم يصلي خلفه عند عامة السلف والخلف)[٢].

وممن ذهب إلى هذا الشافعي وأبو حنيفة وأحمد،

---

(١) المرجع السابق: ٣/ ٢٨٠.
(٢) شرح العقيدة الطحاوية، ص٤٢٢.

بل يقرر شيخ الإسلام ابن تيمية أنَّ ترك صلاة الجمعة والجماعة خلف المبتدع الذي لا يوجد غيره خطأ، وتفويت ذلك جهل وضلال، ومن فعل ذلك يكون كمن رد بدعة ببدعة أخرى. . .[(١)].

ودليل ذلك أنَّ الصحابة، رضوان الله عليهم، صلّوا خلف الأئمة الفجار والظلمة والمبتدعة، فقد صلى عبدالله بن مسعود خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط وكان يشرب الخمر، وكان عبدالله بن عمر وغيره يصلي مع الحشوية، وهم طائفة من الجهمية الخوارج، زمن ابن الزبير، وهم يقتتلون، فقيل له: أتصلي مع هؤلاء وبعضهم يقتل بعضاً؟ فقال: من قال: حي الصلاة أجبته، ومن قال حي على قتل أخيك المسلم وأخذ ماله قلت: لا. رواه أبو سعيد[(٢)].

وقرر شيخ الإسلام ابن تيمية أن الذي يصلي خلف الفاجر والمبتدع لا يعيد صلاته، فقال: (حتى أن

---

(١) انظر مجموع الفتاوى: ٣/ ٢٨٠ ـ ٢٨٦، وقاعدة أهل السنة والجماعة في رحمة أهل البدع والمعاصي، ص ٩ ـ ١٢.
(٢) انظر البدعة والمصالح المرسلة، ص٢٣٣.

المصلي الجمعة خلف الفاجر اختلف الناس في إعادته للصلاة، وكرهها أكثرهم، حتى قال أحمد بن حنبل - في رواية عبدوس: من أعادها فهو مبتدع، وهذا أظهر القولين؛ لأن الصحابة لم يكونوا يعيدون الصلاة إذا صلوا خلف أهل الفجور والبدع)[١].

ويبين أن النهي عن الصلاة خلف أهل البدع إنما هو من باب الهجر والعقوبة لهم، وليس لبطلان الصلاة نفسها، قال، رحمه الله: (وكذلك تنازع الفقهاء في الصلاة خلف أهل الأهواء والفجور: منهم من أطلق الإذن، ومنهم من أطلق المنع، والتحقيق أن الصلاة خلفهم لا يُنهى عنها لبطلان صلاتهم في نفسها، ولكن لأنه إذا أظهروا المنكر استحقوا أن يهجروا وأن لا يقدموا في الصلاة على المسلمين)[٢].

وقال ابن أبي العز الحنفي: (والفاسق والمبتدع صلاته في نفسها صحيحة، فإذا صلى المأموم خلفه لم تبطل صلاته، لكن إنما كُره الصلاة خلفه لأن الأمر

---

(١) مجموعة الرسائل والمسائل: ٥/ ٣٨١.

(٢) منهاج السنة النبوية: ١/ ٦٣.

بالمعروف والنهي عن المنكر واجب)[١].

### ٩- أخذ العلم والرواية عنهم.

اختلف أهل السنة والجماعة في الرواية عن المبتدع:

أ) فمنهم من رد الرواية عنهم مطلقاً، مبالغة في الإعراض عنهم، وتوهين شأنهم، ومن هؤلاء عبدالله بن المبارك، وسفيان الثوري، وكان، رحمه الله، شديداً على أهل البدع، ومن ذلك أنه امتنع عن حضور جنازة عمر بن ذر؛ لأنه كان يتهمه بالإرجاء.

ب) ومنهم من أجاز الرواية عن المبتدع إلا من استباح الكذب منهم كالخطَّابية من الشيعة، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (والبدع متنوعة، فالخوارج مع أنهم مارقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، ليسوا ممن يتعمد الكذب، بل هم معروفون بالصدق حتى يقال: إن حديثهم من أصح الحديث، لكنهم جهلوا وضلوا في بدعتهم، ولم تكن بدعتهم عن زندقة وإلحاد، وأمَّا الرافضة فأصل بدعتهم عن زندقة

---

(١) العقيدة الطحاوية، ص٤٢٢-٤٢٣.

وإلحاد، وتعمّد الكذب كثير فيهم)[١].

ج) ومنهم من فرق بين الداعي إلى البدعة وغير الداعي، ومن هؤلاء الإمام أحمد بن حنبل وابن معين، حيث ضعَّف ابن معين عمرو بن عبيد فسئل: كان يكذب؟ قال: كان داعية إلى دينه، فقيل له: لم وثَّقت قتادة وابن أبي عروبة وسلام بن مسكين؟ قال: كانوا يصدقون في حديثهم، ولم يكونوا يدعون إلى بدعة[٢].

وقال يزيد بن هارون: (يكتب عن كل صاحب بدعة إذا لم يكن داعية إلا الرافضة، فإنهم يكذبون)[٣].

د) ومنهم من فرق بين أنواع البدع، فهناك بدع مكفِّرة وغير مكفِّرة، ومنها ما هو بمنزلة الصغائر وما هو بمنزلة الكبائر، ومن هؤلاء ابن حجر العسقلاني حيث يقول: (فالتشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان، وأن علياً كان مصيباً في حروبه، وربما

---

(١) انظر ميزان الاعتدال: ١/ ٣٦٣، ومقدمة فتح الباري، ص٤٣٠.
(٢) منهاج السنة النبوية: ١/ ٦٧ـ ٦٨.
(٣) ميزان الاعتدال.

اعتقد بعضهم أن علياً أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ، وإذا كان معتقداً ذلك ديناً فلا ترد روايته بهذا، ولا سيما إذا كان غير داعية، وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض، فلا تقبل رواية الرافضي الغالي، ولا كلامه)[١].

ويقرر جمال الدين القاسمي، رحمه الله، أن الذي دعا أهل الحديث إلى قبول الرواية عن المبتدعة إنما هو الحرص على عدم فوات الخير والعلم الذي عندهم، فكان أشهر من روى عن المبتدعة الإمام البخاري، رحمه الله، حيث روى عن كل صدوق ثبت من أي فرقة كان، وحتى لو كان داعية إلى بدعته، كعمر بن حطان، وداود بن الحصين، وكذلك الإمام مسلم فقد ملأ صحيحه من الرواية عن الشيعة[٢].

قلت: ولعله روى عن أهل التشيع في عرف المتقدمين، كما ذكر ابن حجر فيما تقدم.

---

(١) التهذيب: ١/ ٩٣.
(٢) انظر الجرح والتعديل، ص٣١.

وقال الإمام أحمد، رحمه الله: (لو تركنا الرواية عن القدرية لتركناها عن أكثر أهل البصرة)[١].

ويعلق ابن تيمية على كلام الإمام أحمد، فيقول: (وكذلك لما كثر القدر في أهل البصرة، فلو ترك رواية الحديث عنهم لاندرس العلم والسنن والآثار المحفوظة فيهم.

فإذا تعذر إقامة الواجبات من العلم والجهاد وغير ذلك إلا بمن فيه بدعة مضرتها دون ترك ذلك الواجب كان تحصيل مصلحة الواجب مع مفسدة مرجوحة معه خيراً من العكس)[٢].

قلت: وهذا كلام من استنارت بصيرته، واتسع علمه، وظهر فقهه، فالمسألة تقوم على الموازنة بين المصالح والمفاسد.

ومن ضوابط أخذ الرواية والعلم عن المبتدع ألا

---

(١) مجموع الفتاوى: ٢٨/ ٢١٢.
(٢) المرجع السابق: ٢٨/ ٢١٢ ـ ٢١٣.

يُعتد به في بدعته، وإنما يستفاد من علمه وروايته، كما قال الذهبي: (ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعلم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه، وورعه، واتّباعه، يُغفر له زلله، ولا نضلله ونطرحه وننسى محاسنه، نعم ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك)[1].

### ١٠ـ شهادة أهل البدعة.

وجعل شيخ الإسلام شهادة المبتدعة كالرواية عنهم، وذكر الخلاف فيها فقال: (وردّ شهادة من عرف بالكذب متفق عليه بين الفقهاء، وتنازعوا في شهادة سآئر أهل الأهواء: هل تقبل مطلقاً أو ترد مطلقاً؟ أو ترد شهادة الداعية إلى البدع؟

وهذا القول الثالث هو الغالب على أهل الحديث، لا يرون الرواية عن الداعية إلى البدع ولا شهادته).

وذكر ابن القيم تفصيلاً لهذه المسألة فقال: (وأما

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٥/ ٢٧٩.

أهل البدع الموافقون أهل الإسلام ولكنهم مخالفون في بعض الأصول كالرافضة والقدرية والجهمية وغلاة المرجئة فهؤلاء أقسام:

أحدها: الجاهل المقلد الذي لا بصيرة له، فهذا لا يكفر، ولا يفسق، ولا ترد شهادته إذا لم يكن قادراً على تعلم الهدى.

القسم الثاني: المتمكن من السؤال وطلب الهداية ومعرفة الحق، ولكن يترك ذلك اشتغالاً بدنياه ورئاسته، فهذا مفرط مستحق للوعيد، فإن غلب ما فيه من البدع والهوى على ما فيه من السنة والهدى ردت شهادته، وإلا قبلت.

القسم الثالث: أن يسأل، ويتبين له الهدى، ويتركه تقليداً وبغضاً، أو معاداة لأصحابه، فهذا أقل درجاته أن يكون فاسقاً، وتكفيره محل اجتهاد وتفصيل، فإن كان معلناً داعية ردت شهادته وفتاويه مع القدرة على ذلك، ولم تقبل له شهادة ولا فتوى ولا حكم إلا عند الضرر، كحال غلبة هؤلاء واستيلائهم، وكون القضاة والمفتين والشهود منهم، ففي رد شهادتهم آنذاك فساد كثير، ولا

يمكن فيقبل للضرورة)[١].

### ١١ـ الجهاد مع الإمام المبتدع والاستعانة بالمبتدعة.

لقد قرر أهل السنة والجماعة طاعة الإمام وعدم الخروج عليه، حتى لو كان فاسقاً أو جائراً، وبمضي الجهاد والحج معه، قال الطحاوي: (والحج والجهاد ماضيان مع أولي الأمر من المسلمين، برهم وفاجرهم إلى قيام الساعة، لا يبطلها شيء ولا ينقضهما)[٢].

واستدلوا على ذلك بعدة أحاديث منها:

١ـ حديث عبادة بن الصامت، رضي الله عنه، وجاء فيه: «وألا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفراً بواحاً، عندكم من الله فيه برهان»[٣].

قال النووي: (ومعنى الحديث لا تنازعوا ولاة الأمور في ولايتهم، ولا تعترضوا عليهم، إلا أن تروا منكراً محققاً تعلمونه من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأنكروه عليهم،

---

(١) الطرق الحكيمة في السياسات الشرعية، ص١٥٥ـ١٥٦.

(٢) شرح الطحاوية، ص٤٣٧.

(٣) رواه مسلم، انظر صحيح مسلم بشرح النووي: ٢٢٨/١٢.

وقولوا بالحق حيث ما كنتم، وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقة ظالمين)(١).

٢ـ حديث عوف بن مالك أن رسول الله ﷺ قال:

«خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، ويصلون عليكم وتصلون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم».

قيل: يا رسول الله، أفلا ننابذهم بالسيف؟

قال: «لا ما أقاموا فيكم الصلاة، فإذا رأيتم من ولاتكم شيئاً تكرهونه فاكرهوا عمله، ولا تنزعوا يداً من طاعة»(٢).

والإمام المبتدع اختلف فيه: فذهب بعض العلماء إلى جواز الخروج عليه، قال القاضي عياض: (فلو طرأ عليه كفر وتغييرٌ للشرع أو بدعة خرج عن حكم الولاية، وسقطت طاعته، ووجب على المسلمين القيام عليه،

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي: ١٢/ ٢٢٩.
(٢) رواه مسلم، كتاب الإمارة، باب خيار الأئمة وشرارهم: ٣/ ١٤٨١.

وخلعه، ونصب إمام عادل)[1].

وهذا الخلع مشروط بالقدرة على ذلك، فإذا كانوا عاجزين لم يجب، وذهب بعض العلماء إلى أنه لا يخرج على الإمام المبتدع، ولا يخلع، إلا إذا دعى إلى بدعة تؤدي إلى صريح الكفر.

وقد أوضح ابن حجر هذه المسألة في مناقشته لابن التين الذي نقل الإجماع على الخروج على الإمام إذا دعى إلى كفر أو بدعة، قال، رحمه الله: (وما ادّعاه من الإجماع على القيام فيما إذا دعى الخليفة إلى البدعة مردود، إلا إن حُمل على بدعة تؤدي إلى صريح الكفر، وإلا فقد دعى المأمون والمعتصم والواثق إلى بدعة القول بخلق القرآن، وعاقبوا العلماء من أجلها بالقتل والضرب والحبس وأنواع الإهانة، ولم يقل أحد بوجوب الخروج عليهم بسبب ذلك، ودام الأمر بضع عشرة سنة حتى ولي المتوكل الخلافة فأبطل المحنة وأمر بإظهار السنة)[2].

ومما يؤيد ذلك ما ذكر ابن الجوزي في مناقب

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي: ٢٢٩/١٢.
(٢) فتح الباري: ١١٦/١٣.

الإمام أحمد بأن المعتصم قال للإمام أحمد: (ويحك أجبني، ما أعرفك؟ ألم تكن تأتينا؟ فقال عبدالرحمن بن إسحاق للمعتصم: إنه يعرفك منذ ثلاثين سنة، ويرى طاعتك، والجهاد، والحج معكم..)[١].

وقد بين شيخ الإسلام أن منهج أهل السنة والجماعة في الجهاد مع الأئمة الفجار هو الطريق الوسط بين منهج الخوارج والمرجئة فقال: (...إن الطريقة الوسطى التي هي دين الإسلام المحض جهاد من يستحق الجهاد...، مع كل أمير وطائفة هي أولى بالإسلام منهم، إذا لم يمكن جهادهم إلا كذلك، واجتناب إعانة الطائفة التي يغزو معها على شيء من معاصي الله، بل يطيعه في طاعة الله، ولا يطيعهم في معصية؛ إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق)[٢].

وتأمل قوله: (مع كل أمير وطائفة هي أولى بالإسلام منهم)، مما يدل على أن المسلم يجاهد مع

---

(١) مناقب الإمام أحمد، ص٣٢٣.
(٢) مجموع الفتاوى: ٢٨/٥٠٨.

الطائفة الأقرب إلى الإسلام والحق، وإن كان فيها نقص أو بدعة، حيث أن البدع تتفاوت كما سبق تقريره.

## حكم استعانة أهل السنة والجماعة بالمبتدعة في قتال الكفار:

ذكر الدكتور عبدالله الطريقي هذه المسألة، ونقل خلاف العلماء في ذلك: فمنهم من يجيز ذلك، ومنهم من يمنعه، ثم بين أن المسألة فيها تفصيل، وذلك أن المبتدع لا يخلو من حالات:

* إما أن يكون فرداً، أو أفراداً قليلين، أو جماعة ذات شوكة.

* وإما أن يكون مقلداً، أو إماماً في البدعة.

* والبدعة إما أن تكون كفرية، أو غير كفرية.

ولكل حالة حكمها، فإذا كان المبتدع فرداً فهذا لا يكون له أثر في الجيش إلا إذا كان قائداً أو مستشاراً، وإذا كان المبتدعة جماعة كثيرة فإنها تؤثر في الجيش وفي مسار المعركة.

ثم قال: (وقصارى القول: أن المبتدع إذا كان مستتراً ببدعته ولم تكن بدعته كفراً فالصواب جواز الاستعانة به في قتال الكفار، وفي قتال البغاة مطلقاً، وإن كان داعية إلى بدعة فلا ينبغي أن يستعان به إلا عند الحاجة الماسة، كأن يحتاج إلى رأيه أو قوته وبأسه، بشرط أن يؤمن ضرره)(١).

## ١٢ـ توليتهم الوظائف في الدولة الإسلامية.

لم يبحث هذه المسألة إلا قلة من العلماء، وممن تعرَّض إليها أبو الحسن الماوردي في الشروط التي تشترط في وزير التنفيذ فقال: (ألا يكون من أهل الأهواء، فيخرجه الهوى من الحق إلى الباطل، ويتدلس عليه المحق من المبطل..)(٢).

وذكر الشاطبي أن المبتدعة لا يُنَصَّبُون في مناصب العدالة من إمامة وخطابة، ولا يكونون ولاة ولا قضاة...(٣).

---

(١) الاستعانة بغير المسلمين في الفقه الإسلامي، ص٤٠٠ ـ ٤٠٢.
(٢) الأحكام السلطانية، ص ٢٦.
(٣) انظر الاعتصام: ١/ ١٧٦.

وقال البهوتي: (ويحرم أن يستعين مسلم بالرافضة في شيء من أمور المسلمين، من غزو وعمالة وكفاية، وغير ذلك؛ لأنه أعظم ضرراً، لكونهم دعاة)[١].

وقد ذكر الدكتور عبدالله الطريقي هذه الأقوال، ثم بين أن تلك الأقوال مجملة تحتاج إلى تفصيل من ناحيتين:

الأولى: من ناحية المبتدع وحقيقة بدعته.

الثانية: من ناحية الوظيفة وطبيعتها.

فأما الأولى: فينظر في البدعة، حيث أن البدع متفاوتة، فمنها العظيم، ومنها دون ذلك.

وأما الثانية: وهي النظر إلى طبيعة الوظيفة، فالوظائف رتب كثيرة لا حصر لها، فمنها الوظائف الدينية كالحسبة... إلخ، ومنها الوظائف الدنيوية، وهي درجات كثيرة.

ثم قال: (المبتدع بدعة جزئية إذا كان غير داعية فلا أرى بدعته مانعة من توليته مطلقاً، غير أنه لا ينبغي توليته

---

(١) كشاف القناع: ٣/ ٦٣.

إلا عند الحاجة، وأما المبتدع بدعة كلية: فإن كان داعية إليها لم يجز توليته الوظائف العامة مطلقاً، وأما الوظائف العادية فيجوز عند الحاجة إذا أمن شره، فإن لم يكن داعية جازت توليته عند الحاجة)[١].

وهذا إذا لم تكن البدعة مكفرة، أما إذا كانت بدعته مكفرة فلا يجوز توليته، وعلى ولي أمر المسلمين أن يوازن بين المصالح والمفاسد في تولية المبتدع، فإن كان يترتب على توليته تقوية أهل البدعة وإذلال أهل السنة فلا ينبغي حينئذ توليتهم.

## ثانياً: زجر المبتدعة وعقوبتهم:

وهذا الجانب الثاني في النظر إلى المبتدعة[٢]، وهو ينبني على ضلال المبتدعة وانحرافهم عن الحق، فحماية للحق ودرءاً للباطل وردعاً لأهله قرر أهل السنة والجماعة عقوبات للمبتدعة تتدرج من الهجر والتعزير إلى القتل.

ولا بد هنا من بيان أمر هام وهو أن زجر المبتدعة

---

(١) الاستعانة بغير المسلمين في الفقه الإسلامي، ص ٤٠٦ ـ ٤٠٧.
(٢) ورد ذكر الجانب الأول ص ١٨٤.

وعقوبتهم تختلف باختلاف أحواله، فيختلف ذلك في حال قوتهم عن حال ضعفهم، أو حال إظهارهم للبدعة أو إسرارهم بها، وفي حال وجود مصلحة في زجرهم أو عدمها، وإليك تفصيل ذلك:

**أ) هجر المبتدع:**

ويراد بالهجر الإعراض عن المبتدع وعدم مجالسته، وترك مكالمته، وعدم السلام عليه، وترك الدخول عليه.

والأصل في مشروعيته أمر الرسول ﷺ بهجر الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك، وكذلك ورد في كلام السلف ما يدل على ذلك، ومن ذلك:

قال ابن عباس رضي الله عنهما: (لا يُجالَس أهل الأهواء، فإن مجالستهم ممرضة للقلوب)[1].

وقال أبو قلابة: (لا تُجالسوا أهل الأهواء، فإني لا آمن عليكم أن يغمسوكم في ضلالتهم، أو يلبسوا عليكم بعض ما تعرفون)[2].

---

(١) الشريعة، للآجري، ص ٦١.
(٢) المرجع السابق، ص٦٢.

ودخل مبتدع على جندب بن عبدالله البجلي، فسأله عن آية من القرآن، فقال جندب: (أحرِّج عليك إن كنت مسلماً لما قمت)[١].

وقال يحيى بن أبي كثير: (إذا لقيت صاحب بدعة في طريق فخذ في غيره)[٢].

ومما ينبه عليه في هذا المجال أن هجر المبتدع إنما هو من باب القرب والعبادات، ولذا فلا بد من شرطي القبول، وهما:

١ـ الإخلاص:

وهو ميزان الأعمال في باطنها، فلا بد أن يقصد الهاجر للمبتدع النصيحة لله ولكتابه ولرسوله وللمسلمين، وأن يقصد سد باب البدعة، وزجر صاحبها ليعود إلى السنة، من غير أن يلتبس ذلك بمقاصد أخرى، حيث يدخل حظ النفس والهوى.

---

(١) الإيمان، لابن أبي شيبة، ص٨٣.
(٢) اللالكائي: ١/ ١٣٧.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله: (وإذا عرف هذا فالهجرة الشرعية من الأعمال التي أمر الله بها ورسوله، فالطاعة لا بد أن تكون خالصة لله، وأن تكون موافقة لأمره، فمن هجر لهوى نفسه أو هجر هجراً غير مأمور به كان خارجاً عن هذا)[١].

**٢ـ المتابعة، وهي ميزان الأعمال في ظاهرها.**

وهجر المبتدع له ضوابط تقوم على قاعدة رعاية المصالح ودرء المفاسد، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (وهذا الهجر يختلف باختلاف الهاجرين في قوتهم وضعفهم، وقلتهم وكثرتهم، فإن المقصود به زجر المهجور وتأديبه ورجوع العامة عن مثل حاله، فإن كانت المصلحة في ذلك راجحة على مصلحته لم يشرع الهجر، بل يكون التأليف لبعض الناس أنفع من الهجر. . .) إلى أن قال: (ولهذا كان يفرق بين الأماكن التي كثرت فيها البدع، كما كثر القدر في البصرة، والتنجيم في خراسان، والتشيع بالكوفة، وبين ما ليس

(١) مجموع الفتاوى: ٢٨/ ٢٠٧.

كذلك، ويُفرَّق بين الأئمة المطاعين وغيرهم، وإذا عرف مقصود الشريعة سلك في حصوله أوصل الطرق إليه)[١].

وقال، رحمه الله، في موضع آخر: (وعقوبة الظالم وتعزيره مشروطة بالقدرة، فلهذا اختلف حكم الشرع في نوعي الهجرتين بين القادر والعاجز، وبين قلة نوع الظالم المبتدع وكثرته، وقوته وضعفه)[٢].

وأكد الشيخ بكر أبو زيد على هذا في كتابه هجر المبتدع فقال: (فإذا كانت الغلبة والظهور لأهل السنة كانت مشروعية هجر المبتدع قائمة على أصلها، وإن كانت القوة والكثرة للمبتدعة، ولا حول ولا قوة إلا بالله، فلا المبتدع ولا غيره يرتدع بالهجر، ولا يحصل المقصود الشرعي لم يشرع الهجر، وكان مسلك التأليف خشية زيادة الشر)[٣].

ومما يدل على ذلك أن الإمام أحمد في محنته كان

---

(١) مجموع الفتاوى: ٢٨/ ٢٠٦ـ٢٠٧.
(٢) المرجع السابق: ٢٨/ ٢١١ـ٢١٢.
(٣) هجر المبتدع، ص٤٥.

يعامل المبتدعة بالدفع بالتي هي أحسن ومخاطبتهم بالحجج؛ لأن القوة والسلطان كانت بيدهم. . .»[١].

(وحتى يتحقق السبب الموجب للهجر لا بد من التأكد من عدة أمور:

١ـ التأكد والتثبت من وجود البدعة، فلا يكتفى بالشائع والمنقول عن فلان، بل لا بد من التثبت بسماع قوله أو رؤية فعلته أو كتابته.

٢ـ أن تكون البدعة مما اتفق على بدعيتها، فلا يهجر في المسائل التي اختلفت آراء العلماء في بدعيتها.

٣ـ بلوغ الحجة للمبتدع، وفهمها، وزوال مانع الجهل، وارتفاع الشبهة، وانقشاع الغفلة)[٢].

**ومن ضوابط هجر المبتدع:**

١ـ مراعاة حال المبتدع، من حيث الدعوة إلى بدعته أو عدمها، ومن حيث إظهارها والاستتار بها،

---

(١) مجموع الفتاوى: ٢٨/ ٢١٠.
(٢) انظر حقيقة البدعة وأحكامها: ٢/ ٣٤٠.

ومن حيث الجهل والتقليد، ومن حيث الإصرار وعدمه.

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (فلهذا ونحوه رأى المسلمون أن يهجروا من ظهرت عليه علامات الزيغ من المظهرين للبدع الداعين إليها، والمظهرين للكبائر، فأما من كان مستتراً بمعصيته أو مسراً لبدعة غير مكفرة فإن هذا لا يهجر، وإنما يهجر الداعي إلى البدعة، إذ الهجر نوع من العقوبة، وإنما يعاقب من أظهر المعصية قولاً وعملاً)[1].

٢ـ مراعاة درجة البدعة ومراتبها كما مر.

فالبدع ليست على مرتبة واحدة، فمنها ما هو كفر، ومنها ما هو بمنزلة الكبائر، قال الشاطبي، رحمه الله: (إن القيام عليهم بالتثريب أو الطرد أو الإبعاد أو الإنكار هو بحسب حال البدعة في نفسها من كونها عظيمة المفسدة في الدين أم لا، وكون صاحبها مستتراً بها، وداعياً إليها أو لا، ومستظهراً بالأتباع وخارجاً عن الناس أو لا، وكونه عاملاً على جهة الجهل أو لا . . .)[2].

---

(١) مجموع الفتاوى: ٢٤/ ١٧٤ـ١٧٥.

(٢) الاعتصام: ١/ ١٧٥.

ويقول الشيخ محمد بن صالح العثيمين: (أما هجرهم فهذا يترتب على البدعة، فإذا كانت البدعة مكفرة وجب هجره، وإذا كانت دون ذلك فإننا نتوقف في هجره إن كان في هجره مصلحة فعلناه، وإن لم يكن فيه مصلحة اجتنبناه، وذلك أن الأصل في المؤمن تحريم هجره؛ لقول النبي ﷺ: «لا يحل لرجل مؤمن أن يهجر أخاه فوق ثلاث»، فكل مؤمن وإن كان فاسقاً فإنه يحرم هجره ما لم يكن في الهجر مصلحة، فإذا كان في الهجر مصلحة هجرناه لأن الهجر حينئذ دواء، أما إذا لم يكن فيه مصلحة، أو كان فيه زيادة في المعصية والعتو فإن ما لا مصلحة فيه تركه هو المصلحة)[1].

وهذا شيخ الإسلام يخطىء الذي فهموا أن الهجر عام في جميع الأحوال فيقول: (.. فإن أقواماً جعلوا ذلك عاماً، فاستعملوا من الهجر والإنكار ما لم يؤمروا به، فلا يجب ولا يستحب، وربما تركوا به واجبات أو مستحبات، وفعلوا به محرمات)[2].

---

(١) المجموع الثمين: ١/ ٣٠/ ٣١.
(٢) مجموع الفتاوى: ٢٨/ ٢١٣.

أي ربما أدى هجرهم للمبتدعة إلى ترك صلاة الجماعة خلفهم وترك الجهاد تحت رايتهم، وربما أدى هجرهم إلى أمر محرَّم، كإيقاد الفتنة، وإراقة الدماء، وإضاعة الأموال.

وكذلك لا ينسى شيخ الإسلام التاركين والمتهاونين في عقوبة الهجر مع وجود دواعيها وضوابطها، فقال: (وآخرون أعرضوا عن ذلك بالكلية فلم يهجروا ما أمروا بهجره من السيئات البدعية، بل تركوها ترك المعرض لا ترك المنهي الكاره، وقد يتركونها ترك المنهي الكاره، ولا ينهون عنها غيرهم، ولا يعاقبون بالهجرة ونحوها من يستحق العقوبة)[١].

ومن هنا يتضح لنا أن الهجر لا بد أن يكون على علم وفقه وبصيرة يستطيع المسلم معها أن يهجر إذا ما شرع الهجر، وأن يؤلف القلوب إذا لم يشرع الهجر ولم تكن فيه مصلحة.

ب) قتل المبتدع[٢]:

---

(١) المرجع السابق: ٢٨/ ٢١٣.
(٢) سبق في صفحة ٢٢٩ ذكر الفقرة (أ).

وعقوبة القتل للمبتدع تعد من باب التعزير، وهي لا توقع إلا بوجود ضوابط هي:

١ـ أن يكون المبتدع داعياً إلى بدعته غير مستتر بها.

٢ـ أن يقرر قتله والي المسلمين، وليس لأحد أن يفتات عليه في ذلك.

٣ـ أن تكون بدعته غليظة كبدعة الحرورية والرافضة.

٤ـ ألا يُقتل إلا إذا لم يندفع فساده إلا بالقتل، أما إذا اندفع بما دون القتل فلا يقتل.

٥ـ ألا يؤدي إلى فتنة عظيمة، وأن يكون في قتله مصلحة راجحة.

٦ـ ألا يقتل حتى يستتاب ويبين له الحق...[1].

ومن الأدلة على قتل المبتدع ما حصل لغيلان الدمشقي حين تكلم في القدر، وجاهر بذلك داعياً إليه، فنهاه عمر ابن عبدالعزيز، فأظهر أنه انتهى، ثم تكلم لما كانت خلافة

---

(١) مجموع الفتاوى: ١٠٨/٢٨ ـ ١٠٩، ٤٩٩ ـ ٥٠٠. وكذلك حقيقة البدعة وأحكامها: ٣٢٩/٢ ـ ٣٣٠.

هشام بن عبدالملك فأظهر بدعته مرة أخرى، فأمر هشام الإمام الأوزاعي بمناظرته، فناظره الأوزاعي حتى انقطعت حجته، فأفتى الأوزاعي بقتله، فقتله هشام، وكذلك قتل خالد بن عبدالله القسري الجعد بن درهم...[١].

هذا في الواحد المقدور عليه، وأما قتل جماعة الابتداع فمشروع أيضاً، ودليله ما رواه البخاري عن علي، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «يأتي في آخر الزمان قوم، حدثاء الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرميَّة، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة»[٢].

وقد قاتل علي، رضي الله عنه، الخوارج، وهذا ليس خاصاً بالخوارج، بل يدخل في أهل الأهواء الخارجين على جماعة المسلمين.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: ٧/ ١٧٢-١٧٣. والعقد الفريد: ٢/ ٣٧٩-٣٨٠.

(٢) أخرجه البخاري، في كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، الحديث (٣٦١١)، الفتح: ٦/ ٦١٨.

# الفصل الخامس
# دعوة المبتدع وتوبته

* هل يمكن تغيير البدع والتأثير على المبتدعة؟

* هل يمكن أن يتوب المبتدع عن بدعته؟

حصل بين العلماء خلاف في مسألة توبة المبتدع، وسبب هذا الخلاف هو التعارض بين أدلة قررت أن لا توبة للمبتدع، وبين الواقع، حيث نقلت توبة كثير من المبتدعة ورجوعهم إلى مذهب أهل السنة والجماعة.

**الأدلة والآثار التي يحتج بها على امتناع التوبة عن المبتدع:**

١ـ عن أنس، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله احتجز التوبة عن صاحب كل بدعة»[1].

---

(١) رواه الهيثمي في مجمع الزوائد بإسناد صحيح: ١٠/١٨٩، =

٢ـ عن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «أبى الله أن يقبل عمل صاحب بدعة حتى يدع بدعته»[١].

٣ـ عن عمر بن الخطاب أن رسول الله ﷺ قال لعائشة: «يا عائشة، إن الذين فارقوا دينهم وكانوا شيعاً: إنهم أصحاب البدع والأهواء والضلالة من هذه الأمة، يا عائشة، إن لكل ذنب توبة غير أصحاب الأهواء والبدع ليس لهم توبة، أنا منهم بريء وهم مني براء»[٢].

وهناك آثار كثيرة تقرر عدم قبول توبة المبتدع، منها قول الحسن البصري: (لا يقبل الله من صاحب البدعة شيئاً)[٣].

---

= وقال الطبراني في الأوسط: ورجاله رجال الصحيح غير هارون بن موسى الغروي، وهو ثقة، وصححه الألباني في السلسلة: ٤/ ١٥٤.

(١) رواه ابن ماجه، باب اجتناب البدع والجدل: ١/ ١٩، بإسناد ضعيف.

(٢) رواه ابن أبي عاصم في السنة: ١/ ٨، وفيه بقية ومجالد بن سعيد، وكلاهما ضعيف.

(٣) رواه اللالكائي: ١/ ١٣٩، ومن أراد الاستزادة فليرجع إلى =

وإن المتأمل لهذه الأحاديث يجد أنه لم يصح منها إلا حديثان، وهما:

قوله ﷺ: «إن الله احتجز التوبة عن صاحب كل بدعة حتى يدع بدعته».

وحديث: «يخرج ناس قبل الشرق، يقرأون القرآن، لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، ثم لا يعودون فيه حتى يعود السهم إلى فُوقِهِ[(١)]، قيل: ما سيماهم؟ قال: سيماهم التحليق، أو قال، التَّسبيدُ[(٢)]»[(٣)].

وقد ذكر الشيخ سعيد الغامدي مناقشة لهذين الحديثين[(٤)] ملخصها ما يلي:

---

= كتاب حقيقة البدعة، حيث أورد كثيراً منها: ٢/ ٣٨٨ـ٣٩٢.

(١) هو شق رأس السهم حيث يوضع وتر النبل.

(٢) التسبيد: هو الحلق واستئصال الشعر، أو هو ترك تدهين الشعر وتغسيله.

(٣) رواه البخاري، كتاب التوحيد، باب قراءة الفاجر والمنافق: ١٣/ ٥٤٥.

(٤) حقيقة البدعة وأحكامها: ٢/ ٣٩٢.

أ) أن الحديث الأول من نصوص الوعيد التي لا تفسر عند أهل السنة لتبقى هيبة الزجر عن الابتداع.

ب) أن يحمل الحديث الأول على أن المبتدع الذي ترك سنة رسول الله ﷺ يستحق أن لا يهديه الله هداية التوفيق والقبول، وأن لا يُيسره لطريق التوبة، وهذا ما ذكره الإمام أحمد حينما سئل عن هذا الحديث: «إن الله احتجز التوبة عن كل صاحب بدعة»، وحجز التوبة أيش معناها؟ قال: لا يوفق ولا ييسر صاحب بدعة[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في تعليل ذلك: (لأن اعتقاده ذلك يدعوه إلى أن لا ينظر نظراً تاماً إلى دليل خلافه، فلا يعرف الحق)[٢].

وقال أبو أيوب السختياني: (التوبة من الاعتقاد الذي كثر ملازمة صاحبه له ومعرفته بحججه يحتاج إلى ما يقابل ذلك من المعرفة والعلم والأدلة)[٣].

---

(١) حقيقة البدعة وأحكامها: ٢/ ٥٨٣.
(٢) المرجع السابق.
(٣) المرجع السابق.

ج) يمكن أن يقال أن المبتدعة في هذه الأمة على قسمين:

قسم تعلق قلبه بالبدعة وأشرب بها، كما قال ﷺ: «وأنه سيخرج من أمتي أقوام تجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه لا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخله»(١)، وهذا النوع لا يقبل العلاج، ولا تنفع فيه موعظة، ولا يسلِّم ببرهان، وفي ذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (.. ومن قال: إنه لا يقبل توبة مبتدع مطلقاً فقد غلط غلطاً منكراً، ومن قال: ما أذن الله لصاحب بدعة في توبة، فمعناه ما دام مبتدعاً يراها حسنة لا يتوب منها، كما يرى الكافر أنه على ضلال..)(٢).

وقسم لم يشرب قلبه بالبدعة، ولم يتعلق بها كتعلق صاحب القسم الأول، وهذا يمكنه التوبة والرجوع إلى الحق.

وأما الجواب عن الحديث الثاني، وهو قوله ﷺ:

---

(١) رواه أبو داود، في كتاب السنة، باب شرح السنة: ٥/ ٦٠٥.
(٢) مجموع الفتاوى: ١١/ ٦٨٥.

«يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية»، فإنه خاص بالخوارج، ومع ذلك لا يلزم فيه أن التوبة منهم غير ممكنة، ومما يدل على ذلك ما رواه الحاكم في مستدركه، وأحمد في مسنده، عن عبدالله بن شداد أن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، لما اعتزله الحرورية بعث إليهم عبدالله بن عباس فواضعوه على كتاب الله ثلاثة أيام فرجع منهم ثلاثة آلاف[١].

ولو قيل أن المراد بالحديث أن توبتهم غير ممكنة لأصبح هناك تعارض بين الحديث والواقع، ولا يمكن أن يقع التعارض بين الخبر الشرعي والقدر الكوني، وهذا ما يوجب جعل الحديث من ضمن نصوص الوعد والوعيد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فإنه قد علم يقيناً أن كل ذنب فيه وعيد فإن لحوق الوعيد مشروط بعدم التوبة، إذ نصوص الوعيد مبينة لتلك النصوص، كالوعيد في الشرك، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والسحر،

---

(١) جزء من حديث طويل رواه الحاكم في المستدرك: ١/١٥٢ـ١٥٤، وقال: صحيح على شرط مسلم، ورواه الإمام أحمد في مسنده: ١٥/٨٦ ـ ٨٧.

وغير ذلك من الذنوب)[١].

ومما يؤيد أن توبة المبتدع ممكنة النصوص المتواترة في بيان سعة رحمة الله وقبوله التوبة من عباده، ومن أصرحها قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[٢].

فإذا كانت التوبة مقبولة لمن أشرك في الدعاء، وارتكب كبائر الذنوب؛ فإنها تقبل من المبتدع، بل إن الآيات القرآنية أوضحت أن باب التوبة مفتوح للكفار والمشركين، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ۚ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا

---

(١) مجموع الفتاوى: ١٨/ ١٨٧.
(٢) سورة الفرقان: الآية (٦٨-٧٠).

سَبِيلَهُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾[(١)].

وكقوله عز وجل: ﴿لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖۘ وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۚ وَإِن لَّمۡ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ وَيَسۡتَغۡفِرُونَهُۥۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾[(٢)].

فهذه أدلة تفيد إمكانية توبة المبتدع وقبولها، وأن التائب الصادق يغفر الله له ذنبه ويعفو عنه.

### توبة المبتدع الداعي إلى البدعة:

ذهب بعض العلماء إلى القول بأن الداعي إلى البدعة لا توبة له، ومن هؤلاء الدارمي، معللاً ذلك بأن دعاة البدعة يعتقدون البدعة ديناً في أنفسهم على بصر منهم بسوء مذهبهم[(٣)].

والصحيح والراجح هو أنه يمكن حصول توبة

---

(١) سورة التوبة: الآية (٥).

(٢) سورة المائدة: الآية (٧٣ـ٧٤).

(٣) الرد على الجهمية، للدارمي، ص١١٥.

الداعي إلى بدعة وقبولها، فإن الله قد بين في كتابه أنه يتوب على أئمة الكفر الذين هم أعظم من أئمة البدع، فقد تاب الله على أبي سفيان بن حرب، والحارث بن هشام، وسهيل بن عمرو.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (.. وأيضاً فالداعي إلى الكفر والبدعة كان أصدّ من غيره، فذلك الغير يعاقب على ذنبه لكونه قبل من هذا واتبعه، وهذا عليه وزره، ووزر من اتبعه إلى يوم القيامة، مع بقاء أوزار أولئك عليهم، فإذا تاب من ذنبه لم يبق عليه وزره ولا ما حمله هو لأجل إضلالهم..)[1].

وذكر السفاريني قول طائفة من العلماء: (الرجل إذا دعا إلى بدعة ثم ندم على ما كان، وقد ضل به خلق كثير وتفرقوا في البلاد، وماتوا، فإن توبته صحيحة إذا وجدت الشرائط، ويجوز أن يغفر الله له ويقبل توبته، ويسقط ذنب من ضل به بأن يرحمه ويرحم به، قاله أكثر العلماء)[2].

---

(١) مجموع الفتاوى: ١٦/ ٢٣_٢٥.
(٢) غذاء الألباب: ٢/ ٥٨١.

## بيان بما وقع من توبة المبتدعة:

وقد وقع توبة كثير من المبتدعة، ووقوع توبتهم يدل أنها ممكنة قدراً، مقبولة شرعاً؛ لأنه لا يمكن أن يتعارض الأمر الشرعي بالأمر الكوني القدري.

وقد مرت أمثلة على ذلك، مثل توبة كثير من الخوارج على يد عبدالله بن عباس، رضي الله عنهما، وتوبة يزيد بن صهيب الفقير من رأي الخوارج على يد جابر بن عبدالله، رضي الله عنهما، وتوبة موسى بن حزام من الإرجاء على يد الإمام أحمد بن حنبل.

ومن ذلك أيضاً: توبة أبي الحسن الأشعري، حيث بيّن ذلك في كتابه «الإبانة»، وذكر انتسابه إلى الإمام أحمد والتزامه بعقيدة السلف الصالح، وكذلك أوضح هذا في كتاب «مقالات الإسلاميين»، فنجده يذكر اعتقاد أهل السنة والجماعة في الصفات، وأنهم يثبتون صفات الله من الوجه واليدين والعينين والاستواء، وقال بعد ذلك: (فهذه جملة ما يأمرون به ويستعملونه ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب، وما

توفيقنا إلا بالله، وهو حسبنا ونعم الوكيل)[١].

ومن ذلك توبة الإمام الجويني «الأب»[٢]، ذكر توبته ورجوعه إلى منهج أهل الحق في رسالة تضمنت نصيحة إلى الأشاعرة، بعنوان: «رسالة إثبات العلو والفوقية»[٣]، بيَّن فيها حيرته في مسألة الصفات والفوقية.

قال، رحمه الله: (فكنت كالمتحير والمضطرب في تحيّره، المململ من قلبه وتغيره، وكنت أخاف من إطلاق العلو والاستواء والنزول مخافة الحصر والتشبيه، ومع ذلك إذا طالعت النصوص الواردة في كتاب الله وسنة رسوله أجدها نصوصاً تشير إلى حقائق هذه المعاني... فلم أزل في الحيرة والاضطراب من اختلاف المذاهب والأقوال؛ حتى لطف الله بي، وكشف لهذا الضعيف عن وجه الحق كشفاً اطمأن إليه خاطره، وسكن به سره).

---

(١) مقالات الإسلاميين: ١/ ٣٤٥.

(٢) هو عبدالله بن يوسف بن محمد الجويني، ت٤٣٨هـ.

(٣) الرسائل المنيرية: ١/ ١٧٥.

وقال في صفة الاستواء: (إذا علمنا ذلك واعتقدناه تخلصنا من شبهة التأويل، وعماية التعطيل، وحماقة التشبيه والتمثيل، وأثبتنا علو ربنا وفوقيته، واستواءه على عرشه كما يليق بجلاله وعظمته)(١).

ويمضي الجويني مبيناً رجوعه إلى منهج أهل السنة والجماعة في إثبات الصفات.

ومن ذلك توبة الجويني الابن «إمام الحرمين»، بعد مشوار طويل قضاه إمام الحرمين عبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجويني في الخوض في علم الكلام بدت علامات الحيرة والاضطراب حتى هداه الله إلى الحق والصواب.

قال رحمه الله: (وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها(٢) إلى الرب تعالى، والذي يرتضيه رأياً ويزين

---

(١) المرجع السابق: ١/ ١٧٥ـ١٨١.

(٢) مذهب السلف هو تفويض الكيفية، ولعله كان مقصد الجويني، حيث استشهد بعد ذلك بقول الإمام مالك لمن سأله عن ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾.

الله به عقلاً اتباع سلف الأمة)(١).

ومما يدل على رجوعه إلى مذهب السلف قوله في مرض موته: (اشهدوا عليّ أني رجعت عن كل مقالة قلتها أخالف فيها ما قال السلف الصالح، وأني أموت على ما تموت عليه عجائز نيسابور)(٢).

وشهد برجوعه شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث قال: (وهذا إمام الحرمين ترك ما كان ينتحله وقرره، واختار مذهب السلف)(٣).

ومن ذلك توبة الفخر الرازي، رحمه الله، كان أشعري المذهب، خاض في الكلام والفلسفة ولكنه لم يجدها تروي غليلاً أو تشفي عليلاً، بل تؤدي إلى الحيرة والاضطراب، حتى قال أبياته المشهورة:

---

(١) العقيدة العظامية، للجويني، ص٣٢-٣٣، تحقيق أحمد حجاز السقا.

(٢) مختصر العلو، ص٢٧٥.

(٣) مجموع الفتاوى: ٤/ ٧٣.

نهاية إقدام العقول عقال

وأكثر سعي العالمين ضلال

وأرواحنا في وحشة من جسومنا

وحاصل دنيانا أذىً ووبال

ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا

سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

ثم قال بعد هذا: (لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي عليلاً ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، أقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[١]، وقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾[٢]، أقرأ في النفي قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[٣]، وقوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾[٤])[٥].

---

(١) سورة طه: الآية (٥).

(٢) سورة فاطر: الآية (١٠).

(٣) سورة الشورى: الآية (١١).

(٤) سورة طه: الآية ١١٠.

(٥) سير أعلام النبلاء: ٢١/ ٥٥٠.

قال ابن كثير عنه: (وقد ذكرت وصيته عند موته، وأنه رجع عن علم الكلام فيها إلى طريقة السلف، وتسليم ما ورد على الوجه المراد اللائق بجلال الله سبحانه)[١].

وكذلك توبة نصر بن عاصم الليثي البصري، الذي رمي برأي الخوارج، وصح رجوعه عنه، وهو من رواة الأحاديث[٢].

وكذا شيت بن ربعي التميمي اليربوعي، كان خارجياً، ثم تاب[٣].

**عوامل مهمة في تغيير البدعة:**

يجب على أهل السنة والجماعة وأصحاب المنهج الحق أن يغيروا البدعة، ويدعوا إلى السنة والعقيدة الصحيحة، وهناك عاملان مؤثران في هذه القضية:

أولهما: يتعلق بالاهتمام بنشر منهج أهل السنة والجماعة بمختلف الوسائل.

---

(١) البداية والنهاية: ١٣/ ٥٥.

(٢) انظر التقريب: ٢/ ٢٩٩.

(٣) المرجع السابق: ١/ ٣٤٥.

وثانيهما: استخدام الأساليب الشرعية في الحوار والدعوة.

**فأما العامل الأول: وهو الاهتمام بنشر منهج أهل السنة والجماعة فيمكن اقتراح ما يلي:**

١ـ العناية بنشر علوم الكتاب، والسنة، ومنهاج أهل السنة والجماعة، وطريق السلف الصالح، والدعوة إلى ذلك بجد ودأب، وبالبرهان الساطع والحجة القاطعة.

٢ـ طباعة الكتب والأشرطة التي تحمل منهج أهل السنة والجماعة، وتوزيعها مجاناً، أو بأسعار مخفضة وخاصة في البلاد التي تفشو فيها البدعة، وإقامة دور نشر في مختلف بلاد المسلمين لطباعة الكتب وترجمتها إلى مختلف اللغات.

٣ـ دعم المجلات والصحف الإسلامية التي تحمل منهج أهل السنة والجماعة.

٤ـ الاهتمام بخطبة الجمعة والمحاضرات، وجعلها وسيلة لنشر منهج أهل السنة والجماعة.

٥ـ إقامة محطات الإذاعة والتلفاز التي تعنى ببيان

الإسلام الحق، وكشف الشبهات والانحرافات الفكرية، والسموم الاعتقادية.

٦ـ توسيع مجال المنح الدراسية، وإتاحة الفرصة لأبناء المسلمين للدراسة في الجامعات الإسلامية المنضبطة بالمنهج الصحيح.

٧ـ استغلال مواسم الحج والعمرة للدعوة إلى منهج أهل السنة والجماعة.

إلى غير ذلك من الوسائل العصرية والمباحة التي يجب أن تستغل لنشر العقيدة السليمة، والمنهج الصحيح، وبيان صفاء الإسلام من كثير من البدع والمفاهيم والتصورات المنحرفة.

**وأما العامل الثاني: وهو استخدام الأساليب الشرعية في الحوار والمناقشة والعرض فيمكن بيانه بما يلي:**

إن الله أمرنا أن ندعو إليه بالحكمة، والموعظة الحسنة، وبالمجادلة بالتي هي أحسن، والدعوة تشمل الكافر والمبتدع.

ويمكن اتباع الضوابط الآتية في دعوة المبتدع وأمره

بالمعروف وبيان المنكر في أقواله وأفعاله:

١ـ أن يكون قصدنا وغايتنا هداية المبتدع، وتأليف قلبه لا تنفيره، وهذا لا يتم إلا بإخلاص القصد، كما أوضح ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية: (وهكذا الرد على أهل البدع من الرافضة وغيرهم، إن لم يقصد منه بيان الحق وهدي الخلق ورحمتهم والإحسان إليهم لم يكن عمله صالحاً، وإذا غلظ في ذم بدعة ومعصية، كان قصده بيان ما فيها من الفساد، ليحذر العباد كما في نصوص الوعيد وغيرها، وقد يهجر الرجل عقوبة وتعزيراً، والمقصود بذلك ردعه وردع أمثاله للرحمة والإحسان، لا للتشفي والانتقام)[١].

٢ـ استعمال القول اللين، والعبارات الحسنة، تنفيذاً لقوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[٢]، فالله يأمر موسى وهارون، عليهما السلام، أن يستخدما اللين في القول مع فرعون؛ لأن ذلك أدعى إلى تذكرته وخشيته، وأقرب إلى انتفاعه وهدايته.

---

(١) منهاج السنة النبوية: ٥/٢٣٩ـ٢٤٠.
(٢) سورة طه: الآية (٤٤).

وهذه هي طبيعة النفس البشرية تنجذب إلى القول اللين، ويسهل قيادها إلى الحق بذلك، أما مع الجفاء والغلظة والشدة في العبارات فلا يجني إلا النفرة والفتور وإيغار الصدور وانغلاق القول عن سماع الحق والهدى.

وقد أشار ابن الوزير إلى ذلك فقال: (الكلام في المحاضرات والمراسلات والمناظرات والمحاورات وإن تفاوتت مراتبه، وطالت مساحبه، وتباينت تراكيبه، وتنوعت أساليبه.. فمسالكه المستجادة أربعة مسالك، ولا يليق التعدي إلى وراء ذلك:

المسلك الأول: الدعاء إلى الحق بالحكمة البرهانية، والأدلة القطعية، وهي أجل المراتب وأرفعها، وأقطعها للتشعيب، وأنفعها..)[1].

وذكر مسلك الجدلية، والخطابية، والوعظية، وقسم المسلك الأخير إلى نوعين: التأليف والترغيب، والتخويف والترهيب.

ثم تحدث عن الأول فقال: (أما النوع الأول: وهو

---

(١) العواصم والقواصم: ١/ ٢٢٨.

نوع التأليف والترغيب، فهو الدعاء إلى الحق بالملاطفة، وضرب الأمثال، وحسن الخلق، ولين القول، وحسن التصرف في جذب القلوب، وتمييل النفوس..)[١].

ثم ذكر صوراً من استعمال الرسول ﷺ اللين والتيسير والترغيب، مثل نهيه ﷺ لأصحابه عن انتهار الأعرابي الذي بال في ناحية من المسجد، وقوله: «إن منكم منفرين»[٢]، ومع الذي وقع على زوجته في رمضان، والمقرين بالزنى، وكذلك مع اليهود حينما قالوا له: السام عليكم، فلم يلعن أحداً ولا شتمه، بل نهى عن شتمهم، ولا عبس في وجه أحد منهم، ولا انتهره؛ إيناساً للقلوب، وتأليفاً وتنشيطاً للنفوس وترغيباً.

ثم قال: (فجدير بمن انتصب في منصب الفتيا، أو ترقى إلى مرتبة التدريس.. وتهيأ للرد على الجاهلين، والدعاء إلى سبيل رب العالمين، أن يكون مقتفياً لرسوله

---

(١) المرجع السابق: ١/ ٢٢٩.
(٢) قطعة من حديث رواه البخاري في الأذان، ومسلم (٤٩٦).

ﷺ، عاملاً بما قال الله من الدعاء إلى سبيله بالحكمة والموعظة الحسنة)[١].

وبين، رحمه الله، متى تستعمل الشدة في الإنكار والزجر والتخويف، وأن هناك شروطاً وقيوداً لاستعمال الشدة فقال: (واعلم أن للزجر والتخويف بالألفاظ الغليظة شروطاً أربعة:

شرطين في الإباحة، وهما: أن لا يكون المزجور محقاً في قوله أو فعله، وأن لا يكون الزاجر كاذباً في قوله، فلا يقول لمن ارتكب مكروهاً: يا عاصي، ولا لمن ارتكب ذنباً لا يعلم كبره: يا فاسق، ولا لصاحب الفسق من المسلمين: يا كافر، ونحو ذلك.

وشرطين في الندب، وهما: أن يظن المتكلم أن الشدة أقرب إلى قبول الخصم للحق، أو إلى وضوح الدليل عليه، وأن يفعل ذلك بنية صحيحة، ولا يفعله لمجرد داعية الطبيعة).

وأشار إلى أن استعمال الشدة إنما يكون في بعض

---

(١) العواصم والقواصم: ١/ ٢٦٢.

المواضع القليلة، وإنما الغالب على هدى المرسلين والمصلحين هو جانب اللين والحكمة، قال، رحمه الله: (ولا شك أن صفة اللطف والرفق والرحمة هي الغالبة القوية في الكتب السماوية، والأحوال النبوية، ومن ثم تمدح الله تعالى بأنه وسع كل شيء رحمة وعلماً، وبأن رحمة الله سبحانه وسعت كل شيء، وليس في وعده لأهل الصلاح بكتابتها التي هي بمعنى إيجابها لهم ما ينفي سعتها لغيرهم[١]، بل هي لهم واجبة ولغيرهم واسعة..)[٢].

٣ـ دعوته ببيان الحق من الكتاب والسنة، وبيان منهج أهل السنة والجماعة قبل التعرض إلى بيان ما عليه من الباطل والبدعة.

وقد بين هذه القاعدة الشيخ محمد العثيمين مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ

---

(١) يقصد بذلك قوله تعالى: ﴿وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَـٰتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾، سورة الأعراف: الآية (١٥٦)، فهذه الآية وعد للصالحين برحمة الله وكتابتها لهم ولا يعني ذلك الوعد خروج غير الصالحين من الفاسقين من رحمة الله.

(٢) العواصم والقواصم: ١/ ١٧٢.

فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾(١).

قال: (وهكذا أيضاً صاحب البدعة من المسلمين لا نهاجمه ببيان بدعته وذمها، ولكن نبين له السنة أولاً، ثم إذا استقرت السنة في نفسه سهل علينا أن نبين معايب بدعته، كما لو دعونا مثلاً رافضياً من الرافضة، كوننا نهاجمه من الأول ونقول: أنت تسب الصحابة، وأنت تلعن أبابكر وعمر، وأنت تقول: القرآن فيه نقص، وأنت تقول: أولياؤنا أفضل من الأنبياء، وأنت تقول: أن أئمتنا يديرون الكون وما أشبه ذلك، هذا سينفر، لأنه يعتقد أن هذا دين، ومعلوم أن سب دين الإنسان لا يطيقه إنسان، ولكن نبين له أولاً الحق، فإذا استقر في نفسه بعد ذلك نبين له ما كان عليه من قبل، وما يلحق به من ذم، ولهذا لا نرى الآن ما يفعله بعض الناس بالنسبة للرافضة من العنف والإساءة إليهم قبل أن يدعوهم للحق؛ لأن بعض الناس إذا رأى هذه البدع التي يبتدعونها في الصلاة، ولا يسجدون إلا على شيء أصله من الأرض، وما أشبه ذلك ربما يركلها برجله، أساء إلى هذا الرجل، هذا الرجل

---

(١) سورة الأنعام: الآية (١٠٨).

عامي، ويعتقد أن هذا دين، وأن الصلاة لا تصح إلا على شيء من الأرض، فإذا فعلت به هكذا، كيف تريد أن يقبل منك..)[١].

## قواعد الحوار الإيجابي في القرآن الكريم:

ورد في القرآن الكريم مصطلح الجدل ومرادفاته كالمراء والتحاج في آيات كثيرة، فالجدل ومشتقاته ورد واحداً وعشرين مرة، والتحاج ورد ثلاث عشرة مرة، والمراء ثمان عشرة مرة.

فإذا أُطلقت هذه المصطلحات فإنها تشير إلى المعنى المذموم في الجدل والمراء، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ﴾[٢].

وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ٱسْتُجِيبَ لَهُۥ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[٣].

---

(١) نقلاً عن شريط بعنوان لقاء مع مديري توعية الجاليات في القصيم، يوم الخميس ١٩/٦/١٤١٤هـ.

(٢) سورة البقرة: الآية (٢٥٨).

(٣) سورة الشورى: الآية (١٦).

وقوله: ﴿أَلَآ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُمَارُونَ فِى ٱلسَّاعَةِ لَفِى ضَلَٰلٍ بَعِيدٍ﴾[١].

وقوله: ﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾[٢].

وقد وردت أحاديث تذم الجدال والمراء، منها قوله ﷺ: «أنا زعيم ببيت في ربض الجنة لمن ترك المراء وإن كان محقاً».

وقوله ﷺ: «ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل».

وقال الحسن البصري، رحمه الله: (إياكم والمراء فإنها ساعة جهل العالم، وبها يبتغي الشيطان زلته).

وإنما نهي عنه لما يؤدي إليه من إثارة الضغائن والأحقاد، ويوغر الصدور بين المتحاورين، وهذا هو المراء والجدل المذموم، وأما المراء والجدل المحمود فقد قيده القرآن بالتي هي أحسن ليميزه عن الجدل المذموم، وفي ذلك إشارة إلى إباحته والندب إليه إذا قيد

---

(١) سورة الشورى: الآية (١٨).
(٢) سورة غافر: الآية (٥).

بهذا القيد.

وقال تعالى: ﴿وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[١].

وقال تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[٢].

وإن المتتبع لقضية الحوار والجدال بالتي هي أحسن في القرآن الكريم تتضح له بعض القواعد المهمة التي تؤدي إلى نتائج إيجابية من الحوار[٣].

ومن أهم هذه القواعد ما يلي:

**١ـ البدء من نقطة التقاء[٤].**

كل إنسان ولو كان كافراً أو مبتدعاً لا يعدم نقطة خير في قلبه، يبدأ بها المسلم فيدخل منها، ثم ينميها، فلتكن بداية الحوار من الأمور المسلمة من المتحاورين والمتفق عليها، مما يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا

---

(١) سورة النحل: الآية (١٢٥).
(٢) سورة العنكبوت: الآية (٤٦).
(٣) انظر آداب الحوار والمناظرة، د. علي جريشة، ص ٧٩.
(٤) المرجع السابق، ص٨٠.

ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾[١].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾[٢].

ولا شك أن هناك عدة نقاط بيننا وبين أصحاب البدع المفسقة غير المكفرة، بل هناك نقاط التقاء مع أصحاب البدع المكفرة، فليبدأ من هذه الأرضية المشتركة.

**٢ـ محاولة إثارة العاطفة، وإظهار الخوف عليهم، ومحض النصيحة لهم[٣].**

ليس المقصود من الحوار تبكيت الخصم وإلجامه وإحراجه، وإظهار الأستاذية والتفوق، وتسفيه رأيه أمام الآخرين، وإنما المقصود هدايته إلى الحق وجذبه إليه، ولهذا كان الرسل والأنبياء يظهرون شفقتهم على قومهم

---

(١) سورة العنكبوت: الآية (٤٦).

(٢) سورة آل عمران: الآية (٦٤).

(٣) آداب الحوار والمناظرة، ص٨١.

والحرص على ما فيه خير لهم، وهذا ما يظهر في دعوتهم لقومهم.

قال تعالى عن نوح عليه السلام: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾[1].

وقال تعالى عن شعيب: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَرَزَقَنِى مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا ۚ وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ ۚ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾ وَيَٰقَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِىٓ أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَآ أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَٰلِحٍ ۚ وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِّنكُم بِبَعِيدٍ﴾[2].

وما أجمل محاورة إبراهيم عليه السلام لأبيه، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّى قَدْ جَآءَنِى مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَٱتَّبِعْنِىٓ أَهْدِكَ صِرَٰطًا سَوِيًّا ﴿٤٣﴾ يَٰٓأَبَتِ لَا تَعْبُدِ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ عَصِيًّا ﴿٤٤﴾ يَٰٓأَبَتِ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ

---

(١) سورة الأعراف: الآية (٥٩).
(٢) سورة هود: الآية (٨٨ ـ ٨٩).

فَتَكُونَ لِلشَّيْطَٰنِ وَلِيًّا﴾[١].

وتأمل كلام مؤمن آل فرعون: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ۝٣٨ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ وَإِنَّ ٱلْءَاخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ﴾[٢].

والأمثلة كثيرة جداً، فليحرص أهل السنة والجماعة على اتباع هذه القاعدة القرآنية ليستميلوا قلوب أهل البدعة بإظهار الحرص عليهم، والخوف عليهم، ومحض النصيحة لهم، عند ذلك ستكون النتيجة إيجابية، وسوف يبدأ المبتدع يراجع نفسه ورأيه، وهذه بداية الهداية، بإذن الله.

**٣ـ التذكير بنعمة الله، والتنبيه إلى آيات الله في الأنفس والآفاق[٣].**

وقد يغفل المحاور عن استشعار نعم الله وفضل الله عليه، فيغتر بعقله وفهمه ورأيه، وعند ذلك يكون تذكيره

---

(١) سورة مريم: الآية (٤٣ـ٤٥).
(٢) سورة غافر: الآية (٣٨).
(٣) آداب الحوار والمناظرة، ص ٧٩.

بالله وبفضل الله وآلاء الله موقظاً له من تلك الغفلة، وفي ذلك تهيئة له لقبول الحق والإذعان للصواب.

ولذلك نجد أن القرآن أوضح هذه القاعدة من خلال دعوة الرسل لأقوامهم، قال تعالى على لسان صالح عليه السلام: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[1].

وقال تعالى: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾[2].

وقال تعالى: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ

---

(١) سورة الأعراف: الآية (٧٤).

(٢) سورة المؤمنون: الآية (٨٤ ـ ٨٩).

اصْطَفَىٰٓ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٥٩ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾[1].

**٤ـ الدعوة إلى إعمال النظر والفكر، والانعتاق من تقليد الآباء والزعماء.**

إن صاحب الفكر المنحرف أو المبتدع يظل حبيساً في دائرة الفكرة التي آمن بها ونشأ عليها، مبعداً عن إعمال عقله وفكره فيما يعتقده أو يؤمن به، ولو أعمل عقله وفكره لاكتشف ما عليه من الباطل، وحينئذ يسهل قياده إلى الحق.

وهذا هو أسلوب القرآن مع الخصوم، قال تعالى: ﴿ ۞ قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ۖ أَن تَقُومُوا۟ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟ ۚ﴾[2].

ويتضح هذا في حوار إبراهيم، عليه السلام، مع

---

(١) سورة النمل: الآية (٥٩ ـ ٦٠).
(٢) سورة سبأ: الآية (٤٦).

عبدة الأصنام، قال تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٦٩﴾ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٧٠﴾ قَالُوا۟ نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ ﴿٧١﴾ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾[1]، ثم ينهال إبراهيم على الأصنام فيكسرها، فلما جاءوا به على أعين الناس: ﴿قَالُوٓا۟ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ ﴿٦٣﴾ فَرَجَعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ فَقَالُوٓا۟ إِنَّكُمْ أَنتُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٦٤﴾ ثُمَّ نُكِسُوا۟ عَلَىٰ رُءُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴿٦٥﴾ قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمْ ﴿٦٦﴾ أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾[2].

براهين عقلية، وأدلة منطقية، ساقها إبراهيم، تدل على سفاهة عقولهم في عبادتهم لهذه الأصنام التي لا تنطق ولا تنفع ولا تضر، ولقد استطاع بهذه الأدلة إيقاظ عقولهم، قال تعالى: ﴿فَرَجَعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ فَقَالُوٓا۟ إِنَّكُمْ أَنتُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[3].

---

(١) سورة الشعراء: الآية (٦٩-٧٣).
(٢) سورة الأنبياء: الآية (٦٢-٦٧).
(٣) سورة الأنبياء: الآية (٦٤).

وكذلك محاورة يوسف، عليه السلام، لصاحبه في السجن: ﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ﴾[١].

**٥ـ إنهاء الحوار عند اللجاجة والخصومة والعناد.**

إنما يستمر الحوار عند الرغبة في الوصول إلى الحق والهدى، أما إذا تبين المسلم أن الطرف الآخر يكابر ويلج ويصر، فالأولى إنهاء هذا الحوار؛ لأنه يكون عقيماً غير ذي نتيجة.

قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ ۝٨ ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۖ لَهُۥ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ وَنُذِيقُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ﴾[٢].

وقال تعالى: ﴿وَإِن جَٰدَلُوكَ فَقُلِ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا تَعۡمَلُونَ ۝٦٨ ٱللَّهُ يَحۡكُمُ بَيۡنَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فِيمَا كُنتُمۡ فِيهِ تَخۡتَلِفُونَ ﴾[٣]، وهذا جواب ينهي ذلك الحوار

---

(١) سورة يوسف: الآية (٣٩).
(٢) سورة الحج: الآية (٨ ـ ٩).
(٣) سورة الحج: الآية (٦٨ ـ ٦٩).

العقيم[١].

### ضوابط الحوار:

هناك ضوابط للحوار الإيجابي تبعده عن الجدال المذموم، وهي كالتالي:

١ـ تخلي كل من المتحاورين عن وجهة نظر مسبقة، وإعلانهما الاستعداد لتقبل الحق، كما قال تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[٢].

٢ـ ابتعاد كل من المتحاورين عن السخرية أو البذاءة أو الفحش؛ لأن ذلك يخرج الحوار عن الموضوعية، ويحوِّله إلى تنابز وتهكم وسخرية.

٣ـ التزام الطرفين بإيراد الأدلة الشرعية، والعقلية، والبعد عن كثرة الكلام غير المفيد.

٤ـ التسليم بالنتائج والاقتناع بالمُسلَّمات التي يتوصل إليها أحد الطرفين بالأدلة القاطعة.

---

(١) آداب الحوار والمناظرة، ص ٨٨.
(٢) سورة سبأ: الآية (٢٤).

٥ـ افتراض صحة الجانب الآخر، أو مجاراته وصولاً إلى تبكيته.

فأما افتراض صحة الجانب الآخر فيدل عليه قول الإمام الشافعي: (قولي صواب يحتمل الخطأ، وقول غيري خطأ يحتمل الصواب).

٦ـ ألا يختصر وألا يطيل، فالاختصار يخل بالفهم، والإطالة تمل السامع، وأن يتجنب الألفاظ الغريبة والمحتملة[١].

هذه ضوابط لا بد من الالتزام بها في أثناء الحوار، وعلى كل من المتحاورين أن يوطِّن نفسه على قبول الحق، والتسليم به، وألا يلبِّس عليه الشيطان، قال عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، في رسالته المشهورة لأبي موسى الأشعري، رضي الله عنه: (وألا يمنعك قضاءٌ قضيت فيه اليوم فراجعت فيه رأيك، فهديت فيه لرشدك أن تراجع فيه الحق، فإن الحق قديم لا يبطله شيء، ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل)[٢].

---

(١) آداب الحوار والمناظرة، ص٦٧ـ٧٠.
(٢) إعلام الموقعين، لابن القيم: ١/ ٨٦.

وذكر الإمام الشوكاني، رحمه الله تعالى، أن بعض الناس يصعب عليه الرجوع إلى الحق لتسويل الشيطان أو النفس الأمارة بالسوء: (أن ذلك ينقصه، ويحط من رتبته، ويخدش في تحقيقه، ويغض من رئاسته، وهذا تخيل مختل وتسويل باطل، فإن الرجوع إلى الحق هو يوجب له من الجلالة والنبالة وحسن الثناء ما لا يكون في تصميمه على الباطل إلا محض النقص له والإزراء عليه والاستصغار لشأنه)[١].

وقرر ذلك سيد قطب، رحمه الله، في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾[٢].

(فالنفس البشرية لها كبرياؤها وعنادها، وهي لا تنزل عن الرأي الذي تدافع عنه إلا بالرفق، حتى لا تشعر بالهزيمة، وسرعان ما تختلط على النفس قيمة الرأي وقيمتها عند الناس، فتعتبر التنازل عن الرأي تنازلاً عن هيبتها واحترامها وكيانها، والجدل بالحسنى هو الذي

---

(١) أدب الطلب ومنتهى الأرب، ص ٨٨ ـ ٨٩.
(٢) سورة النحل: الآية (١٢٥).

يطامن من هذه الكبرياء الحساسة. . .)[١].

**وهناك أمور لا بد من التنبيه عليها لضمان التأثير على المخالفين لنا، من المبتدعة وغيرهم، هي:**

**أولاً**: إن الحديث عن المبتدعة في العموم يختلف عن الكلام مع المبتدعة أو المبتدع.

في الحديث عن البدعة لا بد أن تُذم البدعة، ويُحذَّر منها، ويُبيّن خطرها على الدين.

أما إذا كان الحديث موجهاً إلى مبتدع أو مجموعة من المبتدعة، فإنه قد يحتاج إلى تأليف قلبه ودعوته إلى منهج أهل السنة، فيراعى في ذلك الرفق واللين وعبارات التأليف وعدم التغير.

وهذا ما سار عليه شيخ الإسلام، فهو في حديثه عن البدعة يذمها ويُبيِّن خطرها، أما حينما يتحدث مع مبتدع، أو يتعامل معه فإنه يتبع أسلوب اللين والرفق والتأليف، ولعل أوضح مثال، رسالته إلى ابن نصر المنبجي المذكورة سابقاً.

ولعل هذا أيضاً ما يشير إليه قوله تعالى: ﴿۞ وَلَا

---

(١) في ظلال القرآن: ٤/ ٢٢٠٢.

تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[١]، فإذا كان ذلك مطلوباً مع اليهود والنصارى فمن باب أولى أن يكون مع المبتدعة الذين لم يخرجوا ببدعتهم عن الإسلام.

ثانياً: مراعاة التدرج في التأثير على المخالف مبتدعاً كان أو غيره.

وذلك بجذبه إلى الحق شيئاً فشيئاً، ولا يتعجل في ذلك، وخاصة إذا عرفنا أن كثيراً من أهل البدع قد تلبس بها منذ الصغر، ونشأ في وسط الابتداع، والبيئة تؤثر على هؤلاء، كما قال تعالى: ﴿وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعْبُدُ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنَّهَا كَانَتْ مِن قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾[٢].

وفي حديث معاذ، رضي الله عنه، حينما بعثه النبي ﷺ إلى اليمن ما يدل على أهمية التدرج في الدعوة والتغيير والإصلاح، قال ﷺ لمعاذ: «إنك ستأتي قوماً أهل كتاب...»[٣].

---

(١) سورة العنكبوت: الآية (٤٦).
(٢) سورة النمل: الآية (٤٣).
(٣) أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، انظر فتح الباري: ٣/ ٣٧٧.

ومما يدل على ذلك ما ذكره الغزالي في كتابه الإحياء بأن المبتدع يرمي نفسه على الحق، ويرى المنازع له على الباطل، قال: (إذ المبتدع محق عند نفسه، والمحق مبتدع عند المبتدع، وكل يدعي أنه محق وينكر كونه مبتدعاً)(١).

ويؤيده ما ذهب إليه علماء الاجتماع من أن (كل فكر يختلف عن الفكر الآخر، باختلاف المنشأ والعادة والعلم والغاية، وهذا الاختلاف طبيعي في الناس، وما كانوا قط متفقين في مسائل الدين والدنيا، ومن عادة صاحب كل فكر أن يحب تكثير سواد القائلين بفكره، ويعتقد أنه يعمل صالحاً ويسدي معروفاً، وينقذ من جهالة، ويزع من ضلالة. . . والمخلص في فكر ما إذا أخلص فيه يُناقش بالحسنى ليتغلب عليه بالبرهان لا بالطعن وإغلاظ القول وهجر الكلام، وما ضر صاحب الفكر لو رفق بمن لا يوافقه على فكره ريثما يهتدي إلى ما يراه صواباً ويراه غيره خطأ أو يقرب منه)(٢).

---

(١) نقلاً عن الجرح والتعديل، للقاسمي، ص٣٥.
(٢) المرجع السابق، ص ٤٤ـ٤٥.

وقد ذكر ابن القيم، رحمه الله، هذا فقال (فيربَّى الرجل على المقالة، وينشأ عليها صغيراً، فيتربى قلبه ونفسه عليها، كما يتربى لحمه وعظمه على الغذاء المعتاد، ولا يعقل نفسه إلا عليها، ثم يأتيه العلم وهلة واحدة يريد إزالتها وإخراجها من قلبه، وأن يسكن موضعها فيعسر عليه الانتقال، ويصعب عليه الزوال. . . ولا يعلم مشقة هذا على النفوس إلا من زاول نقل رجل واحد عن دينه ومقالته إلى الحق)[١].

**ثالثاً**: عرض منهج أهل السنة والجماعة مؤيداً بالأدلة الشرعية، والبراهين العقلية، والأنوار الروحانية، من غير إثارة أو استفزاز للمخالفين، من تسفيهه ونبزه، والبعد قدر الإمكان عن الأسماء والمصطلحات المثيرة، والتركيز على الحقائق.

ولعل في قصة الشيخ القرعاوي، رحمه الله، ما يؤيد ذلك، وذلك حينما كان في الهند وسمع ذلك الشيخ الهندي يسب الشيخ محمد بن عبدالوهاب، وأبقى موضوعات الكتاب، ثم عرضه على ذلك الشيخ

---

(١) مفتاح دار السعادة: ١/ ٩٨.

الهندي، فجعل يقرأ ويثني على مؤلف الكتاب، فلما علم أن ذلك الكتاب للشيخ محمد بن عبدالوهاب تغيرت أفكاره عن دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب.

فنحن محتاجون إلى هذه الحكمة في التصرف، فالأسماء والشعارات تأتي بعد الحقائق والأفكار، المهم أن نقنع الآخرين باتباع الحق الذي شرعه الله وجاء به الرسول ﷺ.

ومما يؤيد هذا ما ذكره الشاطبي نقلاً عن أبي حامد الغزالي، رحمهما الله، حيث يؤكد أن العنف في الرد على المبتدعة وأصحاب المقالات الباطلة يؤدي إلى معاندتهم وتمسكهم بباطلهم، قال: (أكثر الجهالات إنما رسخت في قلوب العوام بتعصب جهلة أهل الحق، أظهروا الحق في معرض التحدِّي والإدلال، ونظروا إلى ضعفاء الخصوم بعين التحقير والازدراء، فثارت من بواطنهم دواعي المعاندة والمخالفة، ورسخت في قلوبهم الاعتقادات الباطلة، وتعذر على العلماء المتلطفين محوها مع ظهور فسادها)[1].

---

(١) الاعتصام: ٢/ ٢٣٠.

فانظر إلى آثار العنف والشدة، وما تحدثه من تمسك أهل الباطل بباطلهم ونفرتهم عن الحق وأهله، وصدق الله في قوله لموسى حينما بعثه وأخاه إلى فرعون فقال لهما: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[(١)].

---

(١) سورة طه: الآية (٤٤).

# الفهرس